الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية

بعنوان:

أثر التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنوك التجارية في الجزائر

من إعداد الطالب:

بوقرين الساسي

تحت إشراف الأستاذة:

بن مولاي زينب

نوقشت وأجيزت بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. لسلوس مبارك	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
أ.قراش عمر	أستاذ مساعد "أ"	جامعة غرداية	ممتحن
أ. بن مولاي زينب	أستاذ مساعد "أ"	جامعة غرداية	مشرفة ومقررة

السنة الدراسة: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص: مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة، مالية

بعنوان:

أثر التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنوك التجارية في الجزائر

من إعداد الطالب:

بوقرين الساسي

تحت إشراف الأستاذة:

بن مولاي زينب

نوقشت وأجيزت بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. لسلوس مبارك	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
أ. قراش عمر	أستاذ مساعد "أ"	جامعة غرداية	ممتحن
أ. بن مولاي زينب	أستاذ مساعد "أ"	جامعة غرداية	مشرفة ومقررة

السنة الدراسية: 2025/2024

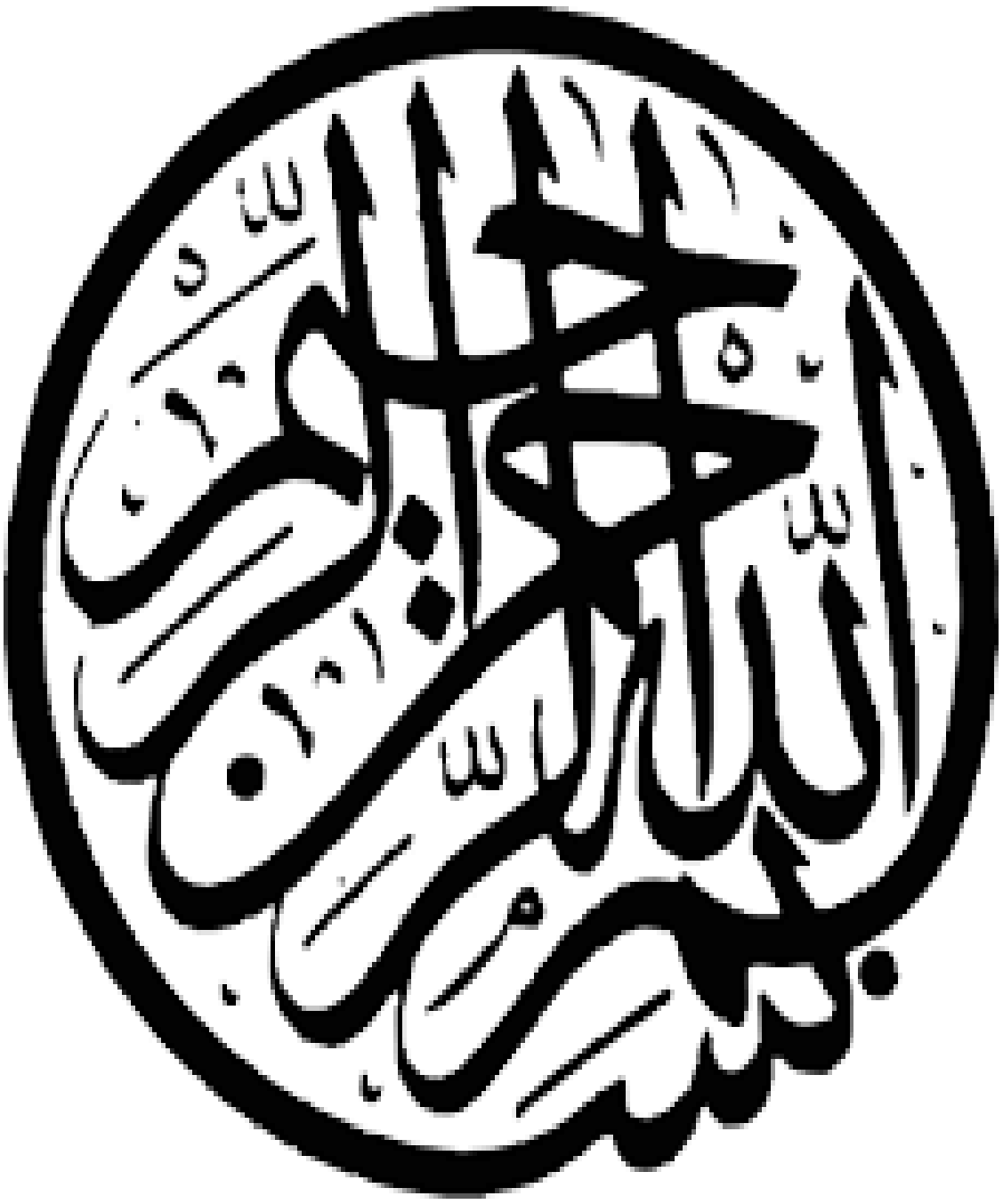

الإهداء

بسم الله الرحمـــــان الرحيـــــم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إله لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته ولا تطيب اللحظات إلا بذكره الحمدلله الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع إلى الذين زينا حياتي بأزهار الحنان والعطف والحب وأعتز بهما وأسمى كلمتين نطقت بهما شفتاي أمي حفظها الله وأطال في عمرها وأبي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته إلى إخوتي وأصدقائي وأحبائي وإلى كل من ساندني بكلمة أو نصيحة أو دعاء وإلى كل من افتكره قلبي ولم يكتبه قلمي أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع عربون وفاء وامتنان...

وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

شكر وعرفان

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء على كل من أمد لي يد العون وساهم معي في تذليل ما واجهني من صعوبات أخص بالذكر أستاذتي المشرفة بن مولاي زينب على متابعتها توجيهاتها السديدة وإلى أساتذتي في قسم العلوم المالية والمحاسبة على ما قدموه لي من علم ومعرفة، كما أشكر إدارة وموظفي بنك BNA وكالة غرداية على تعاونهم ودعمهم في إنجاز الجانب التطبيقي لهذه المذكرة وأشكر عائلتي الكريمة على مساندتها وتشجيعها المتواصل

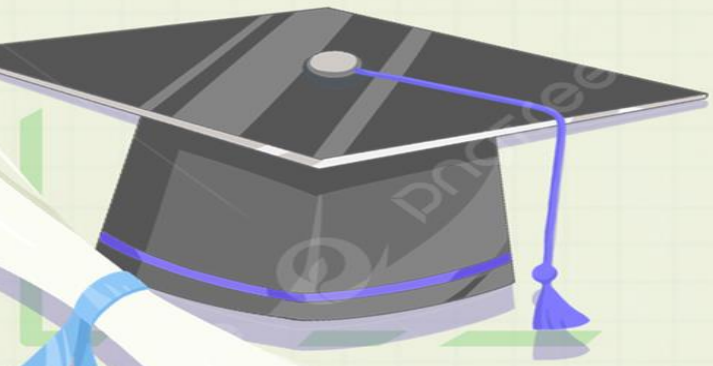

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تبني المنتجات المالية الإسلامية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، مع التركيز على دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة (2020 إلى2023).

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال مصادر أولية تمثلت في استبيان وُجه إلى عينة من موظفي البنك الوطني الجزائري والمتعاملين معه، كما تم الاعتماد على المصادر الثانوية من كتب، مقالات، تقارير رسمية ودراسات سابقة لتأطير الجانب النظري. وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss المناسب للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

أظهرت نتائج الدراسة أن تبني البنك الوطني الجزائري للمنتجات المالية الإسلامية ساهم بشكل ملموس في تحسين مؤشرات أدائه المالي، حيث لوحظت زيادة في حجم الودائع والاستثمارات، وتحسن في مستوى الربحية، مع توسع قاعدة العملاء. كما أكدت النتائج على أن تنويع المنتجات وتطوير الابتكار في الصيغ الإسلامية يمثلان عاملاً أساسياً في استدامة هذا التحسن.

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، منتجات مالية إسلامية، أداء مالي، بنك وطني جزائري، ربحية.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of adopting Islamic financial products on the financial performance of commercial banks in Algeria, with a particular focus on a case study of the National Bank of Algeria (BNA) during the period from (2020) to (2023).

The study adopts a descriptive and analytical approach. Data were collected from primary sources, namely a questionnaire addressed to a sample of BNA employees

and clients, as well as from secondary sources including books, articles, official reports, and previous studies to frame the theoretical background. The data analysis was carried out using the **SPSS** statistical software to obtain precise and objective results.

The findings of the study reveal that the adoption of Islamic financial products by the BNA has significantly contributed to improving its financial performance indicators. There has been a notable increase in the volume of deposits and investments, an improvement in profitability levels, and an expansion of the customer base. The results also confirm that product diversification and the development of innovation in Islamic financial instruments are key factors in sustaining this improvement.

Keywords: Islamic banking, Islamic financial products, financial performance, National Bank of Algeria, profitability.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
قائمة الاختصارات والرموز	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	أ_ و
الفصل الأول :	
تمهيد	7
المبحث الأول: المنتجات المالية الإسلامية وأهميتها في القطاع المصرفي	8
المطلب الأول: تعريف المنتجات المالية الإسلامية	9
المطلب الثاني: أنواع المنتجات المالية الإسلامية	12
المطلب الثالث: خصائص المنتجات المالية الإسلامية	40
المطلب الرابع: الفرق بين المنتجات المالية الإسلامية والتقليدية	43
المبحث الثاني: الربحية في البنوك التجارية	46
المطلب الأول: تعريف الربحية	47
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية	49
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك	50
الطلب الرابع: أثر المنتجات المالية الإسلامية على الأداء المالي للبنوك	53
المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر	56
المطلب الأول: تطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر	57

قائمة المحتويات

المطلب الثاني: جهود الدولة والبنك المركزي في دعم الصيرفة الإسلامية	62
المطلب الثالث: تجربة البنوك التقليدية للمنتجات الإسلامية	65
خلاصة الفصل:	67
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري	
تمهيد	71
المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وتبنيه للمنتجات المالية الاسلامية	73
المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري	7_736
المطلب الثاني: توجه البنك الوطني الجزائري نحول تقديم منتجات مالية إسلامية	77
المطلب الثالث: أنواع المنتجات المالية الإسلامية المتوفرة في البنك	79
المطلب الرابع: إحصائيات حول استخدام هذه المنتجات	84
المبحث الثاني: تحليل أثر المنتجات الإسلامية على ربحية بنك**BNA**	85
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان	86
المبحث الثالث: مناقشة النتائج والتوصيات	107
المطلب الأول: مدى تحقق فرضيات الدراسة	108
المطلب الثاني: تفسير النتائج في ضوء الادبيات السابقة	109
المطلب الثالث: تقديم توصيات للبنك	111_112
المطلب الرابع: اقتراحات البحوث المستقبلية	113
خـاتـمـة	115
خلاصة أهم النتائج	116
الجوانب التي يمكن تطويرها	116
التوصيات العامة	117
المـراجـع	118
الملاحق	119

الجداول قائمة
والاشكال

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم(1)	تطور الصيرفة الإسلامية في العالم	41
جدول رقم(2)	أهم خصائص المنتجات المالية الإسلامية	47
جدول رقم(3)	الفرق بين المنتجات المالية الإسلامية والتقليدية	84
جدول رقم(4)	المؤشرات المالية للبنوك الإسلامية	92
جدول رقم(5)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	93
جدول رقم(6)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	94
جدول رقم(7)	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	95
جدول رقم(8)	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاقة مع البنك	96
جدول رقم(9)	تفسير قيمة معامل الارتباط	97
جدول رقم(10)	اختبار الصدق البنائي للاستبيان	98
جدول رقم(11)	نتائج الفرضية الفرعية الأولى	99
جدول رقم(12)	نتائج الفرضية الفرعية الثانية	101
جدول رقم(13)	نتائج الفرضية الفرعية الثالثة	102

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(1)	ملخص لمفاهيم المضاربة	14
الشكل رقم(2)	أنواع المضاربة في البنوك الإسلامية	17
الشكل رقم(3)	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	75
الشكل رقم(4)	تقسيم الموارد الإسلامية	81
الشكل رقم(5)	توزيع الحسابات الإسلامية	87
الشكل رقم(6)	توزيع التمويل الإسلامي	87
الشكل رقم(7)	ارتفاع الموارد الإسلامية سنة 2022 مقارنة بسنة2021	88
الشكل رقم(8)	ارتفاع حسابات الزبائن سنة 2022 مقارنة بسنة2021	89
الشكل رقم(9)	ارتفاع التمويل الإسلامي سنة 2022 مقارنة بسنة2021	89
الشكل رقم(10)	ارتفاع الموارد الإسلامية سنة 2023 مقارنة بسنة2022	90
الشكل رقم(11)	نسبة الودائع الإسلامية تحت الطلب والجارية سنة2023	91
الشكل رقم(12)	ارتفاع التمويل الإسلامي سنة 2022 مقارنة بسنة2021	93
الشكل رقم(13)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	94
الشكل رقم(14)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في البنك	95
الشكل رقم(15)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص	96
الشكل رقم(16)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	103
الشكل رقم(17)	التوزيع الطبيعي لإجابات العينة	103
الشكل رقم(18)	مخطط P-P الطبيعي للانحدار	105

والرموز المختصرات قائمة

قائمة المختصرات والرموز

المختصر	المختصر باللغة العربية	المختصر باللغة الاصلية
BNA	البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie
SPSS	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for Social Sciences
ROI	العائد على الاستثمار	Return on Investment
NPL	القروض المتعثرة	Non-Performing Loans
IFRS	المعايير الدولية للتقارير المالية	International Financial Reporting Standards
AAOIFI	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions
BEA	البنك الخارجي الجزائري	Banque Extérieure d'Algérie

مقدمة

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي أحد الأسس الأساسية للاقتصاد الحديث. فهو يلعب دورًا حاسمًا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تمويل الاستثمارات، وضمان سيولة التدفقات المالية بين مختلف الجهات الفاعلة والقطاعات، والمساهمة في استقرار الدورة الاقتصادية. تاريخيًا، لعبت البنوك التقليدية دورًا نشطًا في هذه الديناميكية، لكنها اعتمدت بشكل أساسي على الآليات القائمة على الفائدة (الربا)، والتي تتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية. والواقع أن الإسلام يحرم الربا تحريماً قاطعاً لما يترتب عليه من ظلم واستغلال، فضلاً عن تأثيره السلبي على ميزان العدالة التوزيعية داخل المجتمعات. وفي هذا الموضوع يقول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (سورة آل عمران، الآية 130)، ويقول عز وجل أيضا: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (سورة البقرة، الآية 275).

أدى هذا الأمر الإلهي إلى الحاجة إلى نظام مصرفي بديل قادر على أداء الوظائف الاقتصادية الأساسية للبنوك مع احترام مبادئ الشريعة الإسلامية. وفي ظل هذه الخلفية ظهر مفهوم الصيرفة الإسلامية التي تقوم على قيم مثل العدالة وتقاسم المخاطر والأرباح المشروعة، مع الابتعاد عن الممارسات الربوية التي تحرمها الشريعة الإسلامية. والهدف من هذا النموذج هو تقديم خدمات مالية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات، مع دعم تنمية الاقتصاد الوطني في إطار يتوافق مع التعاليم الإسلامية.

تقدم البنوك الإسلامية مجموعة واسعة من المنتجات المالية المستوحاة من الفقه الإسلامي، بما في ذلك المرابحة والمضاربة والمشاركة والسلم والاستصناع والإجارة والمزارعة. تم تصميم كل أداة لتلبية احتياجات محددة، اعتمادًا على طبيعة النشاط الاقتصادي المعني. فعلى سبيل المثال:

- تُستخدم المرابحة بشكل أساسي للتمويل قصير الأجل للأفراد والشركات. وهي تقوم على مبدأ الشراء وإعادة البيع: حيث يقوم البنك بشراء الأصل بناءً على طلب العميل، ثم يعيد بيعه للعميل بهامش ربح محدد مسبقًا.
- المشاركة والمضاربة هما طريقتان للتمويل تناسبان المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل. وهي تقوم على نهج الشراكة، حيث يتم تقاسم الأرباح والخسائر بين البنك والعميل وفقًا لمساهمات كل منهما، بما يتماشى مع الروح التعاونية التي يدعو إليها الإسلام.
- وغالباً ما تُستخدم الإجارة أو التأجير الإسلامي لتمويل الأصول المعمرة مثل العقارات أو المعدات الصناعية.
- أما السلم والاستصناع فهما عقدان مناسبان للقطاعين الزراعي والصناعي، حيث يشجعان على الإنتاج الحقيقي وخلق القيمة، بدلاً من المضاربة النقدية.

واليوم، تنشط أكثر من 700 مؤسسة مالية إسلامية في أكثر من 60 دولة حول العالم، بما في ذلك دول غير إسلامية مثل المملكة المتحدة وألمانيا ولوكسمبورغ. ويشهد هذا التوسع على نجاح نموذج الصيرفة الإسلامية الذي يجمع بين المتطلبات الدينية والأداء الاقتصادي.

وعلى المستوى الوطني، شهدت الجزائر تطورًا كبيرًا في مجال التمويل الإسلامي، لا سيما من خلال إنشاء بنوك مثل بنك البركة ومصرف السلام وفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية مثل بنك الوطني الجزائري BNA. وقد نجحت هذه البنوك في تقديم خدمات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي تلبية نسبة كبيرة من الطلب المتزايد في السوق الجزائرية. كما حققت هذه البنوك مستويات ملحوظة من الربحية والاستقرار المالي. ومن خلال جذب قاعدة كبيرة من العملاء الحريصين على إجراء معاملات مصرفية أخلاقية، أثبتت هذه البنوك أن الربحية لا تتعارض مع احترام التعاليم الإسلامية. بل على العكس، يمكن تحقيق ذلك من خلال أدوات التمويل العادلة والتشاركية القائمة على تقاسم الأرباح والخسائر.

إن تحليل تأثير المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنوك الإسلامية، خاصة في السياق الجزائري، يمثل تحديا نظريا وعمليا على حد سواء. فهو يسمح لنا بتقييم مدى قدرة هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها الاقتصادية دون تجاوز قواعد الشريعة، وهو ما يمثل تحديًا وفرصة في آن واحد. لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين أنواع المنتجات المالية الإسلامية ومساهمتها في ربحية البنوك التجارية في الجزائر، مع تسليط الضوء على العقبات التي تواجهها أثناء التنفيذ الفعلي.

على الرغم من النمو الملحوظ للمصارف الإسلامية واعتمادها على الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كبدائل للإقراض القائم على الفائدة، لا يزال هناك تحدٍ مستمر في الموازنة بين الالتزام بالمبادئ الشرعية الإسلامية والربحية والقدرة التنافسية في السوق المالية الأوسع. ولا تزال الأسئلة قائمة فيما يتعلق بفعالية هذه الأدوات في تحقيق عوائد مرضية وقدرتها على تلبية متطلبات السوق مع التنافس مع الأنظمة المصرفية التقليدية.

/1 **إشكالية البحث** : وبناءً على ما سبق، تطرح هذه الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية :

إلى أي مدى يؤثر التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنك التجاري BNA وكالة غرداية؟

حيث تتفرع هذه الإشكالية على عدد من التساؤلات الفرعية منها:

- ما مدى معرفة موظفي بنك BNA وكالة غرداية بالمنتجات المالية الإسلامية؟
- إلى أي حد يتم تطبيق المنتجات المالية الإسلامية في بنك BNA وكالة غرداية؟
- ما هو أثر التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك BNA وكالة غرداية؟

2/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في دراسة كيفية تأثير المنتجات المالية الإسلامية على ربحية المصارف الإسلامية، حيث يسلط الضوء على التوازن بين تحقيق المكاسب المالية والالتزام بالمبادئ الشرعية الإسلامية.

ويقدم هذا البحث نظرة ثاقبة حول كيفية استفادة المصارف الإسلامية من هذه المنتجات لتعزيز استقرارها المالي، وتوسيع قاعدة عملائها، والمساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

3/ أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تحليل تأثير المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنوك الإسلامية وتقييم مدى فعالية هذه المنتجات في تحقيق العوائد.
- مقارنة المنتجات المالية الإسلامية مع المنتجات المصرفية التقليدية من حيث الربحية والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.
- استكشاف التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في تطبيق المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية واستكشاف استراتيجيات معالجة هذه التحديات من أجل تحقيق النجاح المالي.
- استكشاف كيف تساعد المنتجات المالية الإسلامية في جذب العملاء وبناء الثقة في البنوك الإسلامية، وبالتالي المساهمة في زيادة حصتها السوقية.

4/ **فرضيات الدراسة:** انطلاقا من هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

✓ الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية وبين ربحية البنك.

✓ الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر إيجابي لتطبيق المنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك BNA وكالة غرداية.

✓ الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر معنوي لتطبيق المنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك BNA وكالة غرداية.

5/ منهجية الدراسة:

تم اعتماد مزيج من الأساليب المنهجية في هذه الدراسة.

فقد استُخدم المنهج الوصفي والتحليلي لجمع البيانات والمعلومات، بالاعتماد على مجموعة متنوعة من المصادر مثل الكتب والمجلات المتخصصة والمراجع الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء دراسة حالة لربط الإطار النظري بالواقع العملي، باستخدام بنك الوطني الجزائري BNA كمثال، وتم استخدام المنهج التجريبي في الجزء الثاني من الدراسة التطبيقية، بهدف التحقق من موثوقية البيانات التي تم جمعها باستخدام استبيان.

6/ أدوات الدراسة:

تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات في دراستنا وهي:

- الكتب ذات الصلة بالموضوع؛
- الأطروحات والرسائل الأكاديمية؛
- المجلات والملتقيات؛
- الإنترنت؛
- التقارير المالية للبنك البركة–الجزائر–.

7/ حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: سنتطرق الى موضوع الدراسة من خلال تسليط الضوء على المنتجات المالية الاسلامية وأثر تطبيقها على ربحية البنوك التجارية.
- الحدود الزمنية: من سنة 2020 إلى سنة 2023

- الحدود المكانية: البنك الوطني الجزائري **BNA**وكالة غرداية

8/ خطة الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، يحاول كل فصل الإجابة على جملة من التساؤلات الفرعية.

احتوى الفصل الأول المنقسم بدوره إلى ثلاث مباحث على الإطار النظري للمنتجات المالية الإسلامية، من خلال التعرف على البنوك الإسلامية وربحيتها وكذلك أهم المنتجات المالية الإسلامية وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أما الفصل الثاني خصص لدراسة حالة بنك الوطني الجزائري وتحليل بيانات الإستبانة.

9/ أسباب اختيار الموضوع: يعود اختيار الموضوع لأسباب موضوعية وذاتية:

- **الأسباب الموضوعية:**

1. **نمو المصارف الإسلامية:**

يبرز التوسع السريع للمصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم أهمية تحليل تأثير منتجاتها على ربحيتها.

2. **الطلب المتزايد على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية:**

إن الطلب المتزايد على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يجعل من الضروري دراسة تأثيرها على ربحية المصارف الإسلامية.

3. **المنافسة مع البنوك التقليدية:**

تواجه البنوك الإسلامية منافسة متزايدة من البنوك التقليدية، مما يجعل من الضروري فهم كيفية تحقيق الربحية دون اللجوء إلى الفوائد الربوية.

- **الأسباب الذاتية:**

رغبة منا للتعرف على أثر المنتجات المالية الاسلامية على البنوك و المصارف الاسلامية و مدى تأثيرها على الربحية.

الفصل الأول

تمهيد:

على مدى السنوات القليلة الماضية، عانى العالم من العواقب الوخيمة للأزمة المالية العالمية، لا سيما في الاقتصادات الكبرى. وقد أثار هذا الوضع قلقًا واسع النطاق، مما أثار تساؤلات حول فعالية الأنظمة المالية التقليدية ودفع الخبراء إلى تحليل أوجه القصور الهيكلية فيها. وفي ظل هذه الخلفية، برزت المؤسسات المالية الإسلامية كبديل موثوق به يجمع بين المبادئ الأخلاقية والجذور المتأصلة في الهوية الثقافية للمجتمعات الإسلامية.

وقد قدمت هذه المؤسسات نموذجًا ماليًا متميزًا يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، مستبعدًا الربا والممارسات المحظورة. وبفضل المجموعة المتنوعة من المنتجات والخدمات التي تتوافق مع أخلاقيات الشريعة الإسلامية، فقد اكتسبت قاعدة عملاء مخلصين ومتنامية. وقد أكدت مصداقيتها تقارير الهيئات الدولية، بما في ذلك وكالات التصنيف الائتماني، مما يؤكد مرونتها في مواجهة الأزمات. كما أبلغ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عن توسع كبير في هذا القطاع الذي يبلغ عدد مؤسساته الآن حوالي 280 مؤسسة، بأصول تزيد قيمتها عن 300 مليار دولار، تدار جميعها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

تستند المنتجات المالية الإسلامية إلى إطار قانوني وفقهي متقن مصمم لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في المجال المالي. وهي تستخدم أدوات تمويلية واستثمارية مرنة ومتطورة وقادرة على التكيف مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية. وهدفها هو تلبية احتياجات شريحة واسعة من الجمهور، الأمر الذي يتطلب من المصارف الإسلامية تبني استراتيجيات التطوير والابتكار المستمر لضمان مواكبة منتجاتها للتغيرات المعاصرة وفعاليتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

وسيتم التطرق في هذا الفصل الى الإلمام المفاهيمي لكل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية وكذا منتجاتها، وآفاقها في الجزائر، ذلك ضمن ثلاث مباحث:

- المنتجات المالية الإسلامية وأهميتها في القطاع المصرفي

- الربحية في البنوك التجارية
- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المبحث الأول: المنتجات المالية الإسلامية وأهميتها في القطاع المصرفي

عملت البنوك التقليدية منذ نشأتها على أساس الفائدة. وردًا على ذلك، ومن خلال جهود وتفكير العديد من العلماء والمفكرين المسلمين، تم تطوير مفهوم الصيرفة الإسلامية كبديل قابل للتطبيق عن الصيرفة التقليدية، مما جعل منها مكونًا رئيسيًا في النظام المالي الإسلامي.

تلعب البنوك الإسلامية دوراً هاماً في تنمية المجتمع من خلال القيام بعمليات مختلفة، ولا سيما من خلال استثمار الأموال الموكلة إليها بطريقة مشروعة ووفقاً للأخلاق الإسلامية. ويعتبر الاستثمار، عندما يتم تنفيذه وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، نشاطاً مشروعاً ومرغوباً فيه. كما تقدم هذه البنوك أيضًا منتجات وخدمات تتماشى مع القيم الإسلامية، وتلبي توقعات العملاء الذين يرفضون الفوائد الربوية. ويتيح لها نموذجها القائم على تقاسم الأرباح والخسائر والسعي لتحقيق المصلحة العامة في إطار من الإيمان، العمل في العديد من القطاعات. ولكي تظل قادرة على المنافسة وملائمة في بيئة مالية متغيرة باستمرار، يجب عليها أن تتكيف باستمرار وتحسن عروضها. ومع ذلك، وعلى الرغم من نقاط قوتها العديدة، تواجه المصارف الإسلامية تحديات وعقبات لا تتوافق دائمًا مع البيئة المثالية لتطورها. وهذا ما يجعل تقدمها صعبًا، لكنها تثابر في مواجهة هذه المعوقات. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مايلي:

- المطلب الأول: تعريف المنتجات المالية الإسلامية
- المطلب الثاني: أنواع المنتجات المالية الإسلامية
- المطلب الثالث: خصائص المنتجات المالية الإسلامية
- المطلب الرابع: الفرق بين المنتجات الإسلامية والتقليدية
-

المطلب الأول: تعريف المنتجات المالية الإسلامية

للمنتجات المالية الإسلامية تعاريف عدة، يمكن ذكرها كالآتي:

أولا: تعريف المنتج المالي أو الأداة المالية الإسلامية

يعرف المنتج المالي الإسلامي بأنه: "تصرف اختياري، لحل مشكلة محددة أو الوصول لهدف معين بوسيلة مالية، وقد يقتصر على عقد واحد وقد يتضمن عدة عقود فالمنتج المالي من حيث المبدأ يشمل العقود المسماة (كالسلم والإجارة والمشاركة)، كما يشمل التطبيقات المختلفة التي تتفرع عنها (كالمرابحة للآمر بالشراء) والتي تهدف لحل مشكلة أو معالجة قضية مالية خاصة، ويترجم ذلك عادة في شكل عقد أو منظومة من العقود والشروط والترتيبات التي تكفل تحقيق هذا الغرض."[1]

ويتبين لنا من خلال هذا المفهوم أن المنتج المالي الإسلامي تصرف إختياري ذو صبغة مالية يتضمن العقود والشروط لتحقيق غرض معين، ومعنى كونه اختياريا أنه يمكن تكراره لاحقا من قبل أشخاص آخرين ليكتسب بذلك صفة المنتج القابل للاستخدام على نطاق واسع.

و يعرف أيضا على أنه: "عقود تصوغها المؤسسة المالية الإسلامية صياغة دقيقة، بحيث تكون متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومنسجمة في الوقت نفسه مع القوانين والنظم والتعليمات السائدة في بلدانها ثم تجعلها نبراسا لها في التعاقد بين المؤسسة المالية وعملائها".[2]

ثانيا: المبادئ والضوابط التي تقوم عليها المنتجات المالية الإسلامية

تقوم المنتجات المالية الإسلامية على مبادئ نذكر منها ما يلي:

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي، المرحلة الأولى، الطبعة الأولى، جدة، يناير 2008، ص: 12.

[2] منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)، ماليزيا، 2011، ص: 20

1. المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها المنتجات المالية الإسلامية

يمكن حصر المبادئ الرئيسية التي تحكم العقود المالية الإسلامية حسب الشريعة الإسلامية في رزمتين:[1]

1.1. الرزمة الأولى من المبادئ العامة في التعاقد تتضمن:

- **مبدأ الأهلية والتراضي:** يشير هذا المبدأ إلى أهلية الشخص القانونية لإبرام عقد، استناداً إلى معايير مثل الصحة العقلية وبلوغ سن البلوغ وأهلية التمييز. هذه الأهلية ضرورية لضمان التعبير الصحيح عن الرضا، وهو العنصر الثاني من هذه القاعدة. وتعني الموافقة ضمناً قدرة الشخص على التعبير عن إرادته صراحة، سواء بقبول العقد أو رفضه.

2.1. أما الرزمة الثانية من المبادئ فهي هامة: وتتميز بالخصوصية في المعاملات المالية الإسلامية وتشمل:

- **المبدأ الأول: التوازن:** وهذا يعني أن العقد المالي يجب أن يقوم على أساس التوازن بين ما يحصل عليه كل طرف وما يقدمه، بحيث تكون المزايا عادلة لكلا الطرفين المتعاقدين. وإذا اختل هذا التوازن وحصل أحد الطرفين على ميزة مفرطة على الطرف الآخر، فقد يُعتبر العقد باطلاً أو يكون عرضة للطعن.

- **المبدأ الثاني: الإلتزام الأخلاقي:** فكل ما يضر بالناس لا يمكن اعتباره سلعة مشروعة تملكاً أو إنتاجاً أو تجارة. ولذلك يجب أن لايصنع أو يتاجر إلا بما هو نافع وموافق للشريعة الإسلامية، مع الحرص على ترجيح ما ينفع الناس والامتناع عما يضرهم.

- **المبدأ الثالث: الإباحة الشرعية:** فكل ما ثبت علمياً ضرره من الناحية العلمية فهو مبدأ أخلاقي عام لا ينبغي أن يخضع لقواعد المالية الإسلامية. ومن ناحية أخرى، فإن ما حرمه الشرع، حتى لو لم يثبت العلم التجريبي ضرره بشكل واضح، يبقى محكوماً بالقواعد الشرعية الإسلامية.

[1] منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، مرجع سابق، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)، ماليزيا، 2011، ص: 20

- **المبدأ الرابع :الواقعية(الصلاحية):** يجب أن يقتصر التمويل على السلع أو الأنشطة الحقيقية والملموسة، مع استبعاد أي عملية قائمة على عناصر وهمية أو عناصر ليس لها أي مضمون ملموس. يتطلب هذا المبدأ تخصيص الموارد فقط للمشاريع أو المنتجات التي لها وجود حقيقي وملموس.

ثالثا: ضوابط المنتج المالي أو الأداة المالية الإسلامية

تنقسم الضوابط الشرعية للمنتج المالي الإسلامي على ثلاثة أنواع إيجابية وسلبية واحترازية:[1]

الضوابط الشرعية التي يجب توافرها في المنتج المالي: تتمثل في الأمور التالية:

- يجب أن يكون للمنتج هدف مشروع يحقق فائدة حقيقية للشركة ويخدم في الوقت نفسه مصلحة مهمة للمستفيدين منه.
- يجب أن يكون نتيجة اتفاق متبادل لا يضر بإدارة العملية أو بأطراف ثالثة.
- يجب أن تتوافق الآليات والعقود المستخدمة في تصميم المنتج مع مبادئ الشرعية الإسلامية.
- تحمل مسؤوليات وأعباء الملكية، مع الاتفاق على المشاركة في الأرباح والخسائر.
- الالتزام بمبادئ الاجتهاد والقواعد العامة للشريعة الإسلامية.
- تجنب السعي إلى الموافقة المنهجية أو تعمد مخالفة شروط السياق الذي تتم فيه العملية.
- المحافظة على الاستقلال عن المناهج غير الإسلامية، سواء في جوانبها العملية أو في فلسفتها العامة.

المطلب الثاني: أنواع المنتجات المالية الإسلامية

تصنف المنتجات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية على الاساس الذي تقوم عليها وهي كالآتي:

❖ اولا: المنتجات المالية القائمة على الملكية

1جمال لعمارة، المنتجات المالية كتطبيقات للعقود في الصناعة المالية الإسلامية، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، 5-6 ماي 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص: 07

1. المضاربة:

يقدم الفقه الإسلامي العديد من الطرق لاستثمار الأموال بطريقة مشروعة (حلال)، مما أدى إلى إنشاء هياكل مالية مختلفة، مثل المضاربة (أو القراض). ويقوم هذا النوع من الشراكة على أساس الارتباط بين رأس المال والعمل، مما يشكل تعاونًا اقتصاديًا يعود بالنفع على أصحاب الأموال ومقدمي الدراية. والواقع أن البشر بطبيعة الحال يحتاجون بطبيعتهم إلى غيرهم، وقد يحتاج من يملكون موارد مالية أو سلعًا إلى أنواع أخرى من الموارد التي يملكها غيرهم.

1.1. تعريف المضاربة

تتمثل المضاربة في أن يعهد شخص بمبلغ من المال إلى آخر لاستثماره، مقابل حصة محددة من الأرباح، يتفق عليها مسبقاً. ولا تخصم هذه الحصة إلا من الأرباح المحققة فقط، ولا يتحمل العامل (أو المدير) مسؤولية أي خسارة تلحق برأس المال، إلا في حالة الخطأ أو التقصير أو التعدي من جانبه. ويصح هذا العقد سواء أكان رأس المال دنانير أم دراهم، بشرط أن لايكون مجهولاً ولا جزافاً.[1] والمضاربة من الناحية اللغوية مأخوذة من مادة (ضَرَبَ في الأرض) أي سافر أو ارتحل في طلب الرزق، كما جاء في القاموس المحيط: "ضارب له أي اتجر في ماله وهي القراض".[2]

قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: الضَّرْبُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: الضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ: السَّفَرُ فِيهَا كَالْمُسَافِرِ. وَقَدْ يُطْلَقُ لَفْظُ الضَّرْبِ فِي اللُّغَةِ عَلَى أَيِّ نَوْعٍ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ فِي التِّجَارَةِ وَالسَّفَرِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ. وعندما نتكلم عن" الضرب في مال المضاربة "فإنه يشير إلى الاشتغال بالمضاربة أو التجارة. ويوضح ابن منظور أنه يجوز إطلاق لفظ المضارب

1 الامام القارضي ابي الوليد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، الجزء 3، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1415هـ، ص: 449

2 الفيروز أبادي، القاموس المحيط، الجزء الأول، دار الجليل، بيروت، سنة النشر مجهولة، ص:96

على كل من صاحب رأس المال ورب المال، لأن كلاً منهما يتصرف لمصلحة الآخر. ويُعرف هذا النوع من العقود بالمضاربة في العراق، والقراض في الحجاز، وإن كان المصطلحان يدلان على آلية واحدة.[1]

من الناحية الفنية، فإن المضاربة هي عقد بين طرفين: أحدهما يقدم رأس المال، والآخر يوفر العمالة والمهارات التجارية. يتم تقاسم الأرباح الناتجة وفقًا لنسبة مئوية متفق عليها (النصف، الثلث، الربع، إلخ). إذا لم يكن هناك ربح، يسترد رب المال رأس ماله ببساطة دون ربح، بينما يخسر المضارب جهده ووقته فقط. وفي حالة الخسارة، يتحمل رب المال وحده العبء المالي على المضارب في حالة الخسارة، شريطة ألا يكون رب المال قد ارتكب خطأ أو تقصيراً.

الشكل رقم (1): ملخص لمفاهيم المضاربة

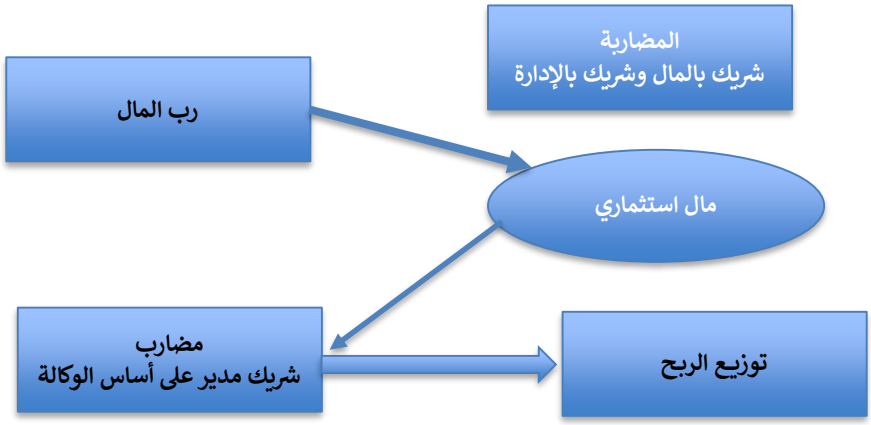

المصدر: منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص: 47

2.1أنواع المضاربة

تنقسم المضاربة الى نوعين حسب الشروط:

المضاربة المطلقة: ويتضمن هذا النوع من المضاربة تسليم صاحب رأس المال ماله إلى المدير (المضارب) ليستثمره بطريقة مشروعة (حلال)، حسب تقديره واجتهاده من أجل تحقيق الربح. ولا تُفرض أي قيود على

[1] الامام العلامة ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثامن، دار احياء التراث العربي، ط3، بيروت، سنة النشر مجهولة، ص: 36

طبيعة المعاملات أو البضائع، أو على زمان أو مكان أو مع من يتاجر. وبالتالي يتمتع المدير بالحرية الكاملة في كيفية استخدام الأموال. نموذج المضاربة هذا هو الأكثر استخدامًا في البنوك الإسلامية.

المضاربة المقيدة: في هذا النوع من المضاربة، يشترط على المدير (المضارب) في هذا النوع من المضاربة الالتزام بشرط أو أكثر من الشروط المحددة التي وضعها لأداء نشاطه. فإن كان القيد مفيداً وجب تطبيقه والالتزام به، وإن لم يكن كذلك فإنه يعتبر لاغياً وباطلاً. في حالة عدم وجود شرط صريح، تتم الإشارة إلى الممارسات التجارية المعتادة الخاصة بالنشاط. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك حظر تحويل الأموال إلى الخارج. ومن ثم فإن المضارب ملزم باتباع الحدود التي ينص عليها العقد، وفي حالة عدم الامتثال فإنه يتحمل وحده مسؤولية العواقب.[1]

كما تنقسم المضاربة حسب مدتها إلى:[2]

- **مضاربة دائمة:** يستمر النشاط الاستثماري طالما لم يقم أي من الطرفين بإنهاء العقد. وهذه صورة من صور المضاربة غير محددة المدة، وتُعرف بالمضاربة الدائمة.
- **مضاربة مؤقتة:** وهي الحالة التي لا يحدد فيها صاحب رأس المال مدة محددة للمضاربة، ولكن يتفق الطرفان منذ البداية على أن العقد غير محدد المدة.
- **مضاربة منتهية بالتملك:** وهي مضاربة بين البنك الإسلامي والمضارب قد يدفع فيها رأس المال دفعة واحدة أو على دفعات حسب الاتفاق بين الطرفين، وقد يكون رأس المال دفعة واحدة أو على دفعات.

1-طلال أحمد إسماعيل المضاربة المشتركة ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية في فلسطين" معوقاتها وتطويرها"، رسالة استكمالا لنيل درجة ماجستير، كلية الشريعة، قسم الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2002، ص: 25-26

[2] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى،2006، ص: 403

الشكل رقم (2): أنواع المضاربة في البنوك الإسلامية

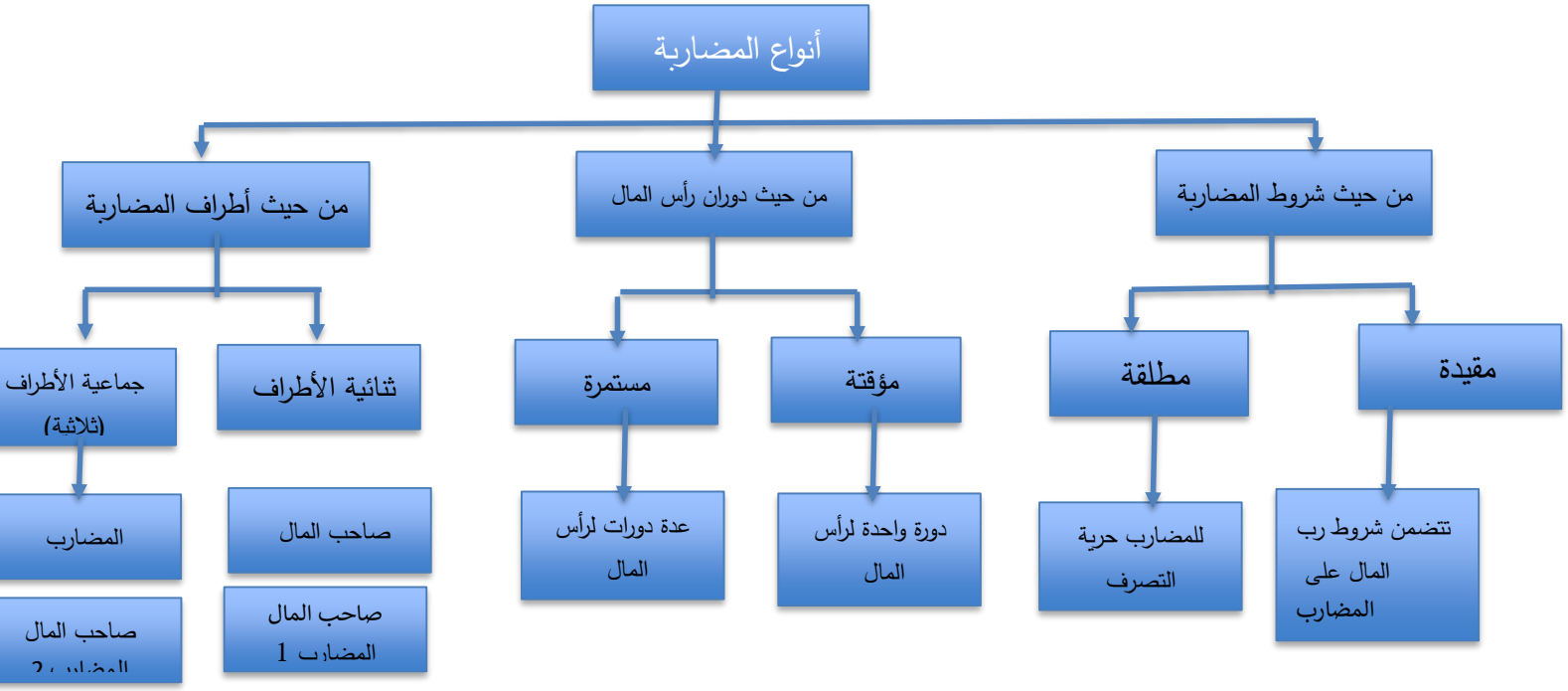

المصدر: من الموقع http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/Ferdjahlemte/cours02.html :، بتاريخ: 23-03-2018، على الساعة 15:10.

3.1. أهمية المضاربة

تكمن أهمية المضاربة في الإستثمار المصرفي الإسلامي فيما يلي:

- تعد المضاربة إحدى الآليات الأساسية للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وإحدى ركائزه الأساسية.
- وهي تمكّن أصحاب رؤوس الأموال من الاستثمار دون الحاجة إلى تحديد شخص موثوق به بأنفسهم أو تحليل نوع النشاط المتوخى بالتفصيل.
- ويمنح هذا العقد المودع إمكانية الحصول على حصة من الأرباح المتحققة أو الانسحاب من العملية إذا رغب في ذلك.
- وهو يفي بتوقعات كل من المستثمرين والمدخرين على حد سواء، مع احترام مبادئ التمويل الإسلامي، ولا سيما حظر الربا.

- كما أنها تلعب دوراً في مكافحة البطالة من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي.[1]

- **2. المشاركة**

من المعروف أنها واحدة من الأدوات التجارية الرئيسية للمصارف الإسلامية، نظرًا لقدرتها على تصحيح الاختلالات الموجودة في البنوك التقليدية، ولا سيما الفجوة بين العوائد على رأس المال والمخاطر المترتبة عليها.

1.2. تعريف المشاركة

هو اتفاق شراكة بين طرفين أو أكثر للاستثمار المشترك في مشروع أو نشاط محدد جيداً بهدف تحقيق أرباح يتم تقاسمها بين الشركاء. لا يتطلب هذا العقد مساهمة متساوية في رأس المال، ولا تقسيم عادل للعمل أو المسؤوليات. ويجوز تقاسم الأرباح باتفاق مسبق، ولو بشكل غير متساوٍ، في حين يجب تحمّل أي خسائر بما يتناسب مع حصص رأس المال المستثمر من قبل كل شريك.[2]

2.2. مشروعية المشاركة

الشركة جائزة شرعا و دليل ذلك من القرآن والسنة والإجماع، أما في القرآن فقوله تعالى: ﴿ابعثُوا أَحدكُم بِورِقكُم هذه إِلى ٱلمدينَة...﴾ [3]و هذا دليل على شركة الأموال، و ما يدل على جواز شركة الأبدان قوله تعالى: ﴿واعَلموا أَنَّماَ غنمتُم منَ شيء فأَن لِلَّه خُمسه...﴾[4] و الأخماس بين الغانمين على الشركة، وأما السنة روى عن أبي داود بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أن الله يقول: ﴿أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما الآخر فإذا خانه خرجت من بينهما﴾ و الإجماع فقد أجمع الناس قديما على جوازها. [5]

---

[1] محمد احمد حسين، المضاربة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم الى مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس بعنوان: التمويل الإسلامي– ماهيته، صيغه، مستقبله، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، رام الله، فلسطين، 1435هـ–2014م، ص: 07

[2] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص: 233

[3] سورة الكهف، الأية–19–

[4] سورة الأنفال، الأية –41–

[5] علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكساني الحنفي، تحقيق على معوض، عادل أحمد عبد الموجود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرلئع، كتاب الشركة، الجزء السابع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003م – 1424هـ، ص: 500– 501

3.2. أنواع المشاركة

تنقسم المشاركة في الفقه الإسلامي الى نوعين:

شركة الأموال: وهي عبارة عن تعاون بين شخصين يستثمران رأس المال بشكل مشترك، ويشتركان في عمليات البيع والشراء معاً، ويتقاسمان الأرباح وفقاً لشروط متفق عليها مسبقاً.

شركة الأعمال: وتُعرف باسم شركة الأبدان أو التصنيع أو التنفيذ، وتتكون من شركة بين شخصين يجمعان جهودهما للقيام بعمل ما معاً، كالخياطة أو القص أو أي عمل يدوي آخر. يساهم كل شخص بعمله أو عملها، ويتم تقسيم الأرباح بينهما، بغض النظر عن تكافؤ الجهود المبذولة أو طبيعة المهام المنفذة.

شركة الوجوه (شركة الذمم): وهي شركة ليس لديها رأس مال مالي، وتعتمد فقط على سمعة ومصداقية كل عضو من أعضائها في صفقات البيع والشراء.[1]

4.2. تطبيق صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية

من الناحية العملية، تبين أن المشاركة هي أحد أهم أشكال التمويل في البنوك الإسلامية، حيث يمكن تكييفها مع مجموعة واسعة من العملاء والعمليات:[2]

يمكن تمديد المشاركة على المدى الطويل، لا سيما في حالة المشاركة المستمرة. ويتناسب هذا النوع من المشاركة بشكل خاص مع تمويل الأنشطة الإنتاجية ذات الشكل القانوني مثل الشراكات العامة أو المحدودة، سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية.

- كما يمكن أن يكون متوسط المدة، كجزء من المشاركة المتطورة نحو الملكية الكاملة. وفي هذا النموذج، يشتري الشريك تدريجياً حصة البنك في المشروع، إما دفعة واحدة أو على دفعات متتالية. وتطبق هذه الصيغة في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والعقارات والمهن الحرة.

[1] علاء الدين ابي بكر بن مسعود الكساني الحنف، مرجع سابق، ط7، ص:502_ 504

[2] موسى عمر مبارك أو محيمد، محاطر، صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية راس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازلII، أطروحة دكتوراه منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008، ص: 88

- وأخيرًا، يمكن أن تكون المشاركة قصيرة الأجل للتمويل لمرة واحدة، مثل المعاملات المستندية، حيث يتقاسم البنك والعميل قيمة القرض.

3. المزارعة

من أهم العقود التي استحدثها الفقه الإسلامي في القطاع الزراعي عقد المزارعة، لما له من أهمية في تلبية احتياجات القطاع والمساهمة في تنميته.

1.3 تعريف المزارعة

المزارعة هي عقد بين صاحب الأرض الزراعية والعامل المكلف باستغلالها، ويتم فيها تقسيم الربح أو الخسارة حسب مساهمة كل طرف في المشروع.

وهذا النوع من العقود مشروع بالسنَّة وإجماع العلماء، وهو عقد جائز بالسنَّة وإجماع العلماء. فعن ابن عمر رضي الله عنه "أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع نخل خيبر وأرضها إلى اليهود، على أن يعملوها من أموالهم، ولرسول الله صل الله عليه وسلم شطر ثمنها".[1]

2.3. شروط المزارعة

تتطلب شروط لصحتها وهي: [2]

- أهلية العاقدين ورضاهم؛
- صلاحية الأرض للزراعة؛
- تسليم الأرض للعامل؛
- بيان عليه البذر منها للنزاع؛

[1] موفق الدين أبو محمد عبدالله بن قدامى المقدسي الحنبلي، تحقيق: عبدالله بن محسن التركي، عبد الفاتح محمد الحلو، المغني، كتابة المزارعة، الجزء السابع، مرجع سابق، ص: 555-556

2عبد القادر رشااشي، محاضرة بعنوان: العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة، ألقيت بمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البحري، 2012/05/08، ص: 13

- بيان نصيب كل من العاقدين بجزء مشاع كالنصف أو الربع او نحوهما؛
- معرفة جنس البذر وقدره.

4. المساقاة

1.4. تعريف المساقاة: تسليم النخلة أو الشجرة أو كليهما إلى شخص آخر دون سقيها أو العناية بها، مقابل حصة محددة من المحصول.[1] وبعبارة أخرى: أن يعهد شخص ما بشجرة إلى شخص آخر للعناية بها – سقيها ورعايتها – مقابل جزء محدد من الثمرة المنتجة.[2]

2.4. مشروعيتها:

فإن المزارعة (المساقاة (المشاركة في الحصاد مقابل العمل) جائزة بالسنة، وثبتت بإجماع العلماء، وقد أجازها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر رضي الله عنهما. (فقد جاء في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على أن يزرعوا الأرض بثلث ما يخرج منها من ثمر أو زرع)، (وقد جاء في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على أن يزرعوا الأرض بثلث ما يخرج منها من ثمر أو زرع.) وأما الإجماع: فقد ثبت عن أبي جعفر محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما أن النبي – صلى الله عليه وسلم – عامل أهل خيبر على النصف، واستمر العمل على هذا العمل من الخلفاء الراشدين – أبو بكر وعمر وعثمان وعلي– ومن بعدهم، فكانوا يخصصون الثلث أحياناً، والربع أحياناً أخرى. وقد أصبحت هذه الطريقة تقليدًا معروفًا متبعًا لا غبار عليه.[3]

[1] أبو بكار جابر الجزائري، منهاج المسلم، مرجع سابق، ص: 301

[2] ابي القاسم عمر بن الحسين الخرقي، مختصر الخرقي، دمشق، دار السلام للطباعة والنشر، الأولى، 1378هـ، ص: 104

[3] موفق الدين أبو محمد عبدالله بن قدامة المقدسي الحنبلي، تحقيق: عبدالله بن عبدالله المحسن التركي،عبد الفتاح محمد الحلو، المغني كتاب المساقاة، الجزء السابع، دار عالم الكتب ، ط1، الرياض، 1986، ص: 527-528

3.4. التطبيق المصرفي لصيغة المساقاة في البنوك الاسلامية

وتكون على النحو التالي:

- **الصورة الأولى:** يوفر البنك الإسلامي الأرض والأشجار، بينما يوفر الطرف الآخر المدخلات الزراعية والعمالة.

- **الصورة الثانية:** يقوم أحد الطرفين بتوفير الأرض والأشجار والعمالة، ويقوم البنك الإسلامي بتمويل المدخلات اللازمة للإنتاج.

- **الصورة الثالثة:** يوفر أحد الطرفين الأرض والأشجار والمدخلات، بينما يوفر الطرف الآخر العمالة.

- **الصورة الرابعة:** يقوم البنك الإسلامي بتمويل المدخلات، بينما يوفر طرف آخر الأرض والأشجار والعمالة الأولية، ويقوم طرف ثالث بتوفير العمالة الإضافية.

- **الصورة الخامسة:** تقوم المساقاة على المشاركة المتكافئة بين الطرفين، وتشمل المساهمة المشتركة في الأرض والأشجار والمدخلات الزراعية والعمالة. [1]

5. المغارسة

المغارسة عقد رضائي بين صاحب الأرض والمزارع (المغارس)، يتعهد فيه المزارع بزراعة أشجار مثمرة في أرض عارية والمحافظة عليها لمدة محددة، مقابل حصة متفق عليها من الأرض والأشجار. ويحول هذا العقد الأرض غير المزروعة إلى بستان منتج، وهو ما يميزه جوهرياً عن غيره من العقود الزراعية الأخرى.

[1] فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2006، الأردن، ص: 371-372

1.5. تعريف المغارسة

هي عقد يقوم فيه الشخص بزراعة الأشجار في الأرض بعوض معلوم، سواء أكان ذلك في صورة إجارة أو إجارة. وبعبارة أخرى: هي أن يعهد المالك بأرضه إلى شخص آخر ليغرس فيها أشجاراً مقابل عوض معلوم ولمدة متفق عليها، على أن تكون الثمار مشتركة بين الطرفين.[1]

2.5. أنواع المغارسة: للمغارسة ثلاثة أنواع:[2]

– دفع أجرة عن كل شجرة يغرسها: يتقاضى الشخص أجراً محدداً عن كل شجرة يغرسها، وهو أجر محدد على أساس كل شجرة.

– صورة شبيهة بالإجارة: أن يعطي المالك أرضه لشخص ليغرس فيها أشجاراً، مقابل أجر معلوم أو تعويض معلوم.

– صورة شبيهة بالمشارطة: أن يعطي المالك أرضه ليغرسها مقابل شراكة تشمل الأرض نفسها والثمرة المنتجة.

❖ ثانيا: المنتجات المالية القائمة على المديونية وتتمثل فيما يلي:

1. المرابحة

تعتبر المرابحة من بين المنتجات المالية الإسلامية الاكثر استعمالا في البنوك الإسلامية.

[1] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية –مبادئها– تطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص: 281

[2] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية –مبادئها– تطبيقاتها المصرفية، مرجع سابق، ص: 281

1.1. تعريف المرابحة

المرابحة هي شكل من أشكال البيع الذي يبيع فيه البائع أصلًا ويتقاضى سعر الشراء الأولي بالإضافة إلى ربح متفق عليه مسبقًا، مع الشفافية الكاملة فيما يتعلق بالتكلفة الفعلية التي يتكبدها البائع، والتي تكون معروفة للطرفين.[1]

المرابحة هي صفقة بيع يقوم فيها البائع بإعادة بيع الأصل بالسعر الذي تم شراؤه به، بالإضافة إلى ربح متفق عليه بين الطرفين.[2] ويتبع هذا العقد نفس القواعد والشروط والمبادئ القانونية التي يتبعها أي شكل آخر من أشكال البيع.

2.1. شروط صحة المرابحة

- من الضروري معرفة رأس المال الأولي في بيع المرابحة للآمر بالشراء، حيث تتفق المذاهب الفقهية الأربعة على ضرورة معرفة الطرفين بثمن الشراء.
- ويلتزم البائع بتفصيل جميع الشروط التي تحيط بعقد شراء العقار.
- يجب تحديد مقدار الربح المضاف في صفقة المرابحة بشكل واضح.
- صحة الصفقة السابقة شرط أساسي، حيث إن المرابحة مبنية على بيع قد تم بالفعل.[3]
- يجب أن يكون عقد المرابحة خالياً من أي عنصر من عناصر ربا الفضل (ربا الفضل في تبادل السلع المتماثلة).

---

[1] Monzer Khahf, Tariqullah Khan, Principles of Islamic financing, Islamic research and training institute,researche paper, jeddah,N°16 ?1992, P: 28

[2] محمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي، تحقيق: دار الرضوان، لوامع الدرر في هتك اسرار المختصر، فصل المرابحة، المجلد التاسع، دار الرضوان، الطبعة الأولى، نواكشوط، موريتانيا، 1436هـ، ص:01

[3] مصطفى النابر المنزول، شرح أحكام العقود في التشريع السوداني مع التعليق عليها، العقود المسماة(عقد البيع- عقد الإجارة، عقد الوكالة- عقد المقاولة)، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، الخرطوم، ط1، مارس2009، ص:53

– يجب أن يكون سعر البيع النهائي في المرابحة ثابتاً ومعروفاً للطرفين.

3.1. مشروعية المرابحة

يرى جمهور العلماء أن بيع المرابحة من البيوع المشروعة في الشريعة الإسلامية التي لا يوجد فيها أي مانع شرعي. ودليل ذلك من قوله تعالى: ﴿...وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ...﴾ سورة البقرة الآية–275– وتستند مشروعيته على وجه الخصوص إلى أن ثمن البيع واضح وشفاف، كما أن المرابحة تستند في مشروعيتها إلى أن الثمن واضح وشفاف. ويدل عليه من السنة ما ورد عن ابن عمر قال سئل رسول الله صل الله عليه وسلم أي الكسب أفضل؟ قال عمل بيده وكل بيع مبرور.[1]

وتُعرف المرابحة للآمر بالشراء بأنها اتفاق بين البنك والعميل، يتعهد البنك بموجبه ببيع العميل سلعة معينة، إما نقدًا أو آجلًا، مع وجود فائض متفق عليه مسبقًا على ثمن الشراء. وهذه الصورة هي أيضاً جزء من المرابحة الفقهية التي درسها العلماء.

وهذه الطريقة شائعة الاستخدام في البنوك الإسلامية، حيث يقوم البنك بشراء البضاعة بناء على طلب العميل، مستخدماً أمواله الخاصة (كلياً أو جزئياً)، ثم يبيع البضاعة للعميل بعد قبضها، مع تطبيق الربح المتفق عليه من بداية الصفقة.[2]

4.1. مزايا التعامل بالمرابحة

المرابحة هي إحدى أدوات التمويل الأكثر شيوعًا التي تستخدمها البنوك الإسلامية، نظرًا للمزايا العديدة التي تقدمها.

وتشمل مزاياها الرئيسية ما يلي:

– المخاطر المالية منخفضة نسبيًا، حيث أن ربح البنك ثابت مسبقًا ولا يعتمد على أداء العميل أو نتائجه.

[1] حسام الدين موسى عفانة، بيع المرابحة للأمر بالشراء + دراسة تطبيقية في ضوء تجربة شركة بيت المال الفلسطيني، دون دار نشر، الطبعة الأولى، فلسطين،1996، ص:15–16

[2] شحادة موسى عبد العزيز، فلسفة ومنهجية العمل المصرفي الإسلامي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1989، ص:12

– إنها طريقة استثمار قصيرة الأجل، مما يتيح للبنك الحصول على عائد مستقر ويمكن التنبؤ به.

– وتتميز المرابحة ببساطتها في التطبيق، حيث يتم الاتفاق على الربح منذ البداية، مما يحول العلاقة بين البنك والعميل إلى علاقة دائن ومدين.

– وتوفر هذه الآلية للبنك درجة من المرونة في تمويل مختلف الاحتياجات، سواء كانت لمشاريع إنتاجية أو سلع استهلاكية أو خدمات.[1]

5.1. خطوات تطبيق بيع المرابحة للآمر بالشراء في البنوك الإسلامية

يقوم العميل بتقديم طلب إلى المصرف الإسلامي لشراء أصل معين، يستوفي مواصفات دقيقة، مع الالتزام بشرائه لاحقاً بسعر متفق عليه، يسدد وفق جدول زمني. ويكون الطلب مصحوبًا بالمستندات المطلوبة، بما في ذلك عرض الأسعار والضمانات والأوراق المالية اللازمة.

وبمجرد الموافقة على الطلب، يشرع البنك في الشراء المباشر للبضائع، دون تحويل الأموال إلى العميل، وبالتالي يصبح مالكًا للبضائع، سواء تم الشراء نقدًا أو بالدين. يتم إبلاغ العميل عند وصول البضاعة ويتحقق من مطابقتها للمواصفات المتفق عليها ثم يتسلمها. ثم يتعهد العميل بعد ذلك بدفع الثمن المتفق عليه، وعادةً ما يكون ذلك في شكل أقساط تُدفع في مواعيد محددة.

وللحفاظ على صحة المرابحة للآمر بالشراء من الناحية الشرعية، وللحيلولة دون تحولها إلى معاملة صورية لا بد من مراعاة بعض القواعد الأساسية عند تنفيذها.[2]

وبناءً على ما سبق، فإن هيكل المرابحة للآمر بالشراء يتضمن:

– التزام بالشراء صادر من العميل للمصرف، والتزام بالبيع صادر من المصرف للعميل.

[1] عبدالله علي عبدالله الطوقي، أساليب تمويل الاستثمار في المصارف الإسلامية اليمنية (المخاطر والحلول المقترحة)، مجلة جامعة الناصر، اليمن، العدد04، 2014/12، ص: 129

[2] نزليوي خير الدين، ضوابط الحيل وتطبيقاتها على صيغ التمويل، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، 2010–2011، ص: 111

– الشراء الفعلي للبضاعة من قبل البنك من المورد، ويثبت ذلك بعقد بيع.

– إبرام عقد بيع بين البنك الإسلامي والعميل، بعد أن يصبح البنك مالكاً شرعياً للأصل المطلوب.[1]

2. الاستصناع

هو أحد الأدوات المالية القائمة على الديون التي تستخدمها البنوك الإسلامية.

1.2. تعريف الاستصناع

يشير إلى أمر التصنيع. وإذا لم تكن هناك حاجة إلى خدمة التصنيع، فلا يسمى إستصناعا ومن هنا جاء أصل المصطلح.[2]

كما يُعرَّف بأنه عقد على اقتناء فوري لسلعة يراد تصنيعها، يتعهد بموجبه الصانع بتسليم منتج صناعي مصنوع من مواد خاصة به، وفقًا لمواصفات دقيقة وبسعر متفق عليه.[3]

وبعبارة أخرى، فإن يقابل أمر موجه إلى الصانع للقيام بعمل يتماشى مع خبرته ومهاراته.[4]

2.2. خصائص عقد الاستصناع

تتمثل الخصائص الرئيسية لعقد الاستصناع فيما يلي:

– هو بيع ينشأ عنه دين محدد، يتعلق بسلعة ذات مواصفات يحددها الصانع.

– والمواصفات التي يتم تحديدها عند توقيع العقد تلزم الطرفين بالالتزام بها كاملة.

– ويثبت هذا العقد ملكية البضاعة المراد تصنيعها لصالح الصانع، مع ضمان حقه في الحصول على الثمن المتفق عليه.

---

[1] توفيق عمر علي سيدي، بيع المامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2006، ص: 10

[2] أسامة بن حمود بن محمد، بيع الدين وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2012، ص: 644

[3] سلام عبد الرزاق، إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، المجلة الجزائرية للعولمة، العدد03، 2012، ص: 113-103

الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، المجلد13، العدد الخامس، ديسمبر 2016، ص: 09

– ويجوز دفع الثمن جزئيًا عند توقيع العقد، على أن يتم دفع الباقي عند التسليم.

– يجب أن يحدد العقد فترة التصنيع، أي تاريخ التسليم.

– يجب تحديد المكان الذي سيتم فيه تسليم المنتج بوضوح.

– يجب أن يكون موضوع العقد محددًا بدقة: طبيعته، ونوعه، ونوعيته، وكميته، وذلك للحد من مخاطر النزاعات بين الطرفين.

– يجب أن تكون السلعة المطلوبة منتجًا شائعًا تجاريًا، مثل الأحذية أو الملابس أو الأثاث.

– تقع مسؤولية توريد المواد والمكونات اللازمة للإنتاج على عاتق الصانع.[1]

3.2. الخطوات العملية لعقود الإستصناع

ولكي يكون عقد الاستصناع صحيحاً، يجب أن تتوافر عدة شروط:

– أن يعرب المشتري عن رغبته في الحصول على سلعة معينة، مما يدفعه إلى طلب تصنيعها.

– واستجابة لهذا الطلب، يعرب البنك عن التزامه بتصنيع السلعة.

– ثم يبرم البنك اتفاقًا مع مُصنِّع معين لإنتاج السلعة وفقًا للمواصفات المطلوبة.

– وتتعهد الشركة المصنعة بإنتاج البضاعة وفقاً للمواصفات التي يقدمها البنك.

– وبمجرد الانتهاء من تصنيع المنتج، يتم تسليمه إلى البنك، وهو ما يمثل نهاية عقد الاستصناع الموازي.

– وأخيراً، يقوم البنك بتسليم المنتج المصنّع إلى المشتري الأصلي استجابة لطلبه.[2]

[1] أحمد جابر، مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، لبنان، عدد 156، 2015/09/28، ص: 137-206

[2] محمد شحدة أبو عمرة، مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، يونيو 2016، ص: 22

4.2. الطريقة المركبة بين المرابحة والاستصناع

عندما يحتاج التاجر أو المستهلك إلى سلع صناعية، يمكنه إبرام عقد مع البنك باستخدام آلية المرابحة. وبموجب هذا الترتيب، يقوم البنك بدور البائع، ويمكن تأجيل دفع الثمن.

بعد ذلك، يبرم البنك عقدًا مع المصنعين المتخصصين في نوع السلع المطلوبة، ويعهد إليهم بالإنتاج وفقًا للمواصفات والمخططات المحددة في العقد الأول. ويمكن سداد قيمة هذا العقد الثاني فوراً أو مقدماً.

وبمجرد الانتهاء من تصنيع البضاعة وتسليمها إلى البنك، يقوم الأخير بإتمام عملية البيع مع العميل الأول عن طريق تسليم المنتجات.[1]

3. السلم:

يعتبر عقد السلم من أقدم أدوات التمويل في الإسلام، ويعود تاريخه إلى عهد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وقد تم اعتماده كجزء من أنشطة المصارف الإسلامية وينطبق بشكل خاص على القطاع الزراعي والصناعي ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

1.3. تعريف السلم:

السلم هو عقد بيع سلعة محددة وموصوفة بدقة، يكون تسليمها مؤجلاً إلى أجل متفق عليه، بينما يتم دفع الثمن فور إبرام العقد.[2]

ويُعرف هذا النوع من العقود أيضًا باسم السَّلَف، حيث يشير كلا المصطلحين إلى نفس المعاملة. ويشار إليه في العرف القانوني الإسلامي أحيانًا باسم" بيع المحتاج"، حيث أنه يسمح للبائع المحتاج بتلقي دفعة مقدمة.

[1] أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية "البيوع- القروض- الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، ط1، 2010، ص:52-53

[2] الامام القرطبي، جمع وتصنيف: فريد عبد العزيز الجندي، جامع الاحكام الفقهية، كتاب السلم والقرض، الجزء02، دار الكتب العلمية، لبنان، 2005، ص: 38

وتتمثل الممارسة المتبعة في أن يدفع المشتري للبائع الثمن كاملاً عند توقيع العقد، بينما يتم تسليم البضاعة المبيعة في وقت لاحق، حيث أنها لم تكن متوفرة بعد وقت إجراء المعاملة.[1]

2.3. مشروعيته:

حكم السلم كحكم البيع جائز لقول لقول الرسول صل الله عليه وسلم: "من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم" رواه مسلم[2]

3.3 شروط صحة السلم

لكي يكون عقد السلم صحيحاً وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي، يجب أن تتوافر شروط معينة، سواء فيما يتعلق بموضوع السلم (السلعة الموعودة) أو برأس المال المقدم (الثمن).

1.3.3. الشروط المتعلقة بالسلعة المراد تسليمها (المسلم فيه):

يجب توافر الشروط التالية:

- يجب أن تكون السلعة في الذمة (ديناً يُسلَّم في وقت لاحق)؛
- أن تكون السلعة موصوفة بدقة؛
- يجب أن يكون التسليم مؤجلاً لقوله تعالى ﴿... إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى...﴾ [3]سورة البقرة آية –282– وقوله صل الله عليه وسلم "إلى أجل معلوم"؛
- أن يكون موعد التسليم محدداً بوضوح؛
- يجب أن يكون الأصل قابلاً للكمية؛
- أن تكون السلعة موجودة ومتوفرة في التاريخ المتفق عليه.

2.3.3. الشروط المتعلقة برأس مال السلم:

[1] معن خالد القضاة، فقه السياسة المالية الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 167

[2] أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، مرجع سابق، ص: 295

[3] سورة البقرة: الأية 282

لكي يكون عقد السلم صحيحاً، يجب أن يكون رأس المال الذي يدفعه المشتري مستوفياً للشروط التالية:

-يجب أن يكون بعملة محددة بوضوح: يجب أن يكون الدفع بعملة معلومة،[1] كالدراهم أو الدنانير أو أي شكل نقدي آخر معترف به.

-يجب أن يكون المبلغ ثابتًا ومدفوعًا نقدًا: يجب أن يكون ثمن السلم ثابتًا بدقة وبشكل لا لبس فيه وقت إبرام العقد. يجب دفعه فوراً وبالكامل.[2]

4.3. أنواع بيع السلم المختلفة

يمكن أن يتخذ عقد السلم عدة أشكال حسب شروط الدفع والتسليم. وتشمل الأشكال الرئيسية ما يلي:

1.4.3. السلم بالتقسيط

هذا النوع من السلم أجازه جمهور الفقهاء، قياسا على البيع بالتقسيط. وإذا فُسخ العقد، يتم احتساب قيمة البضاعة على أساس التقسيط. ويصلح هذا النوع من العقود بصفة خاصة للعلاقات بين المنتجين والموزعين، بشرط أن يتم التسليم بالتدريج أو بالتقسيط.

2.4.3. السلم الموازي

هذه ممارسة تستخدمها المؤسسات المالية على وجه الخصوص. وتتألف من إبرام عقدي سلم منفصلين: أحدهما كمشترٍ والآخر كبائع، لبضائع من نفس الطبيعة، دون وجود صلة قانونية بين المعاملتين.

وفي هذه الصيغة، يشتري أحد الطرفين (مثل البنك) أصلًا بموجب عقد سلم، ثم يبيع أصلًا مماثلًا بموجب عقد سلم ثانٍ. وعلى الرغم من أن المعاملتين منفصلتان، إلا أن الثانية تقوم على القدرة على توريد ما سيتم الحصول عليه في الأولى.

[1] الإمام القرطبي، جمع وتصنيف: فريد عبد العزيز الجندي، جامع الاحكام الفقهية، كتاب السلم والقرض، الجزء الثاني،مرجع سابق، ص: 39-40

[2] أحمد صبحي العيادي، مرجع سابق، ص: 41

❖ ثالثا: المنتجات التمويلية القائمة على أساس المنفعة تتمثل في مايلي:

1. الإجارة

غالبًا ما تسعى الشركات الصناعية والتجارية والخدمية إلى استخدام الأصول الثابتة، مثل المباني أو المعدات، دون امتلاكها. وهذا ما يدفعها إلى البحث عن آليات للحصول على هذه الأصول من خلال ترتيبات التأجير بدلاً من الشراء، لا سيما من خلال العقود الإسلامية المعروفة باسم الإجارة. وبفضل هذا النوع من العقود، يمكن للمشروعات الاستثمارية أن تتجنب الاضطرار إلى جمع مبالغ كبيرة من رأس المال للحصول على أدوات ومعدات الإنتاج اللازمة. ويتميز عقد الإجارة بتعريفه، وأساسه الشرعي في الفقه الإسلامي، والصيغ التي تطبق عادة في المؤسسات المصرفية الإسلامية.

1.1. تعريف الإجارة

الإجارة هي: بيع المنفعة، وسمي البدل في هذا العقد أجرة وتكون الإجرة بدل المنفعة، والأجير قد يكون خاصا بعمل لواحد وهو ما يعرف بأجير الوحد أو مشتركا يعمل لعامة الناس ويسمى بالأجير المشترك. [1]

الإجارة هي عقد لازم على منفعة لمدة معلومة وثمن معلوم.[2]

كما تعرف أيضا على أنها: " عقد بيع لمنافع الأعيان والخدمات، فهي ترد منافع الأعيان مثل: استئجار الأرض للزراعة أو الدواب للنقل، كما ترد على منافع الإنسان، سواء كان العمل في صورة فنية (عقلية) أو عضلية ".[3]

---

[1] الامام علاء الدين ابي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: كتاب الاجارة، الجزء5، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2003، ص: 517

[2] أبو بكر الجزائري، منهاج المسلم، دار السلام، الطبعة الرابعة، ص: 304

[3] محمد عبد العزيز حسن زيد، الاجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص: 15

2.1. مشروعية الإجارة

الأصل في جواز الإجارة في كتاب الله و سنة نبيه، حيث قال تعالى: ﴿ قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ (26) قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ عِندِكَۖ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أَشُقَّ عَلَيۡكَۚ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾.[1] و قال تعالى: ﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥۖ قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا﴾.[2] مما يدل على جواز أخذ الأجر على إقامته. وأما السنة فروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره".[3]

3.1. شروط الإجارة: تتمثل فيما يلي: [4]

1.3.1. معرفة المنفعة: كسكن الدار أو خياطة الثوب مثلا، إذا هي للبيع والبيع لابد فيه من معرفة المبيع؛

2.3.1. إباحة المنفعة: فلا يجوز إستئجار أمة للوطء أو للغناء أو للنوح مثلا أو أرضا لتبنى كنيسة أو مخمرة؛

3.3.1. معرفة الأجرة: لقول أبي سعيد: " نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره".

---

[1] سورة القصص، الأية 26-27

[2] سورة الكهف، الأية -77-

[3] موفق الدين أبو محمد عبدالله بن قادمة المقدسي الحنبلي، تحقيق: عبدالله محسن التركي وعبد الفتاح الحلو، المغني، كتاب الاجارات- الوصايا، الجزء الثامن، دار عالم الكتب، ط3، الرياض، 1997، ص: 05

[4] أبو بكر الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: 304

الجدول رقم (1): أهم الفروقات بين التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي

المعيار (النوع)	التأجير التشغيلي	التأجير التمويلي
أ-مدة الإيجار	أقصر من العمر للأصل	تساوي العمر الاقتصادي للأصل تقريبا
ب-الصيانة والإصلاح	يتحمل تكلفتها المؤجر ويضيفها إلى مبالغ الإيجار	لا يتحمل المؤجر أية تكاليف للصيانة والإصلاح، أو الضرائب أو غيرها ويتحملها جميعا المستأجر بل قد يشترط أحيانا أن يبرم المستأجر عقد صيانة مع الشركة الصانعة أو الموردة
ج-مبالغ الإيجار أو الأقساط الايجارية	لا تكفي لسداد تكلفة الأصل	تكفي لاستيراد تكلفة الأصل وتحقيق عائد
د-إمكانية الإلغاء	يمكن إلغاؤه قبل تاريخ انتهاء المدة الايجارية على أن يتم إخطار المؤجر بفترة أو وفقا لما ينص عليه عقد الايجار	لا يمكن إلغاؤه قبل انتهاء المدة الايجارية وإذا رغب أحد الطرفين في الإلغاء بعد ذلك يتحمل الشرط الجزائي المنصوص عليه في العقد، إلا إذ حدث ما يوجب فسخه كهلاك العين المؤجرة أو اتفاق الطرفين على إنهائه بطريقة يرتضيها كلاهما.

المصدر: محمد عبد العزيز حسن زيد، الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 27.

المطلب الثالث :خصائص المنتجات المالية الإسلامية

تمهيد

تمثل المنتجات المالية الإسلامية أحد الابتكارات المصرفية التي استطاعت أن تفرض حضورها في النظام المالي العالمي خلال العقود الأخيرة، نظراً لخصوصيتها القائمة على المبادئ والقيم المستمدة من الشريعة الإسلامية. فهي ليست مجرد بديل تقني للمنتجات التقليدية، بل نظام مالي متكامل يجمع بين الجانب الاقتصادي والبعد الأخلاقي والاجتماعي، بما يعكس فلسفة الإسلام في المعاملات التي تهدف إلى تحقيق العدالة ومنع الظلم وحماية مصالح جميع الأطراف.

وتستمد هذه المنتجات مشروعيتها من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تحكم المعاملات المالية، إضافة إلى اجتهادات الفقهاء والمجامع الفقهية المعاصرة. وانطلاقاً من ذلك، يمكن تحديد أهم الخصائص التي تميز هذه المنتجات على النحو الآتي:[1]

1. المرجعية الشرعية

تعد المرجعية الشرعية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها جميع المنتجات المالية الإسلامية، حيث يشترط أن تتوافق أحكامها وبنيتها التعاقدية مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية. ويُعتمد في ذلك على فتاوى الهيئات الشرعية المكونة من علماء متخصصين في الفقه الإسلامي والاقتصاد، لضمان خلو هذه المنتجات من أي مخالفة شرعية. وهذه المرجعية تمنح للعملاء الثقة في التعامل، وتشكل ميزة تنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بالمؤسسات التقليدية.

[1] عيسى، عبد الستار، المالية الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الفكر، دمشق،2012

2. تحريم الربا

من أبرز خصائص المنتجات المالية الإسلامية تحريم التعامل بالربا بجميع صوره، سواء أكان ربا النسيئة أم ربا الفضل، وذلك استناداً إلى النصوص الشرعية القطعية. فالربا يؤدي إلى تكوين أرباح دون مقابل حقيقي، ويكرس الظلم والاستغلال في العلاقات المالية. وبناءً عليه، تعتمد المنتجات المالية الإسلامية على بدائل شرعية مثل المرابحة، المشاركة، والمضاربة، التي تقوم على مبدأ تقاسم المخاطر والأرباح بدلاً من ضمان الربح المسبق.

3. تحريم الغرر والميسر

تحظر الشريعة الإسلامية المعاملات التي تنطوي على الغرر الفاحش أو المقامرة، لما فيها من مخاطرة غير مبررة تؤدي إلى الإضرار بأحد الأطراف. لذلك، فإن المنتجات المالية الإسلامية تصمم عقودها بما يضمن وضوح الشروط والمواصفات، ويمنع الجهالة في الثمن أو المبيع أو الأجل، وذلك حماية للمتعاملين وتحقيقاً لمبدأ الشفافية.

4. الارتباط بالاقتصاد الحقيقي

تتميز المنتجات المالية الإسلامية بارتباطها المباشر بالاقتصاد الحقيقي، فهي تقوم على تمويل الأصول والمشروعات الحقيقية الملموسة، وليس على المضاربات أو المعاملات الورقية المجردة. هذا الارتباط يسهم في دعم التنمية الاقتصادية، وتوليد فرص العمل، وتعزيز الاستقرار المالي، لأنه يقلل من المخاطر الناتجة عن التقلبات غير المبررة في الأسواق المالية.

5. المشاركة في الربح والخسارة

تعتمد العديد من صيغ المنتجات المالية الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، مثل المشاركة والمضاربة، مما يحقق العدالة في توزيع العوائد والمخاطر بين الأطراف. فبدلاً من أن يتحمل طرف واحد

الخسائر أو يحصل طرف آخر على أرباح مضمونة، يتم توزيع النتائج وفقاً لما تم الاتفاق عليه وبما يتناسب مع الجهد أو رأس المال المقدم.

6. مراعاة البعد الاجتماعي

لا تقتصر المنتجات المالية الإسلامية على الأهداف الربحية فحسب، بل تراعي أيضاً الأبعاد الاجتماعية، إذ تتضمن صيغاً تهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي، مثل القرض الحسن، وصيغ التمويل الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم الأنشطة التي تخدم المجتمع. وبذلك، تسهم هذه المنتجات في تحقيق التنمية المستدامة التي توازن بين الربح والمصلحة العامة.

7. الالتزام بالشفافية والعدالة

تقوم المنتجات المالية الإسلامية على مبادئ الصدق والوضوح في عرض المعلومات، وتحرص على أن تكون جميع شروط العقد معلومة ومفهومة لدى الأطراف قبل التوقيع. كما تُبنى عقودها على مبدأ العدالة، بما يمنع أي استغلال أو ظلم، وهو ما يزيد من ثقة المتعاملين بها، ويعزز من سمعتها في الأسواق.

8. المرونة وإمكانية التطوير

رغم التزامها بالأحكام الشرعية، تتميز المنتجات المالية الإسلامية بمرونتها وقدرتها على التطوير والابتكار بما يتوافق مع متغيرات الأسواق واحتياجات العملاء، من خلال صياغة هياكل جديدة أو دمج أكثر من صيغة شرعية في منتج واحد، مع الالتزام بالضوابط الشرعية. هذه الخاصية مكنت المؤسسات المالية الإسلامية من تقديم منتجات تنافسية عالمياً.

يتضح مما سبق أن المنتجات المالية الإسلامية ليست مجرد أدوات تمويلية بديلة، بل هي منظومة متكاملة من المبادئ والقيم التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الربحية والاستدامة الأخلاقية والاجتماعية. وتكمن أهميتها

في قدرتها على جذب فئات واسعة من العملاء الذين يبحثون عن حلول مالية تتوافق مع معتقداتهم، وفي مساهمتها في تحقيق استقرار النظام المالي العالمي من خلال ارتباطها بالاقتصاد الحقيقي وابتعادها عن المعاملات المحرمة شرعاً.[1]

المطلب الرابع :الفرق بين المنتجات الإسلامية والتقليدية

أولاً: المنطلق الفلسفي والتشريعي

- **المنتجات التقليدية:** تنبع من نظم وضعية، تعتمد أساساً على قوانين السوق والرغبة في تعظيم الربح الفردي مهما كان وجه النشاط، سواء حقق هذا النشاط قيمة أخلاقية/اجتماعية أم لا. لا يُشترط توافق منتجاتها مع قيم أو شرائع دينية.
- **المنتجات الإسلامية:** منطلقة من التشريع الإلهي. المرجعية فيها للقرآن الكريم، السنة النبوية، الإجماع والقياس. وتلتزم كل المنتجات والممارسات بعدم مخالفة الشريعة، لتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاقتصادي.

ثانياً: الفائدة (الربا) والعقود

- **النظام التقليدي:** الفائدة (الربا) حجر الزاوية؛ إذ تعتمد البنوك على الفائدة في التمويل والإيداع. القرض هدفه تحقيق أرباح من الفارق بين الفائدة المدينة والدائنة، بغضّ النظر عن تفاصيل المشروع أو نشاط المقترض. العقود الدارجة ليست بها اعتبارات شرعية.

[1] عبد الحميد أبو سليمان، نظرية الاقتصاد الإسلامي: فلسفة التمويل الإسلامي، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010)، ص. 112.

- **النظام الإسلامي:** الربا محرّم قطعاً. لا توجد فائدة على الإقراض أو الإيداع، وتستبدل بعقود مبنية على المشاركة في الربح والخسارة (مضاربة، مشاركة...)، أو البيع والمرابحة والتأجير. العقود جميعها تخضع للرقابة الشرعية.

ثالثاً: تحمل المخاطر وتوزيع العائد

- **التقليدية:** غالبًا يتحمل العميل وحده المخاطر؛ فالبنك يحصل على الفائدة بغض النظر عن تحقيق العميل أرباحًا أو تعرضه لخسارة. الربح للبنك مضمون في كل الحالات ولا يشارك العميل في الربح أو الخسارة.
- **الإسلامية:** تقوم على تقاسم المخاطر والعوائد بين البنك والعميل حسب ما تقتضيه عقود التمويل الإسلامي (مشاركة – مضاربة). العلاقة تكاملية وشراكة، ويترتب على ذلك شفافية وتحفيز للأداء الحسن، كما يكون العائد للعميل متغيرًا حسب نتائج النشاط.

رابعاً: توظيف الأموال

- **في التقليدية:** الأموال تُستثمر حيثما يتاح الربح، حتى لو كان مصدره أنشطة محرمة دينيًا أو غير أخلاقية (كالكحول والقمار). المال يُعتبر سلعة والغاية الربح المطلق.
- **في الإسلامية:** الاستثمار فقط في القطاعات والأنشطة الحلال، ويمنع أي نشاط فيه غش أو ضرر أو مخالف صريح للشريعة. المال في ذاته ليس سلعة بل وسيلة للتبادل وتحقيق التنمية المشروعة.

خامساً: المنتجات المالية وأشكالها

- **أبرز المنتجات التقليدية:** حسابات جارية وتوفير بفائدة، قروض استهلاكية وتجارية بأنواعها (شخصي، إسكان، تمويل شركات)، بطاقات ائتمان بفائدة، تسهيلات ائتمانية، إلخ.

- **المنتجات الإسلامية:** حسابات المشاركة (استثمارية تقاسم الأرباح)، حسابات المضاربة، المرابحة (بيع بربح معلن)، الإجارة (تأجير منتهي بالتمليك)، السلم والإستصناع (تمويل ممنهج للإنتاج والبضاعة المستقبلية)، الصكوك الإسلامية.[1]

الجدول رقم (02) يوضح الفرق بين المنتجات الإسلامية والتقليدية

المعيار	المنتجات المالية الإسلامية	المنتجات المالية التقليدية
المرجعية	تستند إلى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	تستند إلى القوانين الوضعية والأنظمة المصرفية التقليدية.
الربا	تحريم التعامل بالربا بجميع أشكاله.	تعتمد على الفائدة (الربا) كأحد مصادر الدخل الأساسية.
المخاطر	تقوم على تقاسم المخاطر بين الأطراف وفق العقود الشرعية.	غالباً ما يتحمل العميل وحده عبء المخاطر.
الغرر والميسر	تمنع المعاملات القائمة على الغرر الفاحش والمقامرة.	لا تمنع بشكل قاطع المعاملات عالية المخاطرة أو المضاربات.
الاقتصاد الحقيقي	تمول أصولاً ومشروعات حقيقية مرتبطة بالاقتصاد الفعلي.	قد تمول أنشطة مضاربية أو أصولاً وهمية.
الأهداف	تسعى لتحقيق الربح مع مراعاة البعد الاجتماعي والأخلاقي.	تركز أساساً على تعظيم الأرباح للمساهمين.
الشفافية	تشترط وضوح الشروط وتفاصيل العقد لجميع الأطراف.	قد تكون بعض الشروط غير واضحة أو مخفية عن العميل.

[1] محمد القري، المنتجات المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة،2005.

الابتكار	تقدم منتجات مبتكرة ضمن ضوابط شرعية.	تقدم منتجات وفق متطلبات السوق بغض النظر عن الضوابط الشرعية.

المصدر: حسين حسن شحاتة، التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2008)، ص 140.

المبحث الثاني: الربحية في البنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر الربحية أحد أهم المفاهيم بالنسبة للبنوك الإسلامية. فهي تمثل الرابط بين الأرباح التي تحققها هذه البنوك والاستثمارات التي جعلتها ممكنة. والربحية ليست هدفاً استراتيجياً للمصارف الإسلامية فحسب، بل هي أيضاً مؤشر حاسم لأدائها، سواء على المستوى العام للمؤسسة أو داخل أقسامها المختلفة. والواقع أن الربحية هي الطموح الأساسي لأي مؤسسة مالية. وتسعى البنوك الإسلامية، مثلها مثل نظيراتها التقليدية، إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح من رأس مال المساهمين وودائع العملاء، مع تعزيز مكانتها في الأسواق المحلية والدولية.[1]

وعلاوة على ذلك، لا يمكن إنكار أن المنتجات المالية التي تتوافق مع المبادئ الإسلامية – مثل أساليب التمويل التشاركي (المشاركة والمضاربة والمرابحة) وصيغ الاستثمار المشروعة – تلعب دورًا مباشرًا ورئيسيًا في تحسين ربحية البنوك الإسلامية. إن تنوع هذه المنتجات وقابليتها للتكيف مع الاحتياجات المتنوعة للعملاء يشجع على توليد أرباح مستدامة ويعزز القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية في السوق المصرفية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مايلي:

- المطلب الأول: تعريف الربحية

[1] أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1433هـ- 2012م، ص131.

- المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية
- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك
- المطلب الرابع: أثر تبني المنتجات المالية الإسلامية على الأداء المالي للبنك

المطلب الأول: تعريف الربحية

تمهيد

تُعد الربحية من أهم المؤشرات المالية التي يعتمد عليها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، كونها تعكس قدرتها على تحقيق عوائد تفوق التكاليف التي تتحملها خلال فترة زمنية معينة. وهي تمثل الهدف الأساسي لأي نشاط اقتصادي يسعى للاستمرار والنمو، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الإنتاجية أو الخدمية أو المالية.

1.التعريف اللغوي للربحية

الربحية في اللغة مشتقة من كلمة "ربح"، ويُقال: "ربح التاجر في تجارته" أي كسب وفاز بما يزيد على رأس المال، و"الربح" هو الزيادة على رأس المال نتيجة عملية بيع أو استثمار. ويقابلها في اللغة الإنجليزية مصطلح Profitability الذي يعني القدرة على تحقيق الربح، ويعبر عن كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها لتحقيق أكبر عائد ممكن.[1]

2. التعريف الاصطلاحي للربحية

تعددت التعريفات الاصطلاحية للربحية باختلاف المدارس الاقتصادية، غير أن أغلبها يتفق على أنها: "الفرق الإيجابي بين الإيرادات الكلية التي تحققها المؤسسة والتكاليف الكلية التي تتحملها خلال فترة معينة". كما عرّفها بعض الباحثين بأنها مؤشر مالي يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد مجزية من عملياتها التشغيلية وغير التشغيلية، بما يضمن استمراريتها وتحقيق أهدافها المستقبلية.

[1] احمد حسين احمد المهشراوي، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 1428هـ-2007م، ص: 65

وتشير الربحية كذلك إلى مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية المتاحة لتحقيق العوائد بأقل تكلفة ممكنة، مع مراعاة المخاطر المحتملة في بيئة العمل[1]

3. الأبعاد المرتبطة بمفهوم الربحية

لا يقتصر مفهوم الربحية على مجرد حساب الفرق بين الإيرادات والتكاليف، بل يمتد ليشمل عدة أبعاد أهمها:

- **الربحية المطلقة:** وتُقاس من خلال إجمالي الربح أو صافي الربح المحقق.
- **الربحية النسبية:** وتعبر عن نسب الربح إلى عناصر أخرى مثل المبيعات أو الأصول أو حقوق الملكية، مما يساعد على مقارنة أداء المؤسسة مع منافسيها أو مع أدائها في فترات سابقة.
- **الربحية المستدامة:** وهي قدرة المؤسسة على الحفاظ على مستوى معين من الأرباح بشكل مستمر، بما يضمن استقرارها المالي على المدى الطويل.[2]

4.أهمية الربحية للمؤسسات

تنبع أهمية الربحية من كونها المقياس الرئيسي للحكم على نجاح أو فشل أي مؤسسة، إذ تمثل المصدر الأساسي لتوزيع الأرباح على المساهمين، وإعادة استثمار جزء منها في تطوير النشاط، وتكوين الاحتياطيات لمواجهة الأزمات. كما أن ارتفاع الربحية يزيد من قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل الخارجي بشروط ميسرة، ويعزز من مكانتها التنافسية في السوق.[3]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية

[1] عبد الرحمان عبد القادر ،مداخلة بعنوان اثار الازمة المالية العالمية على ربحية عينة من البنوك الإسلامية الخليجية، المحور الرابع، دور الصيرفة الإسلامية في مواجهة الازمات المالية، ملتقى وطني تكويني لطلبة الدكتوراه حول الصيرفة الإسلامية يومي 04 و05 مارس 2018، جامعة ادرار، ص36

[2] شبير، عبد الفتاح إبراهيم، الإدارة المالية، دار وائل للنشر، عمان، 2015

[3] أبو نصار يحي، عبيدات محمد، الإدارة المالية، مدخل معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2013

تقيّم الربحية قدرة البنك على خلق موارد جديدة ويتم التعبير عنها كنسبة الأرباح إلى رأس المال المستثمر. وتختلف مؤشرات الربحية من بلد إلى آخر، ولكن بعضها أساسي:

أولا: المعدل العائد على حقوق الملكية

وهذا أحد أهم مؤشرات الكفاءة التي يتم بها استخدام الأموال. ويسعى البنك باستمرار إلى تحسين هذه النسبة مع مراعاة مستوى المخاطر التي يتحملها المساهمون. تكشف هذه النسبة عن مساهمة كل وحدة من رأس المال السهمي في صافي الربح (العائد) الذي يحققه البنك.[1] ويتم تحديدها من خلال قسمة صافي الربح على متوسط حقوق المساهمين وفقاً للمعادلة التالية: "العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح / متوسط حقوق المساهمين".[2]

ثانيا: معدل العائد على الاصول

تشير هذه النسبة المطبقة على الأصول إلى عدد الوحدات النقدية التي يتم الحصول عليها من صافي الربح باستخدام كل وحدة نقدية مستثمرة في إجمالي أصول البنك. ويتم تحديد هذه النسبة بقسمة صافي الربح على إجمالي أصول البنك، باستخدام المعادلة التالية:"صافي الربح/إجمالي الأصول".

ثالثا: معدل العائد على الودائع

تقيّم هذه النسبة العائد الذي يدره كل دينار من الأموال المودعة وتوضح قدرة البنك على توليد الأرباح من خلال استخدام الودائع من مختلف الأنشطة الاستثمارية. ويتم حسابه باستخدام المعادلة التالية: "معدل العائد على الودائع = صافي الدخل / إجمالي الودائع".[3]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك

[1] زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، مذكرة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 1433هـ-2011م، ص36.

[2] ميمون علي العبيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد 9، 2015، ص132.

[3] لنصاري عبد القادر، عدنان محيريق، فودوا محمد، تأثير التمويل بصيغة السلم على ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية للبنوك الإسلامية الناشطة في السودان خلال الفترة (2013-2019)، المجلد06 / العدد02(2012)، ص321-338.

وفي هذا السياق، سنحاول دراسة كل العوامل المؤثرة على ربحية البنوك، من أجل معرفة سبل تحقيق إيراد أعلى.

أولا: إيرادات التمويل البنكي التجاري بصيغ المشاركات كآلية لزيادة الربحية

لصيغ المشاركة دور في زيادة الربحية نأتي على ذكرها في النقاط التالية:

❖ دور صيغ المضاربة في زيادة الربحية

تقوم الصيرفة الإسلامية في عملياتها التمويلية بتوفير الأموال لأصحاب المشاريع والمستثمرين للمضاربة أو المبادلة. ويقدم البنك رأس المال اللازم، بينما يقدم أصحاب المشروع العمل أو الخبرة. وفي نهاية فترة العقد، يتم الحصول على صافي دخل المضاربة المستحق للبنك بعد خصم جميع النفقات التي تكبدها المضارب حتى تاريخ الإغلاق. ثم يتم توزيع الأرباح الصافية وفقاً للاتفاقية، مما يساعد على تحسين ربحية البنك.[1]

❖ دور صيغ المشاركة في زيادة الربحية

تعتبر هذه الصيغة من أهم الصيغ في مجال التمويل المصرفي وهي سمة أساسية من سمات النظام المصرفي الإسلامي. وهي تقوم على تزويد المستثمرين بالتمويل الذي يحتاجونه لتنفيذ المشاريع، وفقاً لقواعد وترتيبات توزيع متفق عليها مسبقاً. وبصفة عامة، تنص الاتفاقية على تخصيص نسبة معينة من الأرباح للشريك المستثمر، مقابل إدارة المشروع، بينما يتم تقسيم الباقي بين الطرفين (البنك والمستثمر) بما يتناسب مع مساهمة كل طرف. وبالتالي تساهم هذه الصيغة في ربحية البنك.[2]

❖ دور المزارعة في زيادة الربحية

[1] نعيم نم داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البلدية ناشرون وموزعون، الأردن،1433هـ -2012م، ص 224 -223.

[2] وفاء أحمد محمد، المالية في المصارف الإسلامية، بحث تطبيقي في المصرف العراقي الاسلامي، العدد201،1433 هـ -2012م ص840.

يقوم البنك التجاري بتوفير الأرض والبذور، بينما تساهم المؤسسات الزراعية أو المزارعون بعمالة لزراعة الأرض، حسب النتائج المتفق عليها بين الطرفين. وبمجرد حصاد المحصول واكتمال عملية التسويق، يتم خصم النفقات التي يتكبدها كل من الشريكين، ويتم تقسيم الربح المتبقي بينهما. ويساعد معدل العائد هذا على تحسين ربحية البنك.[1]

❖ دور المساقاة في زيادة الربحية

تستخدم البنوك التجارية عقود المشاركة عند تمويل العمليات الزراعية واسعة النطاق التي لا يستطيع فرد واحد إدارتها بمفرده. وفي هذه الحالة، تشارك شركات الخدمات الزراعية وتتلقى تمويلاً من البنك الإسلامي لتوظيف العمالة وشراء المياه والمبيدات والمدخلات الكيميائية اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، يزود البنك المزارعين بالبساتين أو الحدائق أو الأشجار التي يمتلكها ليقوم البنك بصيانتها[2] وحصادها وتقاسم الأرباح المتفق عليها بين الشركاء. ويساعد هذا النهج على زيادة عائد البنك وتحسين ربحيته.

ثانيا: إيرادات التمويل البنكي الإسلامي بصيغ المداينات كآلية لزيادة الربحية

لصيغ المداينات دور في زيادة الربحية سنذكرها في النقاط التالية:

❖ دور المرابحة في زيادة الربحية

تعتبر المرابحة من أهم صيغ التمويل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية إلى حد كبير، وذلك لما لها من دخل مضمون ومستوى منخفض من المخاطر. وقد أكدت العديد من الدراسات الدور الأساسي للمرابحة في تحسين ربحية البنوك الإسلامية.

[1] عبد الرحمان عبد القادر، فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة خيضر بسكرة،2015 م-2016م، ص109.

[2] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،1431- 2010هـ، ص280.

❖ دور السلم في زيادة الربحية

تستخدم البنوك التجارية عقد السلم لتمويل الزراعة، وهي آلية تنطوي على تسليم الإنتاج في تاريخ مستقبلي. وتقوم هذه البنوك بتقديم مبالغ نقدية للمزارعين مقابل شراء محصولهم مقدمًا، وفقًا للشروط المتفق عليها. ثم يقوم البنك بعد ذلك بإعادة بيع المحصول بسعر أعلى من السعر الذي اشتراه به في الأصل، وبالتالي تحقيق ربح مشروع (" حلال"). كما تستخدم البنوك التجارية هذا العقد لتمويل الحرفيين والصناعيين، الذين يقومون بتسليم منتجاتهم إلى البنك خلال فترة محددة أو وفقًا لجدول زمني متفق عليه. ثم يقوم البنك بعد ذلك بإعادة بيع البضاعة، محققاً بذلك ربحاً مشروعاً.[1]

❖ دور صيغة الإستصناع في زيادة الربحية

تستخدم الصيرفة الإسلامية صيغة الاستصناع لتلبية الاحتياجات المحددة للشركات، على سبيل المثال عندما تحتاج إلى منتجات معينة. في هذه الحالة، يبرم البنك عقدًا مع مصنع مسؤول عن تصنيع السلعة، مع توفير التمويل ومراقبة تنفيذ العقد. وقد تنتهي الصفقة ببيع المرابحة حيث يقوم البنك بإعادة بيع المنتج النهائي مع إضافة نسبة مئوية من الربح إلى التكلفة الفعلية المتكبدة. وقد يتم السداد بمبلغ مقطوع أو على أقساط[2]، حسب الشروط المتفق عليها. في هذه العملية، يحق للبنك الحصول على ربح بفضل الأموال التي استثمرها والضمان المقدم على المنتج المصنّع.[3]

❖ دور الإجارة في زيادة الربحية

[1] http://www.arabnak.com 11: 20 2022/02/03

[2] ياسر عبد طه الشرفا، أهمية ودور البنوك السلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع الموازي، دراسة تطبيقية على البنوك االاسلامية العاملة في فلسطين، ورقة بحثية، الجامعة الاسلامية –غزة–فلسطين، يونيو2012م.

[3] أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، الطبعة الاولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،1430هـ 2010م، ص168.

تُعد الإجارة إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها البنوك التجارية لتحقيق هوامش ربح، وذلك بفضل الميزات الخاصة التي تميزها عن طرق التمويل الأخرى[1]. وبموجب الإجارة، يستحوذ البنك على الأصول التي يمكن تأجيرها – مثل الطائرات أو المعدات الثقيلة – ثم يؤجرها لأطراف أخرى. في هذا النوع من الإجارة، تكون عقود الإيجار عادةً قصيرة الأجل، ويحقق البنك ربحًا من خلال استرداد الأصل في نهاية عقد الإيجار، ثم إعادة تأجيره عدة مرات.

يتضمن النوع الثاني من الإجارة تأجير البنك أحد الأصول – على سبيل المثال، سيارة – لفرد أو شركة لفترة محددة، مقابل إيجار ثابت. وفي هذه الحالة، يحتفظ البنك بملكية الأصل حتى نهاية المدة، ويتم تمديد عقد الإيجار عادةً بعقد جديد لدفع الإيجار.

المطلب الرابع: أثر تبني المنتجات المالية الإسلامية على الأداء المالي للبنك

تمهيد

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الأخيرة نمواً ملحوظاً، نتيجة لزيادة الوعي لدى الأفراد والمؤسسات بأهمية التعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وظهور الحاجة إلى بدائل مصرفية أخلاقية ومستقرة. ويُعد تبني المنتجات المالية الإسلامية من طرف البنوك – سواء كانت إسلامية بالكامل أو نوافذ إسلامية ضمن البنوك التقليدية – خطوة استراتيجية لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على أدائها المالي، من حيث الربحية، الكفاءة التشغيلية، الحصة السوقية، وإدارة المخاطر.

ويرتبط هذا الأثر بعدة عوامل، من بينها طبيعة المنتجات المطبقة، حجم الطلب عليها، كفاءة إدارة البنك في تسويقها، ومدى التزامها بالضوابط الشرعية التي تكسبها ثقة العملاء.

أولاً: تحسين مؤشرات الربحية

[1] ابراهيم جاسم الياسري، عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن1432 هـ-2011م، ص146.

إن تبني المنتجات المالية الإسلامية يسهم بشكل ملحوظ في تعزيز مؤشرات الربحية لدى البنوك، وذلك من خلال:

1. استقطاب شريحة جديدة من العملاء، خاصة أولئك الذين يمتنعون عن التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب شرعية، مما يزيد من حجم الودائع والاستثمارات.
2. زيادة الإيرادات التشغيلية عبر صيغ تمويلية مربحة مثل المرابحة، الإجارة المنتهية بالتمليك، والاستصناع، والتي تحقق عوائد مستقرة نسبياً للبنك.
3. تنويع مصادر الدخل بما يقلل من الاعتماد على الفوائد التقليدية ويتيح فرصاً أكبر للاستثمار في قطاعات اقتصادية متنوعة.

وقد أظهرت بعض الدراسات التطبيقية أن البنوك التي أدخلت المنتجات الإسلامية إلى محفظتها المالية سجلت نسب نمو في صافي أرباحها السنوية تتراوح بين 8% و15% خلال السنوات الأولى من التطبيق.[1]

ثانياً: تعزيز الحصة السوقية

يؤدي تقديم المنتجات المالية الإسلامية إلى توسيع قاعدة العملاء وزيادة الحصة السوقية للبنك، من خلال:

- التغلغل في أسواق جديدة، خصوصاً في الدول ذات الأغلبية المسلمة أو المجتمعات التي تشهد طلباً متزايداً على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة.
- بناء سمعة إيجابية ترتبط بالقيم الأخلاقية، مما يجذب العملاء الباحثين عن بدائل مصرفية تتسم بالشفافية والعدالة.
- المنافسة الفعالة مع البنوك الإسلامية الأخرى عبر الابتكار في تصميم المنتجات وتقديم خدمات ذات جودة عالية.[2]

[1] عبد الحميد أبو سليمان، نظرية الاقتصاد الإسلامي: فلسفة التمويل الإسلامي، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010)، ص. 154.

[2] محمد تقي العثماني، مقدمة في فقه المعاملات المالية، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 2006)، ص. 87.

ثالثاً: تحسين إدارة المخاطر

من الخصائص الجوهرية للمنتجات المالية الإسلامية أنها ترتبط بالاقتصاد الحقيقي وتبتعد عن المضاربات عالية المخاطر، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على إدارة المخاطر في البنوك. ويتحقق ذلك من خلال:

- الاعتماد على أصول حقيقية في عمليات التمويل، مما يقلل من مخاطر الائتمان والتقلبات غير المبررة في السوق.
- تقاسم المخاطر بين البنك والعملاء في صيغ مثل المشاركة والمضاربة، بحيث لا يتحمل طرف واحد كامل الخسائر.
- تنويع المحفظة الاستثمارية عبر مشاريع في قطاعات إنتاجية وخدمية متنوعة، ما يحد من المخاطر القطاعية.[1]

رابعاً: تحسين الكفاءة التشغيلية

تبني المنتجات المالية الإسلامية يدفع البنوك إلى تطوير بنيتها التحتية، وتدريب موظفيها على الصيغ الشرعية وآليات التطبيق، وهو ما ينعكس على تحسين الكفاءة التشغيلية. هذا يشمل:

- تطوير النظم المحاسبية والرقابية لتتوافق مع متطلبات هيئة الرقابة الشرعية.
- رفع مستوى كفاءة الموارد البشرية من خلال برامج تدريبية متخصصة في التمويل الإسلامي.
- اعتماد التكنولوجيا المالية ((**FinTech** في تقديم المنتجات الإسلامية بطرق مبتكرة وسريعة.

خامساً: التحديات التي قد تؤثر على الأثر المالي الإيجابي

رغم المزايا الكبيرة لتبني المنتجات المالية الإسلامية، إلا أن هناك تحديات قد تحد من أثرها الإيجابي على الأداء المالي للبنوك، ومن أبرزها:

1. ارتفاع تكاليف التأسيس والتشغيل، خاصة فيما يتعلق بتدريب الموظفين وتطوير الأنظمة الداخلية.

[1] عبد الله بن سليمان المنيع، المنتجات المالية الإسلامية، (الرياض: دار المؤيد، 2015)، ص. 101

2. ضعف الوعي لدى بعض العملاء بمزايا المنتجات الإسلامية، مما يتطلب جهوداً تسويقية مكثفة.

3. المنافسة الشديدة بين البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، ما قد يقلل من هوامش الربح.

4. تباين الفتاوى الشرعية بين الهيئات المختلفة، ما قد يخلق إرباكاً في السوق ويؤثر على ثقة العملاء.[1]

يتضح أن تبني المنتجات المالية الإسلامية له أثر إيجابي ملموس على الأداء المالي للبنوك، شريطة أن يتم ذلك ضمن استراتيجية واضحة تتضمن دراسة السوق، والابتكار في تصميم المنتجات، وضمان الالتزام الشرعي والشفافية في المعاملات. فالبنوك التي تنجح في هذا المسار تستطيع تحقيق أرباح مستدامة، وزيادة حصتها السوقية، وتعزيز قدرتها التنافسية، مع الإسهام في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل مشاريع حقيقية تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد الكلي

المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تمهيد:

عرفت الجزائر خلال العقود الماضية جهوداً متزايدة لإدخال الصيرفة الإسلامية ضمن منظومتها المالية، وذلك استجابةً لمطالب شرائح واسعة من المجتمع بضرورة توفير منتجات وخدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد تزامن ذلك مع التوجه العالمي نحو تنويع الأنظمة المصرفية والبحث عن بدائل أكثر استقراراً وعدالة، خصوصاً بعد الأزمات المالية العالمية التي كشفت هشاشة النظام المالي التقليدي. ورغم أن التجربة الجزائرية في الصيرفة الإسلامية ما زالت حديثة نسبياً مقارنة ببعض الدول العربية والإسلامية، إلا أنها شهدت خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً على مستوى الإطار التشريعي، والبنية المؤسسية، وحجم السوق. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مايلي:

- المطلب الأول: تطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

[1] سامي السويلم، ابتكار المنتجات المالية الإسلامية، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 2011)، ص. 42.

- المطلب الثاني: جهود الدولة والبنك المركزي في دعم الصيرفة الإسلامية
- المطلب الثالث: تجربة البنوك التقليدية للمنتجات الإسلامية

المطلب الأول: تطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

يتميز النظام المصرفي الإسلامي بتعريفات ومقاصد محددة، سيتم عرضها وتحليلها في الأقسام التالية:

أولا: تعريف النظام المصرفي الإسلامي

هناك عدة تعاريف للصيرفة الإسلامية، أهمها ما يلي:

يمكن وصف النظام المصرفي الإسلامي بأنه "مجموعة من المؤسسات والعلاقات واللوائح التي تنظم الأنشطة المالية والمصرفية للمجتمع. ويتميز هذا النظام بقوانين محددة تعكس خصوصياته، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى خدمة معتقدات وقيم وأهداف الإسلام."[1]

ويقدمه تعريف آخر بأنه "مكون متكامل من مكونات النظام الاقتصادي الإسلامي، يعمل إلى جانب الفروع الأخرى كالنظام المالي والتجاري لتحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي. وهو يهدف إلى إقامة مجتمع قائم على الاكتفاء الذاتي والأمن، وتحقيق العبودية لله عز وجل، معتمداً على أدوات التمويل والاستثمار الخاصة بالمصارف الإسلامية".[2]

ومن هذين التعريفين يمكن أن نستنتج أن النظام المصرفي الإسلامي جزء من الإطار العام للاقتصاد الإسلامي. وهو يستند إلى مجموعة من القيم والمبادئ والآليات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تميزه عن الأنظمة

[1] صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 157

[2] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية وأحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص: 103

[3] صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص : 159-160

المصرفية التقليدية، ويهدف إلى تعزيز التنمية والرفاهية الاجتماعية من خلال أدوات مالية تخدم المصلحة العامة.

ثانيا: أهداف النظام المصرفي الإسلامي

يقوم أي نظام على المقاصد والأهداف التي صُمم من أجلها في الأصل. وبنفس الطريقة، فإن النظام المصرفي الإسلامي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، شريطة أن تظل متماشية مع المبادئ الأساسية للشريعة.

- **أهداف تنموية:** يساهم النظام المصرفي الإسلامي مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الموارد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد العامة التي تحكم استخدام الأموال. ويقوم عمله بشكل خاص على تحويل رأس المال وفوائضه إلى رأس مال منتج، من خلال آليات مثل المشاركة. وتزيل هذه العملية تضارب المصالح بين رأس المال والإنتاج، وتقلل من هدر الموارد الاقتصادية والبشرية.
- **الأهداف الاجتماعية:** يهدف النظام المصرفي الإسلامي إلى تعزيز الرفاهية الاقتصادية، كما حددتها الشريعة، أي الرفاهية في الحدود المشروعة. وهذا يستبعد السعي وراء الرفاهية القائمة على الاستهلاك غير المشروع، كالطعام أو الشراب أو اللهو المحرم، وكذلك أي شكل من أشكال الإسراف. والهدف من ذلك هو الحفاظ على الضروريات الأساسية، وتلبية الحاجات الضرورية، وتقديم التحسينات والمتع التي أباحها الله لعباده. قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: 32]

وهذه الرفاهية التي ينظر إليها كهدف اجتماعي، هي أيضًا جزء من المنظور الاقتصادي الذي تنظمه المبادئ الشرعية. وهذا يعني أن إشباع الحاجات المادية –كالدخل والإنتاج والأسعار– يلعب دورًا محوريًا في السعي لتحقيق سعادة الإنسان، شريطة أن يظل متوافقًا مع القيم الشرعية.[1]

[1] وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفق الإسلامي والإقتصاد الوضعي، الناشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 2011، ص 78.

- العدالة والتوزيع: تلعب العدالة والتوزيع العادل دورًا أساسيًا في استقرار القيمة النقدية، حيث إنهما ضروريان لضمان المساواة بين الدائنين والمشترين والبائعين. كما يهدفان إلى إقامة توازن بين أصحاب الدخول الثابتة، مثل أصحاب الأجور، وأصحاب الدخول المتغيرة. ويساعد هذا المبدأ على القضاء على فرص المضاربة غير المبررة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم التنمية الصناعية وتشجيع الادخار. وتستند كل هذه الأهداف إلى مبدأ العدالة كما جاء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[سورة الحديد [25:

لأن عدم الاستقرار في قيمة النقود سيؤدي حتمًا إلى اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بتوزيع الثروة، فإن انخفاض قيمة النقود وارتفاع أسعار الأصول يؤديان إلى الإضرار بأولئك الذين تتكون مدخراتهم من النقد، لأنهم يرون القيمة الحقيقية لأصولهم تنخفض. ومن ناحية أخرى، يستفيد من ناحية أخرى أولئك الذين يحتفظون بثرواتهم في شكل أصول مادية، مثل السلع أو الممتلكات، فيثرون أنفسهم على حساب أصحاب الأموال.

- تخصيص الموارد كنموذج للعدالة: تلعب أدوات مثل الزكاة والصدقات والتبرعات دورًا محوريًا في التوزيع العادل للموارد. فهي تمكن الأفراد ذوي المهارات الفنية ولكنهم يفتقرون إلى رأس المال من أن يصبحوا منتجين داخل المجتمع الإسلامي. وتوفر الزكاة، على وجه الخصوص، الأموال اللازمة لدمج هؤلاء الأشخاص في النسيج الاقتصادي، استنادًا إلى آليات الاستثمار الإسلامي مثل الأسهم أو المضاربة، حيث يتم توفير رأس المال من طرف واحد بينما يساهم الطرف الآخر بعمله.[1] وباختصار، فإن هذه الأهداف ترمي إلى تعزيز كل ما هو مفيد اقتصادياً ومفيد للمجتمع، مع دمج البعد الاجتماعي لضمان التكامل بينهما. ويشمل ذلك تعزيز التنمية والرفاهية

[1] وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي و الإقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص ص: 81،84،88

الاقتصادية العامة، والتوزيع العادل للدخل والثروة، واستقرار القيمة النقدية كأداة للتبادل ووحدة حساب موثوقة ومخزن للقيمة.

ثالثا: دور وفعالية الصيرفة الإسلامية في الإقتصاد

البنك الإسلامي لا يقتصر على الربح والأمن والاستدامة كما هو الحال في البنوك التقليدية. بل هو أولاً وقبل كل شيء مؤسسة قائمة على المبادئ الإسلامية، ومندمجة في رؤية أوسع للاقتصاد الإسلامي. وعلى هذا النحو، فإن أهدافها تتجاوز مجرد الاعتبارات التجارية لتشمل فئتين عريضتين من المسؤولية.

فمن ناحية، يتحمل البنك مسؤولية فكرية تتمثل في تجسيد مبادئ التمويل الإسلامي ونشرها بين موظفيه وشركائه على حد سواء. ومن ناحية أخرى، تتحمل مسؤولية تنموية تهدف إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية في الشركات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية أيضاً. ويشمل ذلك تمويل القطاعات الرئيسية بالإضافة إلى تشجيع الحرف والمشروعات الصغيرة، والتي تعتبر ركيزة مهمة للتنمية الاقتصادية والصناعية المحلية.

تلعب الصيرفة الإسلامية أيضًا دورًا اجتماعيًا من خلال تحقيق التوازن بين المكاسب المالية والمنفعة الاجتماعية. فهي تستخدم آليات اجتماعية مثل جمع الزكاة، وإنشاء المدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات للفقراء، إما مجانًا أو بتكلفة منخفضة.

إن لها مسؤولية ثقافية تتجلى في نشر المعرفة الإسلامية من خلال نشر الكتب والمجلات والدراسات. من خلال كل هذه الأبعاد، تظهر الصيرفة الإسلامية خصوصية ونطاق دورها الفاعل والمفيد في المجتمع.[1]

1. **الدور التمويلي والإستثماري:** يقوم دور التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية قبل كل شيء على هدف دعم التجارة الحقيقية والأنشطة الإنتاجية التي تولد قيمة مضافة حقيقية. ومن هذا المنظور، يُنظر إلى

[1] نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة. القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، المجلد 12، العدد 02، ص ص: 133- 134

الاستثمار على أنه رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية، وتؤطره مجموعة من المبادئ التوجيهية التي توجه سياسات التمويل.

وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

- التمويل المتزامن للقطاعات الاقتصادية المختلفة لتحفيز نموها الجماعي، مما يساهم بشكل مباشر في التنمية الشاملة للمجتمع.
- الدعم الفعال للاستثمار المحلي، وتوفير الدعم والحوافز اللازمة، وبالتالي تعزيز الاقتصاد المحلي.
- إعطاء الأولوية للتخصيص القطاعي الاستراتيجي لرأس المال، مع الحرص على استهداف المناطق والشرائح السكانية الأكثر حرماناً.

وقد أبدت البنوك الإسلامية في نهجها استعداداً ملحوظاً لتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية والإسكان للأسر ذات الدخل المنخفض. كما أنها فرضت نفسها في سوق الاستثمار، لا سيما من خلال المشاركة في برامج الخصخصة عن طريق الاستحواذ على أسهم في الشركات المحولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، تلعب هذه المؤسسات دوراً نشطاً في تقديم المشورة والتحليل والهيكلة المالية، مما يساعد على تسهيل عملية التمويل من خلال إنشاء بوابات مناسبة بين الجهات الفاعلة المعنية.

2. الدور التنموي والإجتماعي

- تؤدي المصارف الإسلامية دوراً رئيسياً في جذب قاعدة عريضة من المدخرين، لا سيما أولئك الذين يترددون في التعامل مع المصارف التقليدية. كما أنها تحشد المدخرات من الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والتي توجهها بعد ذلك إلى قطاعات منتجة ومربحة.
- وتستثمر في المشاريع التي من المحتمل أن تحسّن مستوى معيشة غالبية السكان، من خلال تحديد فرص الاستثمار الواعدة وإتاحتها للمستثمرين.

- وتساعد على خلق بيئة مواتية للاستثمار من خلال نشر الدراسات والبحوث حول الديناميكيات الاقتصادية، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.
- كما أنها تعزز العمل كمحرك رئيسي للتنمية المستدامة.
- كما أنها تقدم مجموعة من الخدمات الاجتماعية، مثل القروض بدون فوائد (القرض الحسن) والمساعدات من أموال الزكاة، لدعم المحتاجين.
- كذلك تقوم بإنشاء خدمات اجتماعية ذات أثر اقتصادي من خلال صناديق الاستثمار المخصصة للمشاريع ذات القيمة الاجتماعية العالية. ثم يُعاد استثمار الأرباح الناتجة عن هذه المشاريع في مبادرات أخرى مماثلة لخدمة المجتمع.[1]

المطلب الثاني: جهود الدولة والبنك المركزي في دعم الصيرفة الإسلامية

لقد أدركت السلطات العمومية في الجزائر، خلال العقدين الأخيرين، أهمية تنويع المنظومة المالية من خلال إدماج الصيرفة الإسلامية كأحد المكوّنات الأساسية التي يمكن أن تسهم في تحقيق الشمول المالي ودعم الاستقرار الاقتصادي. ومع تزايد الطلب المجتمعي على المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، عملت الدولة بالتعاون مع بنك الجزائر (البنك المركزي) على تبني مجموعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى توفير البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة، وضمان انخراط البنوك في هذا المسار.

فمن الناحية التشريعية، أُدرجت تعديلات على القوانين المنظمة للنشاط المصرفي بهدف فتح المجال أمام البنوك لتقديم منتجات مالية إسلامية، سواء عبر نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية أو من خلال إنشاء بنوك إسلامية بالكامل. وقد نصّت هذه التعديلات على وجوب احترام المعايير الشرعية والرقابية الخاصة بهذا النشاط، مع منح صلاحيات أوسع للبنك المركزي لوضع الإطار المرجعي والإشرافي لهذا النوع من التمويل. كما تم إصدار

[1] نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، مرجع سابق، ص ص: 135- 136.

تعليمات تنظيمية تحدد بدقة ماهية المنتجات المسموح بها، وآليات الرقابة على توافقها الشرعي، مما منح الصيرفة الإسلامية صفة رسمية ومؤسساتية.

أما من الناحية التنظيمية والرقابية، فقد لعب بنك الجزائر دورًا محوريًا في إعداد التعليمات والمذكرات التوضيحية التي تضمن وضوح الإجراءات أمام الفاعلين في السوق. ومن بين هذه الإجراءات وضع قواعد محاسبية خاصة بالمعاملات الإسلامية بما يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). إضافة إلى ذلك، ألزم البنك المركزي المؤسسات البنكية بإنشاء هيئات رقابة شرعية داخلية، تتكون من علماء متخصصين في الفقه المالي الإسلامي، تكون مهمتهم التأكد من مطابقة العمليات المصرفية لمبادئ الشريعة.

ومن جهة أخرى، عملت الدولة على تهيئة المناخ الاستثماري والمالي لجذب السيولة غير المستغلة الموجودة خارج المنظومة البنكية، خاصة تلك التي يتردد أصحابها في التعامل مع البنوك التقليدية بسبب البعد الشرعي. ولتحقيق ذلك، تم تشجيع البنوك العمومية والخاصة على إطلاق منتجات إسلامية مبتكرة، مثل المرابحة، والمضاربة، والإجارة، والسلم، والاستصناع، إلى جانب حسابات الودائع الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة. هذه الخطوة ساعدت في توسيع قاعدة العملاء وزيادة الإقبال على الخدمات البنكية الرسمية.

كما اهتمت الدولة عبر أجهزتها المختلفة ببرامج التكوين والتأهيل، حيث نُظمت دورات تدريبية للموظفين والإطارات البنكية من أجل رفع كفاءتهم في التعامل مع المنتجات المالية الإسلامية، وفهم خصوصياتها القانونية والشرعية والمحاسبية. هذا الاستثمار في العنصر البشري كان ضرورياً لضمان تقديم خدمات عالية الجودة، وتعزيز ثقة المتعاملين.

إلى جانب ذلك، وضعت الدولة إستراتيجيات للتعريف بالصيرفة الإسلامية ونشر ثقافة التمويل الإسلامي من خلال وسائل الإعلام والمؤتمرات والندوات العلمية، إضافة إلى تشجيع البحث الأكاديمي في هذا المجال عبر الجامعات ومراكز البحوث. هذه الأنشطة ساعدت على إزالة اللبس لدى الجمهور، ورفع مستوى الوعي بالمزايا الاقتصادية والاجتماعية للصيرفة الإسلامية.

كما شملت الجهود الحكومية تسهيل إدماج الصيرفة الإسلامية في المنظومة المالية الكلية، من خلال التفكير في تطوير سوق الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية بديلة تدعم المشاريع الكبرى، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. ورغم أن سوق الصكوك لا يزال في مراحله الأولى بالجزائر، إلا أن وضع الإطار القانوني له يعد خطوة متقدمة نحو تنويع مصادر التمويل.

اذن يمكن القول إن الدولة والبنك المركزي في الجزائر بذلا جهودًا معتبرة في مجال دعم الصيرفة الإسلامية، سواء من حيث التشريعات أو التنظيمات أو التحفيزات، غير أن نجاح هذه الجهود على المدى الطويل يظل رهينًا بمدى قدرة المؤسسات المالية على الابتكار والتطوير المستمر، والاستجابة السريعة لمتطلبات السوق والمنافسة الإقليمية والعالمية.[1]

المطلب الثالث: تجربة البنوك التقليدية للمنتجات الإسلامية

عرف القطاع البنكي الجزائري منذ بداية الألفية الثالثة تحولات جوهرية في بنيته وخدماته، نتيجة الانفتاح الاقتصادي وازدياد الوعي المجتمعي بأهمية توافق المنتجات البنكية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما دفع العديد من البنوك التقليدية، التي كان نشاطها يقتصر سابقًا على المنتجات المالية التقليدية القائمة على الفائدة، إلى التفكير في إدراج منتجات وخدمات مالية إسلامية ضمن عروضها. ويمكن القول إن هذا التوجه جاء استجابة لعدة عوامل رئيسية، أهمها الطلب المتزايد من شريحة واسعة من الزبائن الذين كانوا يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية بسبب تحريم الربا، إضافة إلى المنافسة التي فرضتها البنوك الإسلامية التي بدأت في تحقيق نمو ملحوظ وحصة سوقية معتبرة، مما شكل تحديًا استراتيجيا أمام البنوك التقليدية وأجبرها على التكيف مع هذه البيئة الجديدة.

لقد كانت التجربة الأولى للبنوك التقليدية في الجزائر مع المنتجات المالية الإسلامية حذرة في بدايتها، حيث لجأت بعض البنوك الكبرى، على غرار بنك الجزائر الخارجي (BEA) والبنك الوطني الجزائري (BNA)

[1] وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والإقتصاد الوضعي نفس المصدر، ص. 46.

والقرض الشعبي الجزائري (CPA)، إلى استحداث نوافذ أو شبابيك مخصصة لتسويق المنتجات الإسلامية، بدلًا من إنشاء فروع مستقلة، وذلك لتقليل المخاطر التنظيمية والمالية في المرحلة الأولى. هذه النوافذ عملت على تقديم منتجات أساسية مثل المرابحة للسيارات والعقارات، وعمليات الإجارة، والتمويل بصيغة المشاركة والمضاربة، مع التركيز على العقود التي يمكن ضبطها بسهولة من حيث الامتثال للمعايير الشرعية المعتمدة من طرف هيئات الرقابة الشرعية الداخلية أو تلك المعتمدة من المجلس الإسلامي الأعلى.

ومع مرور الوقت، بدأت هذه التجربة تتوسع من حيث حجم المنتجات وعدد الفروع التي تقدمها، خاصة بعد أن لاحظت البنوك التقليدية إقبالًا متزايدًا من العملاء، سواء الأفراد أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذين وجدوا في هذه المنتجات بديلًا آمنًا وأخلاقيًا عن القروض التقليدية. على سبيل المثال، شهدت منتجات المرابحة العقارية نموًا ملحوظًا نتيجة تزايد الطلب على السكن من قبل المواطنين، إذ تمنح صيغة المرابحة تمويلًا مطابقًا للشريعة يسمح للزبون بشراء المسكن دون الدخول في معاملة ربوية. كما أن صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك لاقت رواجًا في تمويل المعدات والآلات للمؤسسات الناشئة، ما ساهم في دعم الاستثمار المحلي وتحريك عجلة الإنتاج.

إلا أن هذه التجربة لم تخلُ من تحديات وصعوبات، فالبنوك التقليدية وجدت نفسها أمام ضرورة توفير كفاءات بشرية مؤهلة في مجال الصيرفة الإسلامية، قادرة على تصميم المنتجات وتكييف العقود بما يتوافق مع الشريعة وفي نفس الوقت يحقق الجدوى الاقتصادية للبنك. كما واجهت صعوبة في تطوير أنظمة معلوماتية وإدارية قادرة على الفصل بين العمليات التقليدية والإسلامية من حيث المحاسبة والتقارير المالية، وهو ما استدعى استثمارات إضافية في البنية التحتية التكنولوجية. إلى جانب ذلك، كان على هذه البنوك التعامل مع مسألة الثقة، إذ أن جزءًا من العملاء كان متحفظًا على التعامل مع منتجات إسلامية صادرة عن بنك تقليدي، بسبب الخشية من عدم التزامها الكامل بالضوابط الشرعية، ما جعل البنوك تكثف من جهودها في مجال التسويق والتوعية، وتحرص على إبراز وجود لجان رقابة شرعية تتابع وتدقق في كافة المعاملات.

وفي الإطار التنظيمي، ساعدت الإصلاحات التي تبناها بنك الجزائر في السنوات الأخيرة على إعطاء دفعة لهذه التجربة، حيث صدرت تعليمات تسمح للبنوك التقليدية بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية وفق إطار قانوني واضح، مع تحديد آليات الرقابة الشرعية والمحاسبية، وهو ما منح هذه التجربة شرعية أكبر ورسخ ثقة المتعاملين. كما لعبت المنافسة بين البنوك دورًا في تحسين جودة المنتجات الإسلامية، إذ سعت كل مؤسسة إلى تقديم عروض أكثر تنوعًا وأسعارًا تنافسية، مما انعكس إيجابًا على الزبون النهائي.

إن تجربة البنوك التقليدية في تسويق المنتجات الإسلامية بالجزائر يمكن وصفها بأنها تجربة في طور النضج التدريجي، حيث انتقلت من مرحلة الاختبار المحدود إلى مرحلة الانتشار الأوسع، مع تطلع إلى الوصول إلى تكامل أكبر بين الجانب الشرعي والجانب التجاري. وإذا ما تم تعزيز هذه التجربة بمزيد من التكوين المتخصص، وتطوير المنتجات لتشمل قطاعات أوسع مثل التأمين التكافلي وتمويل المشاريع الكبرى، فإنها ستكون قادرة على لعب دور محوري في تعزيز الشمول المالي، ودمج فئات كانت بعيدة عن النظام البنكي، فضلًا عن المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني بطريقة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وفي النهاية، يتضح أن نجاح هذه التجربة يرتبط بمدى قدرة البنوك التقليدية على المواءمة بين الأصالة المتمثلة في الالتزام بأحكام الشريعة، والحداثة المتمثلة في تبني أحدث التقنيات المصرفية وأساليب الإدارة المالية المعاصرة.[1]

خاتمة الفصل:

يُمثل الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، حيث تم من خلاله إرساء الأسس المفاهيمية التي يقوم عليها موضوع البحث والمتعلقة بالمنتجات المالية الإسلامية وعلاقتها بالأداء المالي للبنوك التجارية. فقد بدأنا هذا الفصل بتوضيح مفهوم الربحية باعتبارها أحد أهم المؤشرات التي تُستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، حيث تم استعراض تعريفاتها من منظور اقتصادي ومحاسبي ومالي، بالإضافة إلى عرض أهم

[1] البنك الوطني الجزائري، التقرير السنوي 2021، الجزائر، 2022، ص. 45.

مقاييسها ومعايير الحكم عليها، مع إبراز العلاقة الوثيقة التي تربط بينها وبين الاستراتيجيات المعتمدة من طرف البنوك.

ثم انتقلنا إلى تناول خصائص المنتجات المالية الإسلامية، حيث تم إبراز الطابع الشرعي الذي يميزها عن غيرها من المنتجات التقليدية، من خلال التزامها بمبدأ تحريم الربا، واعتمادها على صيغ تمويلية تقوم على المشاركة في المخاطر والربح، مثل المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، والاستصناع، والسلم. وقد تم التطرق كذلك إلى الفروقات الجوهرية بين المنتجات الإسلامية والتقليدية، موضحين كيف أن الأولى تتميز بالارتباط بالاقتصاد الحقيقي، في حين ترتكز الثانية على المعاملات القائمة على الفائدة والمضاربات المالية. كما خُصص جزء من الفصل لتسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث استعرضنا مراحل نشأتها وتطورها، بدءاً من المبادرات الأولى لإنشاء نوافذ إسلامية في البنوك العمومية، مروراً بتأسيس بنوك إسلامية متخصصة، وصولاً إلى القرارات الرسمية الأخيرة التي عززت انتشار هذا النمط المصرفي في السوق الجزائرية.

وفي هذا السياق، تم تحليل جهود الدولة والبنك المركزي في دعم الصيرفة الإسلامية، سواء من خلال إصدار القوانين والتشريعات التي تؤطر عملها، أو من خلال تشجيع البنوك على إدماج المنتجات الإسلامية ضمن عروضها المالية، وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك. وقد برز من خلال التحليل أن الإطار التنظيمي شهد تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، ما ساهم في رفع مستوى الثقة لدى العملاء، وجذب شريحة جديدة من المتعاملين الذين كانوا مترددين في التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية.

كما تناولنا تجربة البنوك التقليدية في تقديم المنتجات الإسلامية، حيث تبيّن أن هذه التجربة جاءت استجابة للتحولات التي يشهدها السوق المصرفي الجزائري، ورغبة في تنويع مصادر التمويل وجذب عملاء جدد، إلا أن نجاحها يبقى مرتبطاً بمدى جودة المنتجات المقدمة، وكفاءة الإطارات البشرية في تسويقها، وملاءمة الأنظمة الداخلية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.

وعليه، فإن الإطار النظري الذي خلصنا إليه في هذا الفصل يؤسس لفهم شامل للأبعاد المختلفة للصيرفة الإسلامية في الجزائر، ويسمح بوضع أسس تحليل أثر تبني هذه المنتجات على الأداء المالي للبنوك في الفصول التطبيقية التالية. كما يُبرز هذا الإطار أن المنتجات المالية الإسلامية ليست مجرد بديل للمنتجات التقليدية، بل تمثل توجهاً استراتيجياً نحو نظام مصرفي أكثر شمولاً وعدالة، قادر على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للبحث، حيث تم التعريف بمفهوم المنتجات المالية الإسلامية وخصائصها، ومقارنتها بالمنتجات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وجهود الدولة والبنك المركزي في دعمها، ننتقل في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي من الدراسة. ويهدف هذا الجزء إلى اختبار مدى صحة الفرضيات التي تم صياغتها مسبقًا، وذلك من خلال دراسة ميدانية على البنك الوطني الجزائري (BNA) – وكالة غرداية، باعتباره أحد الفاعلين الرئيسيين في تقديم المنتجات المالية الإسلامية ضمن السوق المصرفية الجزائرية.

يسعى هذا الفصل إلى الربط بين المعطيات النظرية التي تم تناولها سابقًا والواقع العملي، عبر تحليل أثر تبني المنتجات المالية الإسلامية على الأداء المالي للبنك محل الدراسة. ولتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على بيانات ميدانية تم جمعها باستخدام أداة الاستبيان الموجهة إلى عينة من موظفي البنك والمتعاملين معه، إضافةً إلى البيانات المالية الرسمية التي تم الحصول عليها من تقارير البنك. وقد أتاح هذا الدمج بين المصادر الأولية والثانوية إمكانية تحليل الظاهرة من جوانب متعددة، ما يعزز مصداقية النتائج المتوصل إليها.

يتضمن هذا الفصل عرضًا لإجراءات الدراسة الميدانية، حيث سيتم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وشرح الأسلوب المتبع في اختيارها، مع وصف أداة جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان المحكم من قبل الأستاذ لزهاري زواويد، وبيان أبعاده ومحاوره ومقياسه المعتمد. كما سيتم التطرق إلى خطوات التحقق من صدق الأداة باستخدام معاملات الارتباط، وقياس ثباتها عبر معامل ألفا كرونباخ، بما يضمن دقة النتائج وموثوقيتها.

كما سيشمل الفصل تحليلًا وصفيًا لبيانات أفراد العينة، من خلال عرض الجداول والأشكال الإحصائية التي توضح الخصائص الديموغرافية للمبحوثين، مثل الجنس والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة، وتحليل هذه النتائج لتكوين صورة شاملة عن العينة التي ستبنى عليها النتائج النهائية.

بعد ذلك، سيتم الانتقال إلى التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة، حيث سيتم عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى المتعلقة بالعلاقة بين معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية وربحية البنك، ثم الفرضية الثانية الخاصة بأثر تطبيق المنتجات المالية الإسلامية على الربحية، وأخيرًا الفرضية الثالثة التي تبحث في أثر التعامل بهذه المنتجات على ربحية بنك BNA وكالة غرداية. وسيتم تفسير القيم الإحصائية المستخرجة مثل معاملات الارتباط ومعامل التحديد R^2 وقيم T ومستويات الدلالة الإحصائية Sig، وربطها بما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA وتبنيه للمنتجات المالية الإسلامية

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم لمحلة عامة حول البنك الوطني الجزائري، الذي يعتبر أحد أقدم البنوك في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك وتنظيمه إضافة إلى عرض مختلف المنتجات المالية الإسلامية التي يتبناها.

المطلب الاول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

1. نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاديين لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88 -04 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل21 جوان 1988 و قانون 88-177 ل28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري، و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري وذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية.[83]

نهاية سنة 2018 تم رفع رأس مال البنك الى 150 مليار دينار جزائري.

2. اهداف البنك الوطني الجزائري

يسعى البنك من خلال خدماته المتعددة والكثيرة للوصول الى اهداف معينة مسطرة من قبل اطاراته لتلبية تلك الغايات ومن بين تلك الاهداف نذكر ما يلي:

- احداث تنمية اقتصادية.
- تنويع العمليات البنكية.
- افتتاح المزيد من الوكالات عبر مختلف الولايات.
- مواكبة التطور عن طريق تبني تقنيات جديدة او مستحدثة.

[83] – الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائرى http://www.bna.dz

- احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.

3. الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.

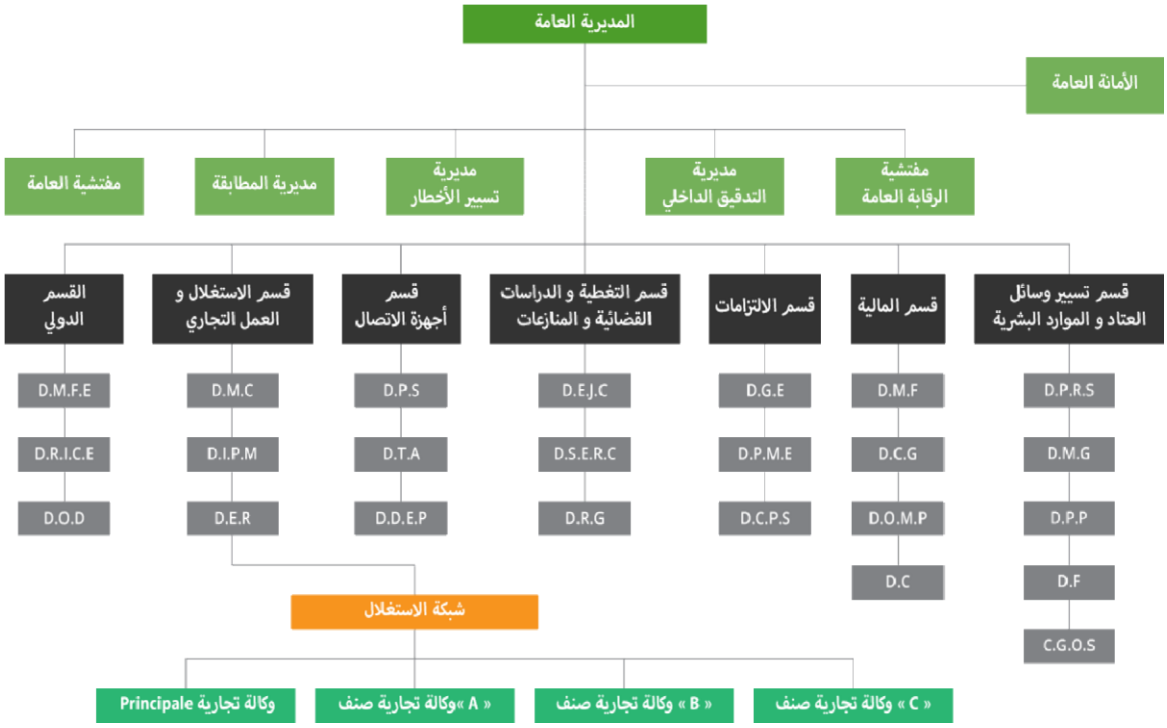

المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنيت www.bna.dz

- الهياكل التابعة للقسم الدولي

➢ **DMFE** : مديرية التحركات المالية مع الخارج؛

➢ **DRICE** : مديريةالعلاقات الدولية و التجارة الخارجية؛

➢ **DOD**: مديرية العمليات المستندية؛

- الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

➢ **DGE**:مديرية المؤسسات الكبرى؛

➢ **DPME** : مديريةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- **DCPS** : مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة؛

- الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري

- **DER** : مديرية تأطير الشبكات؛

- **DMC** : مديرية التسويق والاتصال؛

- **DIPM** : مديرية وسائل الدفع والنقد؛

- الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

- **DDEP**: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع؛

- **DTA** : مديرية التكنولوجيات والهندسة؛

- **DPS** : مديرية الإنتاج و الخدمات

- الهياكل الملحقة بقسم المالية

- **DC** : مديرية المحاسبة؛

- **DOMP** : مديرية تنظيم المناهج والإجراءات؛

- **DCG** : مديرية مراقبة التسيير ؛

- **DMF** : مديرية السوق المالي؛

- الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات

- **DSERC** : مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض؛

- **DEJC** : مديرية الدراسات القانونية و المنازعات؛

- الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية

- **DPRS** : مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية؛

- **DMG** : مديرية الوسائل العامة؛

- **DPP** : مديرية المحافظة على التراث؛
- **DF** : مديرية التكوين؛
- **CGOS** : مركز تسيير الخدمات الاجتماعية؛

المطلب الثاني: توجه البنك نحو تقديم منتجات مالية إسلامية

يعتبر البنك الوطني الجزائري (BNA) من المؤسسات المالية العامة التي اتخذت خطوات ملموسة نحو اعتماد الصيرفة الإسلامية، استجابةً لاحتياجات السوق ورغبةً في تنويع خدماته وتوسيع قاعدة عملائه، خاصةً من الفئات التي كانت مترددة في التعامل مع البنوك التقليدية بسبب الاعتبارات الشرعية.

يمثل هذا التوجه نحو الصيرفة الإسلامية تحولًا استراتيجيًا في السياسة التسويقية والتمويلية للبنك، ويعكس التزام الدولة الجزائرية بتعزيز الشمول المالي من خلال دمج جزء من الاقتصاد الموازي وتفعيل أدوات تمويل بديلة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري.

1. دوافع توجه البنك الوطني الجزائري نحو المالية الإسلامية

1.1. الاستجابة للطلب المجتمعي المتزايد

يُعتبر تزايد الطلب المجتمعي على المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من أبرز العوامل التي دفعت البنك الوطني الجزائري إلى اعتماد هذا الاتجاه. يأتي ذلك في ظل انتشار البنوك الإسلامية مثل بنك السلام وبنك البركة الإسلامي. كما أن هناك شريحة كبيرة من المواطنين تفضل تجنب التعامل مع البنوك لأسباب دينية، مما أدى إلى احتفاظ جزء كبير من الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي الرسمي[84].

2.1. دعم سياسات الدولة في محاربة الاقتصاد الموازي

[84] خديجة مصباح، توجهات النظام المصرفي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة مستغانم، 2021، ص.32

يرتبط توجه البنك كذلك بمسعى السلطات العمومية إلى تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، من خلال إدماج الكتلة النقدية المتداولة خارجه في الدورة الاقتصادية الرسمية.

3.1. تنويع مصادر التمويل وتعزيز التنافسية

يساهم إدراج المالية الإسلامية ضمن عروض البنك في تنويع مصادر التمويل، من خلال استقطاب شرائح جديدة من المتعاملين، سواء على مستوى الادخار أو الاستثمار.

2. الخطوات العملية التي اتخذها البنك في هذا الاتجاه

لقد اتخذ البنك الوطني الجزائري في توجهه نحو المنتجات المالية الاسلامية عدة خطوات تتمثل في[85]:

2.1. فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية

شرع البنك الوطني الجزائري في فتح نوافذ خاصة بالمالية الإسلامية على مستوى عدد من وكالاته، وذلك منذ سنة 2020، كمبادرة تجريبية.

2.2. إنشاء هيئة شرعية للرقابة والتوجيه

عمل البنك على إنشاء هيئة شرعية داخلية تتولى مهمة مراقبة مدى مطابقة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية لأحكام الشريعة.

2.3. تكوين وتأهيل الموظفين

أولى البنك اهتمامًا خاصًا بتكوين موظفيه في مجال المالية الإسلامية، من خلال تنظيم دورات تكوينية وورشات عمل بالتعاون مع خبراء ومراكز متخصصة.

المطلب الثالث: أنواع المنتجات المالية الإسلامية المتوفرة في البنك الوطني الجزائري

يقدم البنك الوطني الجزائري تسعة منتجات معتمدة في مجال الصيرفة الإسلامية، والتي تشمل: الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب، الحساب الجاري الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي

[85] المدرسة العليا للتجارة، ملتقى الصيرفة الإسلامية، الجزائر، 2021، ص3-4.

للشباب (القصر)، وحساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد. بالإضافة إلى ذلك، يوفر البنك أربع منتجات تمويلية تتمثل في: المرابحة العقارية، المرابحة للتجهيزات، المرابحة للسيارات، والإجارة.

1. دفتر التوفير"بدون فائدة"

- يقدم البنك الوطني الجزائري منتجًا يُعرف بدفتر التوفير بدون فائدة. يتيح هذا النوع من التوظيف "دون فائدة" للموظفين الادخار بأمان، مع إمكانية التصرف في الأموال المودعة في أي وقت، مما يسهل إنجاز المشاريع الشخصية أو إدارة المصاريف ومواجهة التحديات الحياتية. ومن بين المزايا التي يوفرها هذا المنتج:

- المرونة: يمكن القيام بعمليات السحب والدفع بكل حرية وبدون أية قيود ولا تحديد للمبلغ؛

- الأمان: حماية الأموال من مخاطر السرقة والضياع؛

- الوفرة النقدية: يمكن التصرف في الأموال حسب رغبة العملاء، كما يضمن البنك أيضا منتوجا آخر يدعى بحساب التوفير للصغار "مستقبلي" وممكن طلبه بدون فائدة.

في جانب الودائع يوفر البنك حساب التوفير الإسلامي وحساب التوفير للشباب وحساب الاستثمار الإسلامي كما يقدم صيغ تمويلية إسلامية كالإجارة والمرابحة للتجهيزات والمرابحة للسيارات.

2. التمويل بالمرابحة

1.2. المرابحة للسيارات:

بالنسبة لمرابحة السيارات، يُمكن للأشخاص الذين يتراوح دخلهم حول 40,000 دج الحصول على تمويل يصل إلى 60 مليون سنتيم، يُسدد على مدى خمس سنوات كحد أقصى، مع قسط شهري قدره 13,000 دج. يفرض البنك هامش ربح يبلغ 18 مليون سنتيم. في حال تأخر العميل عن السداد، تُفرض غرامة تأخير بنسبة 4%. وإذا تجاوزت فترة التأخير ثلاثة أشهر، تُعتبر جميع الأقساط مستحقة السداد فورًا.

أما بالنسبة لإجراءات المرابحة في البنك، يتعين على الزبون دفع مبلغ يُعرف بهامش الجدية، وهو مبلغ يُظهر جدية المشتري في إتمام عملية الشراء. بعد ذلك، يقوم البنك بتوكيل المشتري لشراء السيارة نيابة عنه، ويُعطى

شيكًا بمبلغ التمويل. في حال تراجع المشتري عن الشراء لأي سبب، يُعاد له هامش الجدية بالكامل. وفي حالة إتمام الشراء، تبقى السيارة مرهونة باسم البنك، مما يمنع البنك من بيعها.

2.2. المرابحة "استغلال":

المرابحة "استغلال" هي تمويل قصير الأجل، يتجسد في عقد، يبيع البنك بموجبه للزبون المواد الأولية والمنتجات الجاهزة، الشبه جاهزة وأصول محددة، والتي تم اقتناؤها من طرف البنك، حسب تكلفة الشراء مع زيادة هامش ربح متفق عليه بين الطرفين.

1. العملاء المعنيين ووجهة المرابحة "استغلال":

- الشركات، للتمويل المسبق للصفقات العمومية؛
- الشركات التجارية أو الإنتاجية لتمويل دورة الإنتاج/الاستغلال؛
- التجار، للتمويل المسبق للصفقات العمومية؛
- الأفراد المهنيين لتموين المواد الأولية المتعلقة بنشاطهم.

2. كيفية عمل المرابحة "استغلال":

- يختار العميل البضاعة التي يرغب في شرائها؛
- يشتري البنك البضاعة من المورد؛
- يقوم البنك ببيع البضاعة للعميل هامش ربح متفق عليه مسبقا؛
- يتم التسديد دفعة واحدة.

3.مزايا المرابحة "استغلال":

- منتوج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- يمكن أن يصل التمويل إلى غاية 80% من سعر الاحتياجات؛

- فترة التمويل يمكن أن تصل إلى 18 شهرا.

1.2. المرابحة "تجهيزات":

عقد المرابحة للتجهيزات هو اتفاقية بيع تهدف إلى شراء تجهيزات مثل الأجهزة الكهربائية والأثاث، حيث يتم تحديد سعر التكلفة مع إضافة هامش ربح متفق عليه بين العميل (المشتري) والبنك (البائع).

في هذا العقد، يعمل البنك كمشتري من المورد، ويقوم بعد ذلك بإعادة بيع التجهيزات للعميل بهامش الربح المتفق عليه. يتعين على الطرفين أن يكونا على دراية كاملة بالشروط، بما في ذلك سعر التكلفة وهامش الربح الخاص بالبنك، بالإضافة إلى طرق السداد المتفق عليها.

1. شروط المرابحة "تجهيزات" :

المرابحة تجهيزات موجهة خصيصا للأفراد المقيمين أو غير المقيمين الذين يستوفون الشروط التالية:

- شرط الجنسية الجزائرية؛
- السن أقل من 70 سنة؛
- أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتا ومنتظما؛
- الأهلية القانونية للاقتراض. [1]

2. كيفية عمل المرابحة "تجهيزات":

- اختيار التجهيزات التي يرغب العميل في شرائها؛
- يقوم البنك بشرائها من الممون؛
- يقوم البنك ببيعها امش ربح متفق عليه مسبقا؛
- سعر البيع موزع على فترة تتراوح من 12 إلى 36 شهرا، مع أقساط شهرية ثابتة.

3. مزايا المرابحة "تجهيزات":

- منتوج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- سقف تمويل يصل إلى غاية 90% من سعر التجهيزات (1000000د.ج)؛
- فترة سداد تتراوح بين اثنى عشر(12) وستة وثلاثين(36) شهرا؛
- هامش ربح تنافسي.

4.2. المرابحة "للعقار":

المرابحة "للعقار" هي وسيلة تمويل تتيح للعميل شراء عقار سكني. تُعتبر "المرابحة" العقارية عقد بيع يتم فيه تحديد سعر التكلفة مع إضافة هامش ربح متفق عليه بين العميل (المشتري) والشريك المحتمل (مثل الزوج أو الزوجة) والبنك (البائع). يُعتبر البنك الوطني الجزائري هو المشتري الأول (البائع) في هذه المعاملة، حيث يقوم بشراء العقار نقدًا من البائع ثم يعيد بيعه للعميل بهامش ربح متفق عليه مسبقًا.

3. التمويل بالإيجار

تقدم الوكالة تمويل "الإجارة"، والذي يتمثل في عقد إيجار يتيح للمالك تأجير ممتلكاته المنقولة للمستأجر، وذلك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. يشمل هذا التمويل معدات وتجهيزات منقولة ودائمة وغير قابلة للإتلاف. يقوم البنك بشراء هذه المعدات من الموزعين والوكلاء المحليين، ثم يقوم بتأجيرها للعميل. وعند انتهاء مدة العقد، يمكن للعميل تفعيل خيار الشراء ليصبح مالكاً لهذه المعدات (إجارة منتهية بتمليك).

ويتم منح هذا التمويل كالتالي:

- حدود التمويل: يمكن أن يصل التمويل إلى 90 ٪ من قيمة الشيء المراد تمويله وكحد أقصى 25.000.000 دينار جزائري؛
- مدة التمويل: الإيجارات ثابتة وكل ثلاثة أشهر، موزعة على مدة أقصاها 05 سنوات دون أن تكون أقل من سنتين؛

من بين المنتجات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري في وكالاته المعتمدة، بما في ذلك وكالة المدية، يوجد تمويل "السبيل إلى الحج" الذي يُعتبر قرضاً حسناً مخصصاً للحجاج. تتماشى هذه الصيغة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي متاحة للمستفيدين من جواز سفر الحج، سواء كان ذلك للمستفيد نفسه أو لزوجته أو لأحد أصوله أو فروعه. يمكن أن يصل مبلغ التمويل إلى 450.000 دينار جزائري، مع فترة سداد تمتد على 24 شهراً، تشمل 3 أشهر كفترة تأجيل للدفع، وذلك دون أي هامش ربح.

المطلب الرابع: احصائيات حول استخدام هذه المنتجات

كان البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي يرخص له بتسويق منتجات مطابقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، حيث أطلق هذا الأخير، نشاط الصيرفة الإسلامية في تاريخ 04 أوت 2020، وفقا لأحكام لائحة بنك الجزائر رقم – 20 02 الصادرة بتاريخ 20 رجب 1441هـ، الموافق لـ 15 مارس 2020 التي تحدد عمليات البنك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها.

في السنة المالية 2020، باشر البنك الوطني الجزائري تسويق تسعة (09) منتجات موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، على مستوى أربعة وستون (64) وكالة موزعة عبر التراب الوطني.

وسنتناول في هذا المطلب الاحصائيات المتعلقة بالمنتجات المالية الإسلامية من سنة 2020 إلى 2023.

1. إحصائيات:2020-2023

	2020	2021	2022	2023
الموارد الإسلامية	2 647.07	8 986.30	20 708.75	32 548.61
حسابات التوفير الإسلامي	2 366	5 603	31 075	57 043
التمويل الإسلامي	102	1 385.42	3 637.47	8 771.96

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك 2020-2023

2. تحليل الإحصائيات :

بالنسبة لسنة 2020:

- الموارد الإسلامية:

بلغ المبلغ المستقطب من الموارد الإسلامية، ما مقداره 2647,07 مليون دينار جزائري وهو ما يقابل الربع الأخير من السنة المالية 2020، مع الأخذ بعين الاعتبار الافتتاح التدريجي للشبابيك الاسلامية، حيث سجل هذا الأخير، مبلغ 1673,82 مليون (63.23%) للحسابات الإسلامية بدون أرباح، ومبلغ 97325 مليون دينار جزائري (36.77 %) للحسابات الإسلامية بأرباح».

وفي ذات الصدد، أحصت محفظة حسابات الزبائن 3768 حسابا، حيث تتكون أساسًا من 2366 حسابا إسلاميًا للتوفير وهو ما يمثل (62.79%) من إجمالي الحسابات المفتوحة.

- **التمويل الإسلامي:**

بلغ حجم التمويل الإسلامي الذي خصص حصريا للقطاع الخاص 102 مليون دينار جزائري مع نهاية عام 2020، شمل تمويلات «المرابحة العقارية» و«المرابحة للتجهيزات» بقيمة 77 مليون دينار جزائري و25 مليون دينار جزائري على التوالي.

بالنسبة لسنة 2021:

- **الموارد الإسلامية:**

سجلت الموارد الإسلامية ارتفاعاً بنسبة 235.70% لتصل إلى 8.986,30 مليون دينار مقابل 2.675,85 مليون دينار مقارنة بالسنة الماضية، أي تحصيل إضافي قدر بـ 6.309,45 مليون دينار

هذه المساهمة تم تحصيلها بشكل رئيسي من الودائع تحت الطلب بمبلغ 5.281,08 مليون دينار.

الشكل رقم04: تقسيم الموارد الإسلامية

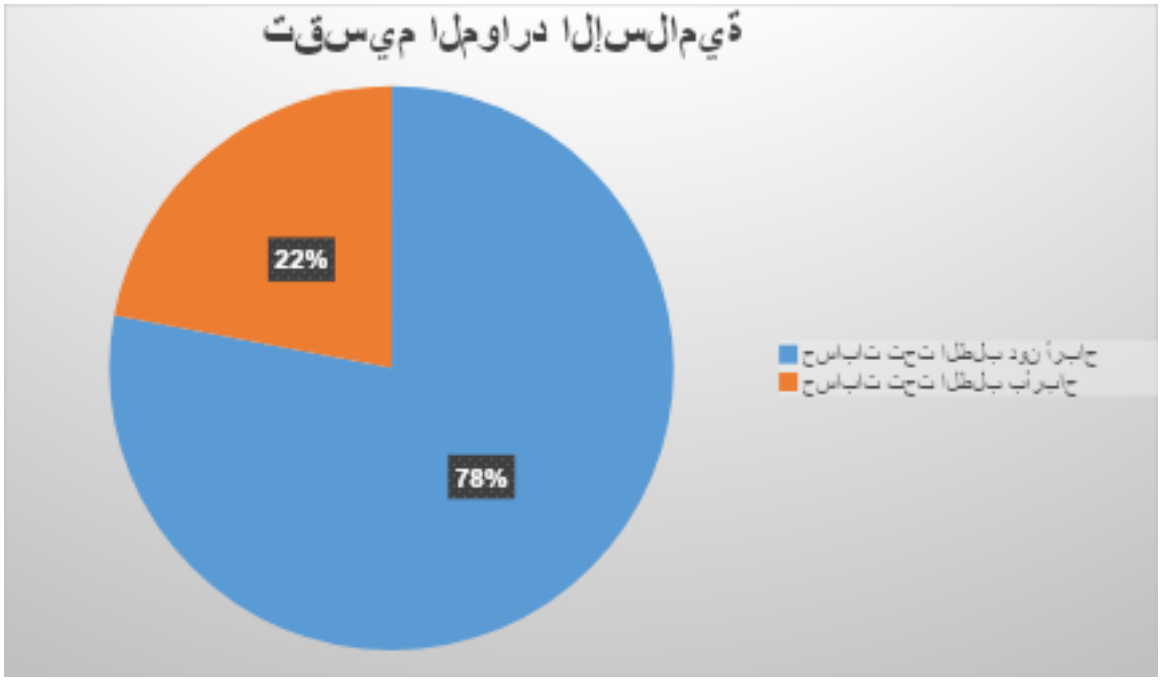

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك 2021

- حسابات الزبائن الإسلامية

بلغت محفظة حسابات الرياض الإسلامية 14.875 حسانا عند 12/31/2021 مقابل 3.897 حسانا في نهاية السنة المالية 2020 أي بزيادة قدرها 10.978 حسانا وهو ما يمثل نسبة 281.70%.

ويرجع هذا الأداء بشكل أساسي إلى ارتفاع عدد حسابات التوفير الإسلامي الذي بلغ 5.603 حساباً (236.81%)، يليه الحسابات الجارية 4.294 حساب (359.03%).

الشكل رقم 05: توزيع الحسابات الإسلامية

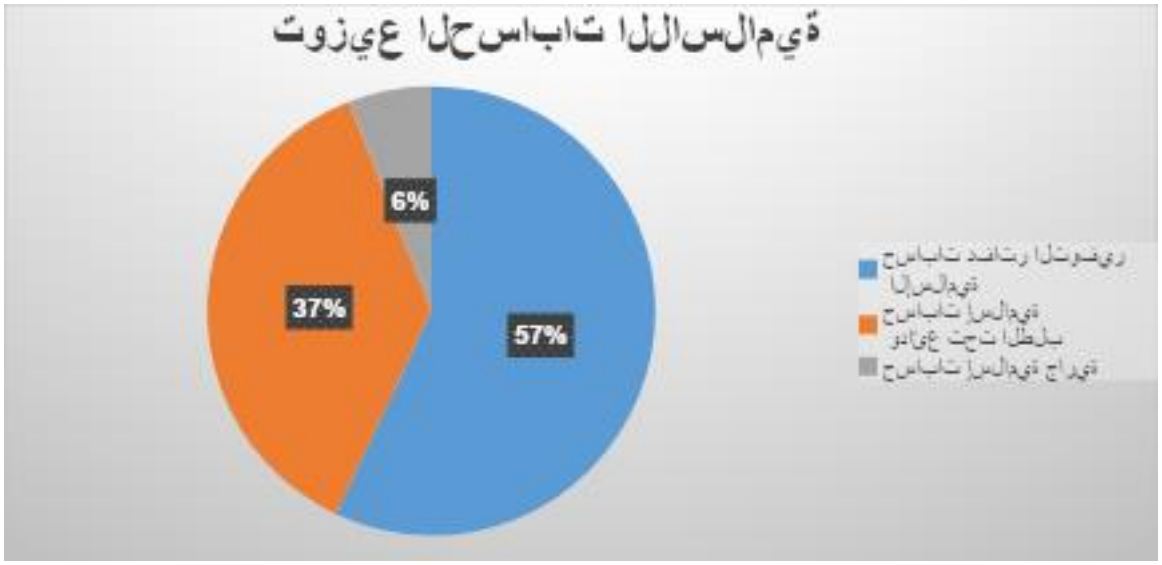

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك 2021

- التمويل الإسلامي

بين السنتين الماليتين 2020 و2021 ارتفع حجم التمويلات الإسلامية من 101.54 مليون دينار إلى 1.385,42 مليون دينار، مسجلاً بذلك تدفقاً إيجابياً قدره 1.283.88 مليون دينار وهو ما يعادل (1264%) موجه حصرياً للقطاع الخاص.

الشكل رقم 06: توزيع التمويل الإسلامي

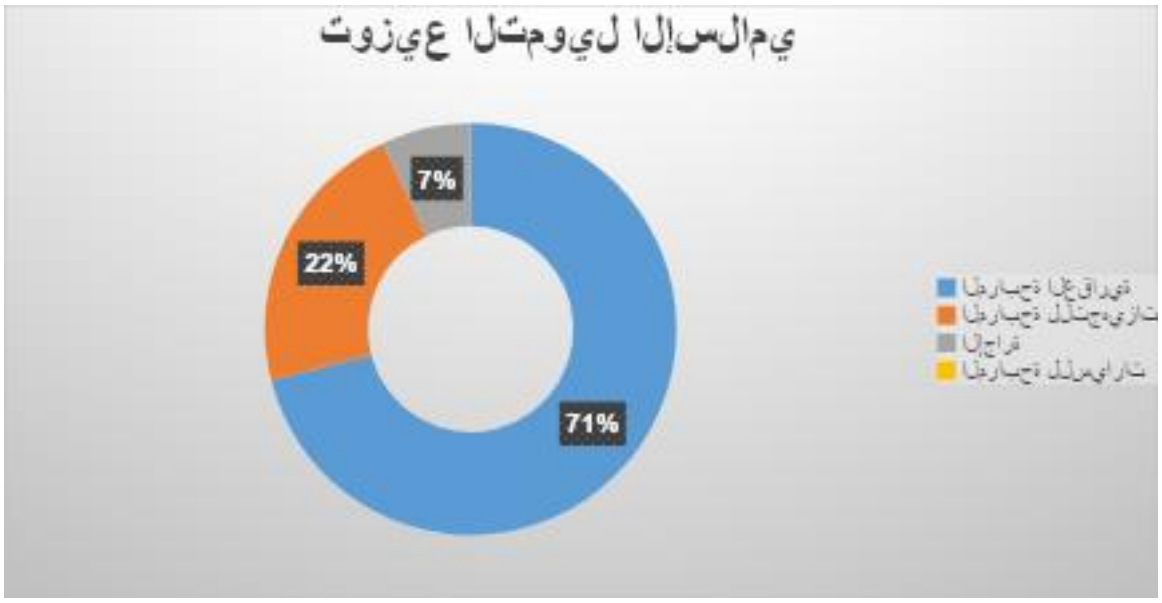

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك 2021

بالنسبة لسنة 2022:

- الموارد الإسلامية

سجلت الموارد الإسلامية ارتفاعا قدره 11722.45 مليون دينار، أي بنسبة (130.45%+) لتصل إلى 20708.75 مليون دينار عند نهاية هذه السنة المالية، مقابل 8986.30 مليون دينار التي تم تسجيلها للسنة المالية 2021 (وبذلك تجاوز هدف التدفق المحدد بـ (10.000 مليون دينار) أي بنسبة إنجاز قدرها (117.22%)

ويعود هذا الأداء إلى ارتفاع الودائع الإسلامية تحت الطلب بمقدار 9862.49 مليون دينار وهو ما يمثل (141.20%)، والودائع لأجل 1859.96 مليون دينار أي (92.92%).

الشكل رقم 07: ارتفاع الموارد الإسلامية سنة 2022 مقارنة بسنة 2021

المصدر: التقرير السنوي للبنك لسنة 2022

- حسابات الزبائن الإسلامية:

بلغت محفظة حسابات الزبائن الإسلامية 31057 حساباً حتى 31/12/2022 أي بزيادة قدرها 182 16 حساباً وبنسبة (108.79%). ويرجع هذا الأداء بشكل أساسي إلى تطور حساب التوفير الإسلامي الذي بلغ 350 15، يليه حسابات الودائع تحت الطلب 12853 حساب.

الشكل رقم08: ارتفاع حسابات الزبائن سنة 2022 مقارنة بسنة 2021

المصدر: التقرير السنوي للبنك لسنة 2022

- **التمويل الإسلامي:**

خلال السنة المالية 2022، شهدت التمويلات الإسلامية ارتفاعا بنسبة (162.55%) (2252.05 مليون دينار) لتبلغ بذلك 3637.47 مليون دينار عند نهاية السنة المالية 2022 مقابل 385.42 مليون دينار تم تسجيلها السنة الفارطة، وهو ما يمثل 25.02% من الهدف المحدد لهذه السنة المالية (تدفق 9.000 مليون دينار).

الشكل رقم10: ارتفاع التمويل الإسلامي سنة 2022 مقارنة بسنة 2021

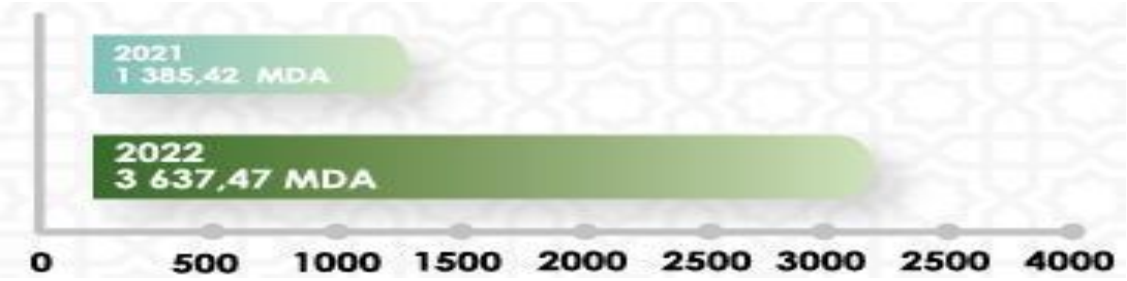

المصدر: التقرير السنوي للبنك لسنة 2022

بالنسبة لسنة 2023:

- الموارد الإسلامية:

تميزت الموارد الإسلامية بارتفاع قيمة الودائع الإسلامية بمبلغ 11840.04 مليون دينار أي بنسبة (57.17%)، لتبلغ 32 548.61 مليون دينار في عام 2023، مقابل 20708.75 مليون دينار في السنة السابقة، وهو ما تجاوز بشكل كبير هدف التدفق المحدد بـ (9000) مليون دينار أي بنسبة إنجاز 131.55% ويعود هذا الأداء إلى ارتفاع الحسابات الإسلامية تحت الطلب وحسابات الاستثمار الإسلامية بمبلغ 06 10 051 مليون دينار وهو ما يمثل (59.66%) و 1 788.80 مليون دينار أي (46.32%) على التوالي.

الشكل رقم09: ارتفاع الموارد الإسلامية سنة 2023 مقارنة بسنة 2022

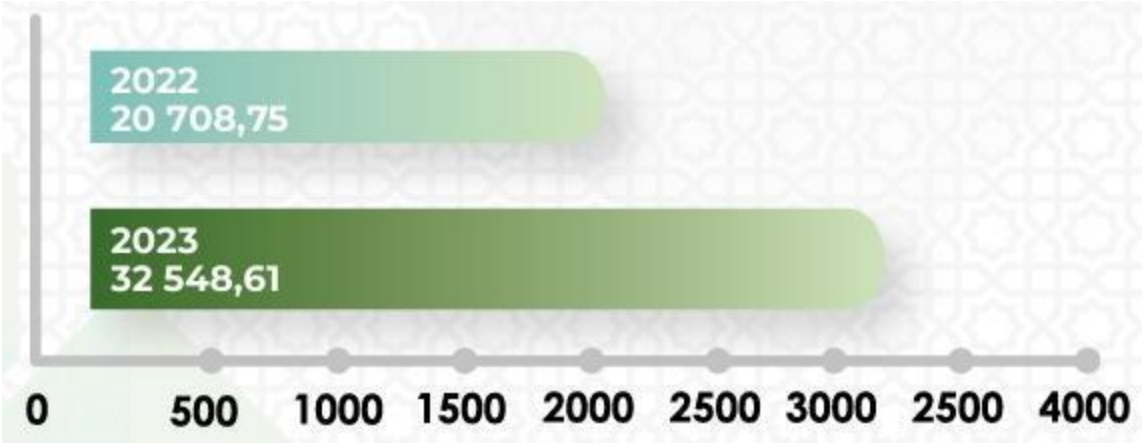

المصدر: التقرير السنوي للبنك لسنة 2023

أما الودائع الإسلامية تحت الطلب، فقد سجلت، انتعاشا بقيمة051 10 06 مليون دينار أي بنسبة (59.66%

لتبلغ 898.23 26 مليون دينار عند نهاية السنة المالية 2023 لتشكل بذلك النسبة الغالبة، أي 83% من

إجمالي الموارد الإسلامية .

تحسنت الموارد الإسلامية لأجل بمبلغ 788.80 1 مليون دينار أي بنسبة (32.46 %) دينار لتصل إلى

650.38 5 مليون دينار عند تاريخ 2023/12/31، أي ما نسبته 17 % من إجمالي حجم الموارد.

- حسابات الزبائن الإسلامية.

بلغت محفظة حسابات الزبائن 57043 حساباً عند نهاية هذه السنة المالية، مقابل 31057 حساباً خلال السنة

المالية الفارطة، أي ما يعادل تدفق 25986 حساباً وبنسبة (67.83 %).

ويرجع هذا الأداء بشكل أساسي إلى تطور حسابات الودائع تحت الطلب التي بلغت (15285) حساب، تليها

حسابات التوفير الإسلامية (9101) حسابا.

الشكل رقم11: نسبة الودائع الإسلامية تحت الطلب والجارية سنة 2023

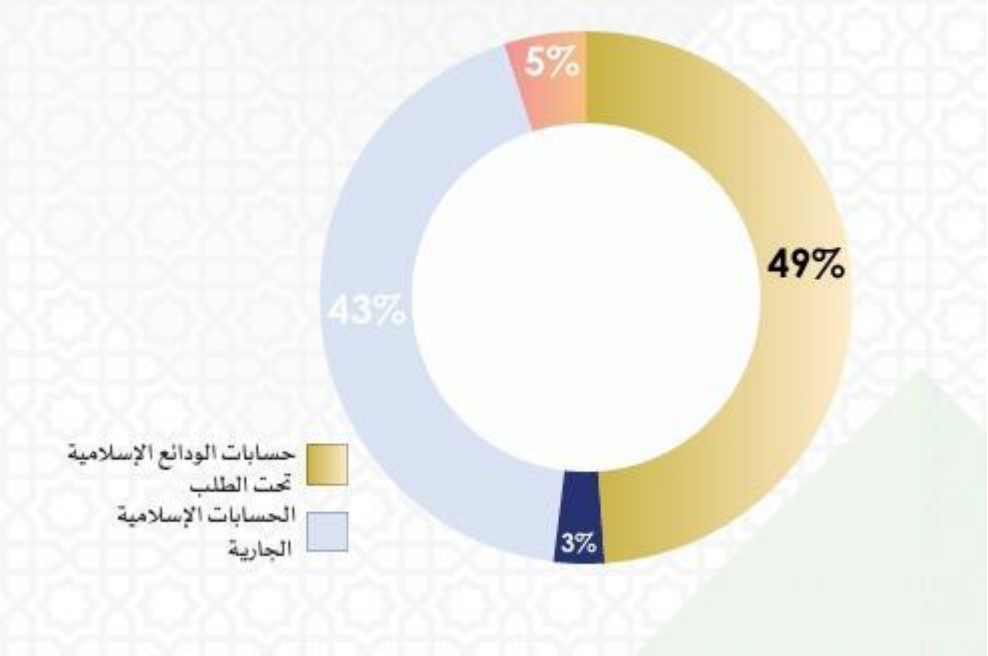

المصدر: التقرير السنوي للبنك لسنة 2023

- التمويل الإسلامي

شهدت التمويلات الإسلامية ارتفاعا مقداره 5134،49 مليون دينار عند تاريخ 31/12/2023 أي بنسبة نمو 141.16% ، وارتفعت من 3637.47 مليون دينار عند نهاية السنة المالية 2022، إلى 8771.96 مليون دينار تم تسجيلها عند تاريخ 31/12/2023.

وتعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع التمويلات المتوسطة والطويلة الأجل بمبلغ 5109.96 مليون دينار.

الشكل رقم12: ارتفاع التمويل الإسلامي سنة 2022 مقارنة بسنة 2021

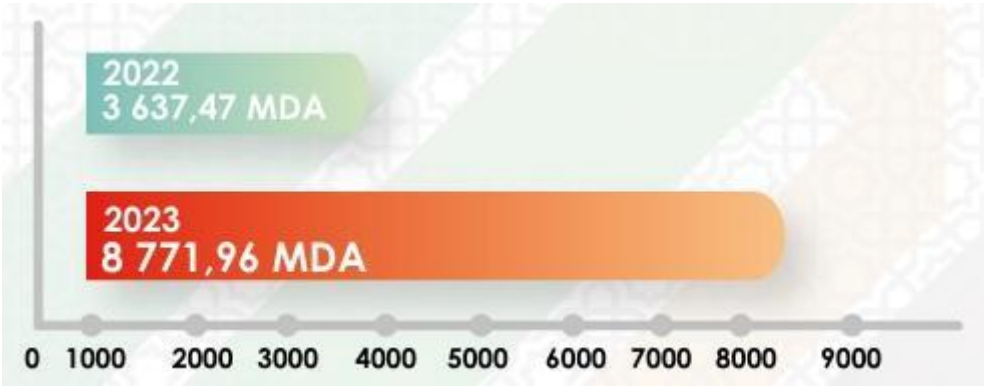

المصدر: التقرير السنوي للبنك لسنة 2023

المبحث الثاني: تحليل أثر المنتجات الإسلامية على ربحية بنك BNA

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الإستبيان

فيما يلي عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة البحث من حيث الجنس، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة في البنك والتخصص.

1) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجدول رقم (04): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

البيان	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	**28**	**% 82.4**
	أنثى	**6**	**% 17.6**
	المجموع	**34**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (SPSS V25)

والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الشكل رقم :(11) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

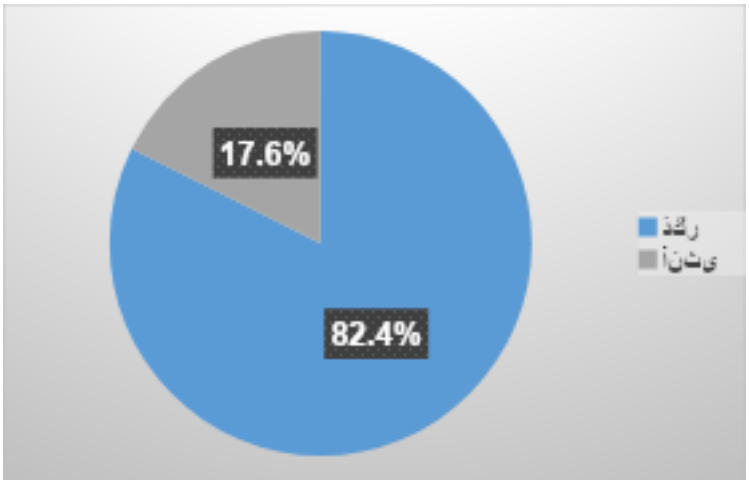

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Excel 2016

نلاحظ من الجدول والشكل السابق أن أغلبية أفراد العينة ذكور بنسبة 82.4 %، في حين بلغت نسبة الإناث 17.6%، وهذا ما يدل على التنوع في أفراد عينة الدراسة.

2) توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة في البنك

يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في البنك

الجدول رقم :(05) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في البنك

البيان	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة في البنك	أقل من 5 سنوات	**14**	**% 41.2**
	من 5 إلى 10 سنوات	**6**	**% 17.6**
	أكثر من 10 سنوات	**14**	**% 41.2**
	المجموع	**34**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS) (V25

والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في البنك

الشكل رقم :(12) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في البنك

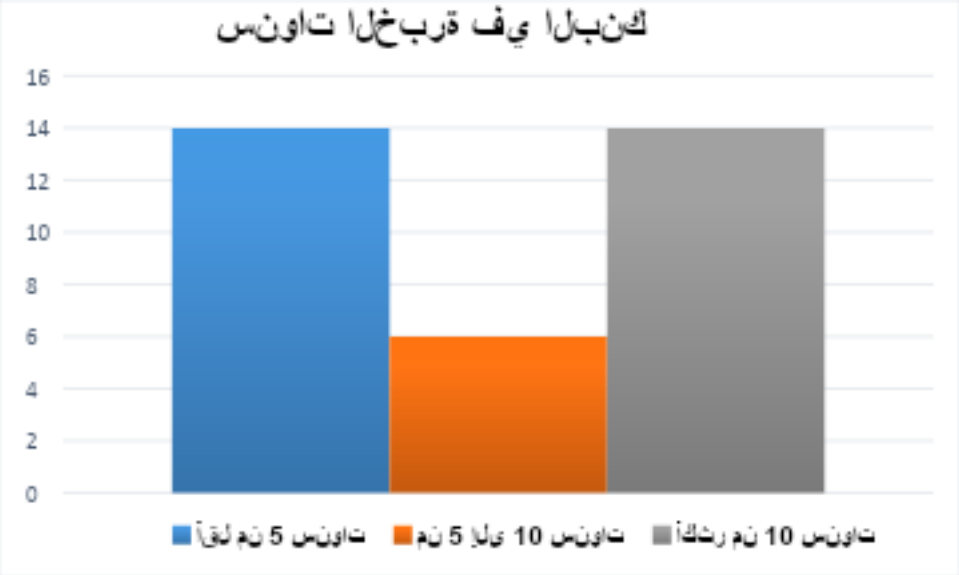

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Excel 2016

نلاحظ من الجدول والشكل السابق أن أعلى نسبة من أفراد العينة تمثلها فئتا "أقل من 5 سنوات" و"أكثر من 10 سنوات"، بنسبة متساوية بلغت 41.2% لكل منهما، في حين أن فئة "من 5 إلى 10 سنوات" تمثل نسبة 17.6% فقط. ويعكس هذا التوزيع وجود فئتين بارزتين من حيث سنوات الخبرة: فئة حديثة الالتحاق بالعمل البنكي وفئة أخرى ذات خبرة طويلة، ما يعزز التنوع في التركيبة الوظيفية للعينة المدروسة. ويدل هذا التوازن بين الخبرات الجديدة والطويلة على أن المؤسسة تجمع بين طاقات شابة قادرة على الابتكار وتقديم رؤى حديثة، وبين كفاءات ذات خبرة تراكمية تساهم في تعزيز جودة الأداء وضمان استمرارية العمل بكفاءة.

3) توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

الجدول رقم :(06) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص

البيان	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
التخصص	محاسبة	10	% 29.4
	مالية	9	% 26.4
	تدقيق	8	% 23.5
	اقتصاد	4	% 11.7
	أخرى	3	% 8.8

	المجموع	34	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات (SPSS V25)

والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص

الشكل رقم :(12) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص

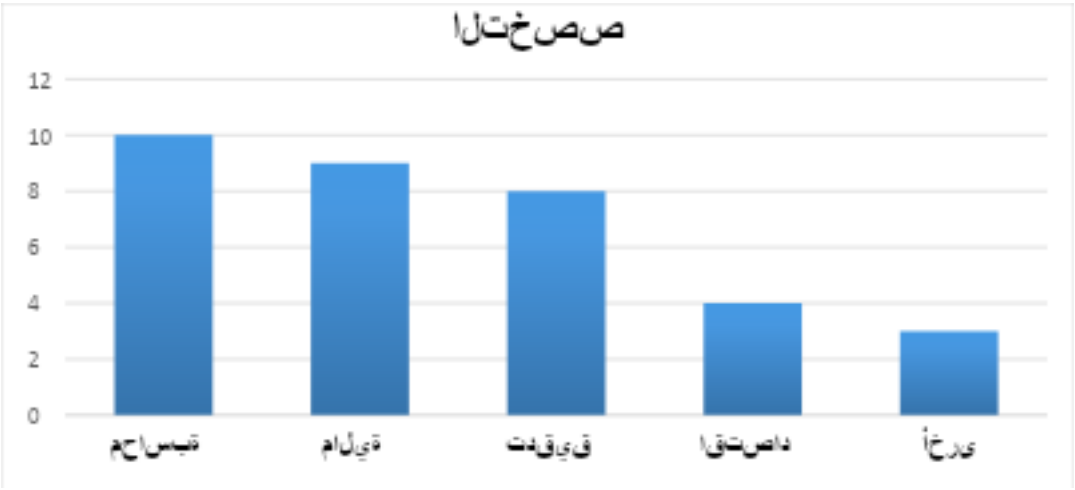

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Excel 2016

نلاحظ من الجدول والشكل السابق أن تخصص المحاسبة يمثل النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة 29.4%، يليه تخصص المالية بنسبة 26.4%، ثم تخصص التدقيق بنسبة 23.5%، بينما جاءت تخصصات الاقتصاد والتخصصات الأخرى بنسب أقل بلغت 11.7% و8.8% على التوالي. ويشير هذا التوزيع إلى أن معظم أفراد العينة ينتمون إلى تخصصات محاسبية ومالية، وهي تخصصات وثيقة الصلة بالعمل البنكي، مما يعزز مصداقية النتائج المستخلصة من الدراسة نظراً لارتباط خبراتهم الأكاديمية بالمجال المدروس.

4) توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم :(07) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

البيان	المتغير	التكرار	النسبة المئوية

المستوى التعليمي	تقني	6	% 17.6
	ليسانس	8	% 23.5
	ماستر	17	% 50
	دراسات عليا	3	% 8.8
	المجموع	34	% 100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات (SPSS V25)

والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

الشكل رقم :(13) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

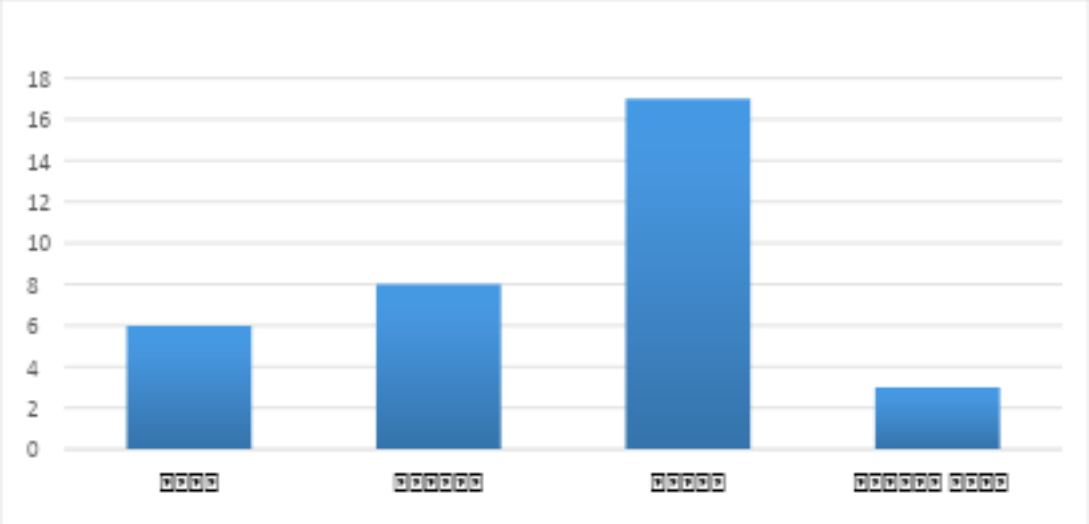

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Excel 2016

نلاحظ من الجدول والشكل السابق أن أغلب أفراد العينة يحملون شهادة الماستر بنسبة 50%، تليها فئة حاملي شهادة الليسانس بنسبة 23.5%، ثم فئة ذوي المستوى التقني بنسبة 17.6%، في حين تمثل فئة الدراسات العليا أدنى نسبة بـ 8.8% فقط. ويشير هذا التوزيع إلى أن العينة تضم في معظمها موظفين ذوي تكوين أكاديمي عالٍ، ما يعكس مستوى تأهيلي جيد داخل المؤسسة البنكية.

- ❖ الدراسة الاستطلاعية

1- الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ

يقصد بثبات الإستبيان الإستقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير لو تم إعادة تطبيقيا على نفس أفراد العينة عدة مرات وفي نفس الظروف والشروط خلال فترة زمنية معينة، ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة) الإستبيان(إستخدم الطالب معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach ، وتتراوح قيم هذا المعامل ما بين 0 و 1، وأصغر قيمة مقبولة هي 0.7، والجدول رقم (09) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

الجدول رقم (09) يمثل معامل ثبات المقياس ألفا كرونباخ

المحور	المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الثاني	المتغير المستقل الأول " مدى معرفة الموظف بالمنتجات المالية الإسلامية "	6	**0.717**
	المتغير المستقل الثاني " مدى تطبيق المنتجات المالية الإسلامية في البنك "	6	**0.919**
	المتغير التابع " أثر المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنك"	6	**0.798**
الاستبيان ككل		18	**0.862**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات (SPSS V25)

توضح نتائج الجدول أن معاملات الثبات لجميع محاور الاستبيان قد تجاوزت القيمة المقبولة إحصائياً وهي 0.70، مما يدل على مستوى جيد من الثبات والاتساق الداخلي بين العبارات المكونة لكل محور. حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول (مدى معرفة الموظف بالمنتجات المالية الإسلامية) قيمة 0.717، وهو ما يعكس اتساقاً مقبولاً في إجابات أفراد العينة حول هذا المحور. كما سجل المحور الثاني (مدى تطبيق المنتجات المالية الإسلامية في البنك) أعلى درجة من الثبات بـ 0.919، ما يعكس تجانساً عالياً جداً في الإجابات وموثوقية كبيرة في قياس هذا البُعد.

أما بالنسبة للمتغير التابع (أثر المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنك)، فقد بلغ معامل الثبات 0.798، وهو مؤشر جيد على استقرار الأداة في قياس هذا المفهوم. كما أن معامل ألفا كرونباخ العام للاستبيان ككل بلغ 0.862، مما يعكس موثوقية عالية لأداة الدراسة ككل ويؤكد صلاحيتها لجمع بيانات دقيقة وموضوعية.

2- الصدق البنائي للاستبيان:

يقصد بإختبار صدق أداة الدراسة اختبار مدى مناسبتها لأغراض الدراسة، أي أنها بالفعل تقيس ما يراد قياسه، وقد قمنا بإجراء إختبار الصدق البنائي لأداة الدراسة عن طريق حساب معاملات الإرتباط بين المتغيرات وعبارات الاستبيان المرتبطة بها، فإذا كان معامل الإرتباط قويا ومعنوي نقول أن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (10) يمثل اختبار الصدق البنائي للاستبيان

علاقة الارتباط		معامل ارتباط (Pearson)	مستوى الدلالة
العبارات من 1 الى 6	المتغير المستقل الأول "مدى معرفة الموظف بالمنتجات المالية الإسلامية "	**0.540**	دالة إحصائيا
العبارات من 7 الى 12	المتغير المستقل الثاني" مدى تطبيق المنتجات المالية الإسلامية في البنك "	**0.681**	دالة إحصائيا
العبارات من 13 الى 18	المتغير التابع " أثر المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنك"	**0.781**	دالة إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS V25)

توضح نتائج الجدول أن معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل محور من محاور الاستبيان والعبارات المرتبطة به كانت جميعها دالة إحصائياً، وهو ما يعكس تمتع أداة الدراسة بدرجة مقبولة من الصدق البنائي. فقد بلغ معامل الارتباط بالنسبة للمتغير المستقل الأول "مدى معرفة الموظف بالمنتجات المالية الإسلامية" قيمة

0.540، وهي قيمة دالة وتعبر عن ارتباط متوسط يؤكد أن العبارات من 1 إلى 6 تقيس بالفعل المفهوم المراد قياسه.

أما المتغير المستقل الثاني "مدى تطبيق المنتجات المالية الإسلامية في البنك" فقد حقق معامل ارتباط أعلى بلغ 0.681، ما يدل على وجود ارتباط قوي بين العبارات (من 7 إلى 12) والمتغير، كما أن المتغير التابع "أثر المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنك" سجل أعلى قيمة لمعامل الارتباط بـ 0.781، وهو ما يدل على ارتباط قوي جداً وصدق بنائي مرتفع لهذا البُعد. وعليه، فإن الاستبيان يتمتع بدرجة جيدة من الصدق البنائي، ويُعد أداة مناسبة لقياس المتغيرات المستهدفة في الدراسة بدقة وموضوعية.

3-اختبار التوزيع الطبيعي:

إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة من بين الشروط الأساسية التي يجب تحقيقها حتى يمكن لنا القيام بالتحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، وذلك لأن معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، لذا قمنا بإخضاع متغيرات الدراسة لإختبار كولمجروف سمرنوف (One sample kolomgorov sminov test) بالإضافة الى إختبار شبيرو ويلك wilk Shapiro– لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت مستوى الدلالة لكل محاور الدراسة أكبر من 0.05 Sig>وذلك على أساس الفرضية الصفرية والفرضية البديلة التالية:

الفرضية الصفرية :((**H0**) البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05)

الفرضية البديلة :((**H1**) البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي (قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05)

وبإستخدام برنامج (SPSS) تحصلنا على النتائج التالية:

3--1 إختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل الأول

قمنا بإختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل الأول " مدى معرفة الموظف بالمنتجات المالية الإسلامية "، حيث تم حساب "كولمجروف سمرنوف" و "شبيرو ويلك" كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم :(11) إختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل الأول

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية Statistique	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية Statistique	درجة الحرية ddl	مستوى الدلالة **Sig**
مدى معرفة الموظف بالمنتجات المالية الإسلامية	**0.150**	**34**	**0.050**	**0.931**	**34**	**0.054**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS) (V25

من الجدول السابق يتبين بأن قيمة كولمجروف سمرنوف لمتغير مدى معرفة الموظف بالمنتجات المالية الإسلامية تمثل 0.150 ومستوى الدلالة الإحصائية لها هي 0.050 ، كما يتضح أن قيمة شبيرو ويلك بلغت 0.931 ومستوى الدلالة الإحصائية لها 0.054 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أي أن بيانات المتغير المستقل الأول تتبع التوزيع الطبيعي.

3-2- إختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل الثاني

قمنا بإختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل الثاني " مدى تطبيق المنتجات المالية الإسلامية في البنك "، حيث تم حساب "كولمجروف سمرنوف" و "شبيرو ويلك" كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم :(12) إختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل الثاني

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	القيمة الإحصائية Statistique	درجة الحرية ddl	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية Statistique	درجة الحرية ddl	مستوى الدلالة **Sig**
مدى تطبيق المنتجات المالية الإسلامية في البنك	**0.230**	**34**	**0.060**	**0.801**	**34**	**0.054**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (SPSS V25)

من الجدول السابق يتبين بأن قيمة كولمجروف سمرنوف لمتغير مدى تطبيق المنتجات المالية الإسلامية في البنك تمثل 0.230 ومستوى الدلالة الإحصائية لها هي 0.060 ، كما يتضح أن قيمة شبيرو ويلك بلغت 0.801 ومستوى الدلالة الإحصائية لها 0.054 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أي أن بيانات المتغير المستقل الثاني تتبع التوزيع الطبيعي.

3-3- إختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع

قمنا بإختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع " أثر المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنك "، حيث تم حساب "كولمجروف سمرنوف" و " شبيرو ويلك" كما هو مبين في الجدول الموالي :

الجدول رقم :(13) إختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع

	Kolmogorov–Smirnov[a]			Shapiro–Wilk		
	القيمة الإحصائية Statistique	درجة الحرية Ddl	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية Statistique	درجة الحرية ddl	مستوى الدلالة **Sig**
أثر المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنك	**0.172**	**34**	**0.052**	**0.932**	**34**	**0.057**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS) (V25

من الجدول السابق يتبين بأن قيمة كولمجروف سمرنوف لمتغير أثر المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنك تمثل 0.172 ومستوى الدلالة الإحصائية لها هي 0.052 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، كما يتضح أن قيمة شبيرو ويلك بلغت 0.932 ومستوى الدلالة الإحصائية لها 0.057 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أي أن بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (16): يوضح التوزيع الطبيعي لإجابات العينة

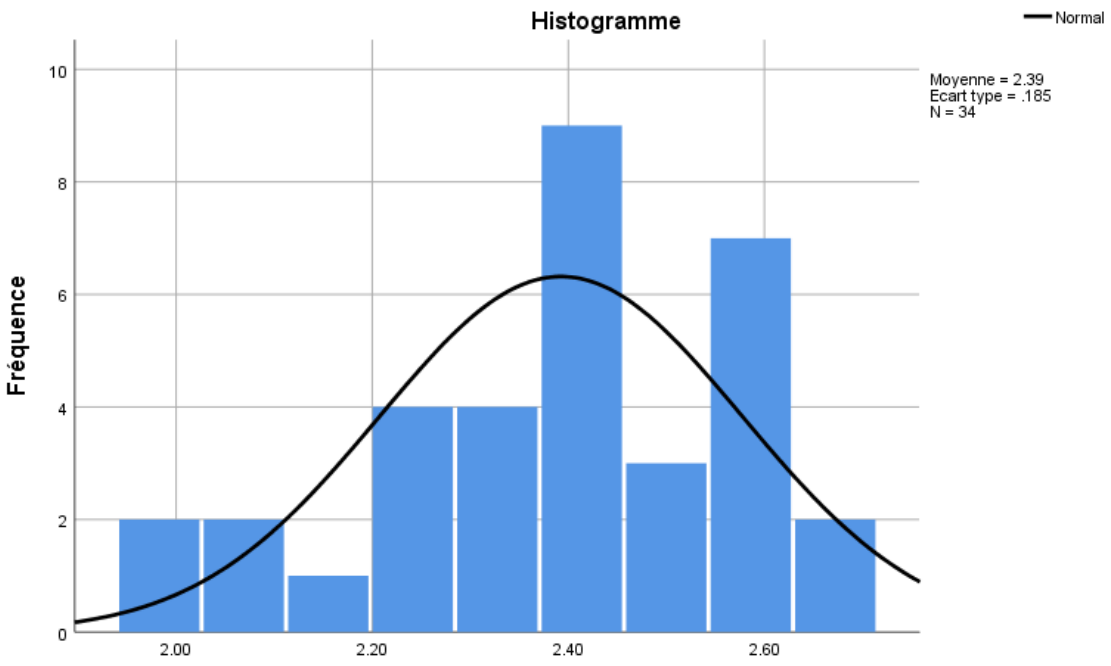

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات (SPSS V25)

الشكل رقم (17): مخطط **P–P** الطبيعي للانحدار

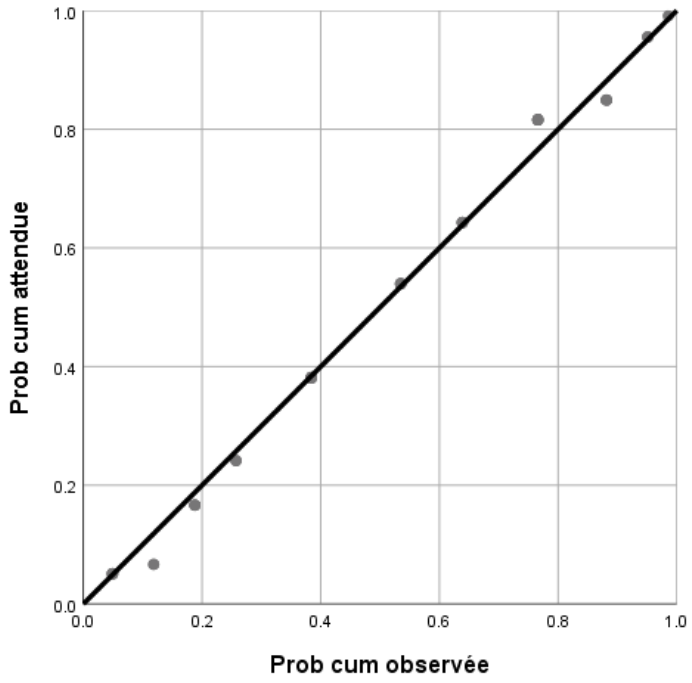

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات (SPSS V25)

وعليه يمكننا القول بأن بيانات الدراسة الميدانية تخضع للتوزيع الطبيعي مما يسمح لنا بإجراء مختلف الإختبارات المعلمية للإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة.

❖ إختبار فرضيات الدراسة

- تحليل نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية بأنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية و ربحية البنك "، وللتأكد من صحة هذه الفرضية تم استعمال معامل الارتباط بيرسون(Peason) ،وفيما يلي جدول يبين النتائج:

جدول رقم (14) يوضح الارتباط بين معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية وربحية البنك

المقياس	حجم العينة	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
المتغير المستقل الأول: معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية	34	**0.605**	**0.003**
المتغير التابع: ربحية البنك			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عينة الدراسة قدرت بـ : 34 موظف في البنك، بلغ مستوى الدلالة 0.003 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05 فهو دال إحصائيا، مما يعني أنه توجد علاقة ارتباطية بين المتغيرين، كما بلغ معامل الارتباط بيرسون 0.605 مما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بين معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية وربحية البنك، وبذلك نقبل الفرضية الفرعية الأولى أي " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية و ربحية البنك عند مستوى المعنوية (0.05 "**≥α)**

- تحليل نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية بأنه: " يوجد أثر إيجابي لتطبيق المنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك BNA وكالة غرداية "، وللتأكد من صحة هذه الفرضية تم استعمال تحليل الإنحدار الخطي البسيط Simple Regression) (، حيث نقبل الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أقل أو يساوي 0.05، وفيما يلي جدول يبين النتائج:

الجدول رقم :(15) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق المنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك **BNA**

/	ربحية بنك BNA				
تطبيق المنتجات المالية الإسلامية	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد	معامل الانحدار	قيمة F	قيمة Sig
	0.523	**0.601**	**0.794**	**0.517**	**0.006**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS) (V25

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت 0.523، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين تطبيق المنتجات المالية الإسلامية و ربحية بنك BNA، كما بلغ معامل التحديد 0.601 وهو يدل على أن 60.1% من التغيرات التي تطرأ على ربحية بنك BNA كانت نتيجة تطبيق المنتجات المالية الإسلامية أما النسبة الباقية 39.9 % فتعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة، أما قيمة معامل الإنحدار فقد بلغت 0.794 وهذا يعني أن الزيادة بوحدة واحدة في تطبيق المنتجات المالية الإسلامية يؤدي إلى زيادة إيجابية في ربحية بنك BNA بقيمة 0.794 ، كما سجلت قيمة F المحسوبة 0.517 بمستوى دلالة 0.006 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يؤكد معنوية الأثر. وبذلك فإن معادلة خط الانحدار هي: $Y = 0.794x + 1.97$

ربحية بنك **BNA= 1.97 +0.794 x** تطبيق المنتجات المالية الإسلامية

حيث:

x: المتغير المستقل الثاني

Y: المتغير التابع

A=0.794 : معامل الانحدار

C=1.97 : الثابت Constante

من خلال ما سبق تؤكد النتائج على قبول الفرضية الثانية " يوجد أثر إيجابي لتطبيق المنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك **BNA** وكالة غرداية " أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك BNA عند مستوى معنوية 0.05

- تحليل نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية بأنه: " يوجد أثر معنوي للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك BNA وكالة غرداية" وللتأكد من صحة هذه الفرضية تم استعمال تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)، حيث نقبل الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أقل أو يساوي 0.05، وفيما يلي جدول يبين النتائج:

الجدول رقم :() نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك **BNA**

/	ربحية بنك **BNA**				
التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية	معامل الإرتباط(**R**)	معامل التحديد	معامل الانحدار	قيمة **F**	قيمة **Sig**
	0.739	**0.192**	**0.541**	**47.17**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات (SPSS V25)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل الإرتباط (R) بلغت 0.439، مما يدل على وجود علاقة إرتباطية طردية قوية بين التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية و ربحية بنك BNA، كما بلغ معامل التحديد 0.192 وهو يدل على أن 19% من التغيرات التي تطرأ على ربحية بنك BNA كانت نتيجة التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية أما النسبة الباقية 79 % فتعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة، أما قيمة معامل الإنحدار فقد بلغت 0.541 وهذا يعني أن الزيادة بوحدة واحدة في التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية يؤدي إلى زيادة في ربحية بنك BNA بقيمة 0.541 ، كما سجلت قيمة F المحسوبة 47.17 بمستوى دلالة 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يؤكد معنوية الأثر.

من خلال ماسبق تؤكد النتائج على قبول الفرضية الثالثة " يوجد أثر معنوي للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك **BNA** وكالة غرداية " وبذلك فإن معادلة خط الإنحدار هي:

$$Y = 0.541\ x + 0.73$$

ربحية بنك **BNA = 0.73 +0.541 x** التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية

المبحث الثالث: مناقشة النتائج والتوصيات

المطلب الأول: مدى تحقق فرضيات الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى التحقق من مدى صحة الفرضيات التي تم صياغتها في بداية البحث، والتي انبثقت عن تساؤلات الدراسة حول أثر تبني المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنك الوطني الجزائري – وكالة غرداية. وقد تم التحقق من هذه الفرضيات بالاعتماد على التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان، باستخدام البرنامج الإحصائي **SPSS**، بما في ذلك معاملات الارتباط واختبارات الدلالة الإحصائية، بهدف التأكد من وجود علاقات أو فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المدروسة.

الفرضية الفرعية الأولى

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية وبين ربحية البنك."

من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموجه إلى موظفي البنك الوطني الجزائري – وكالة غرداية، تبيّن أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين مستوى معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية ومؤشر ربحية البنك. أظهرت النتائج أن الموظفين ذوي المعرفة المرتفعة بالصيغ الإسلامية، مثل المرابحة، الإجارة، والمضاربة، كانوا أكثر قدرة على تسويق هذه المنتجات للعملاء، مما انعكس على زيادة حجم المعاملات والعمليات المصرفية ذات العائد المربح للبنك[1]. وقد أكد اختبار بيرسون وجود ارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.05، مما يدعم صحة الفرضية[2].

الفرضية الفرعية الثانية

"يوجد أثر إيجابي لتطبيق المنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك *BNA* وكالة غرداية."

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن إدراج المنتجات المالية الإسلامية في عرض البنك قد أسهم في زيادة الأرباح الصافية وتحسين المؤشرات المالية خلال فترة الدراسة. فقد سجلت الوكالة ارتفاعاً في حجم الودائع الموجهة للتمويل الإسلامي، خاصة المرابحة العقارية ومرابحة السيارات، وهو ما ساهم في رفع هامش الربح الإجمالي للبنك[3]. كما أظهر التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان أن غالبية العملاء (...%) أقروا بأنهم فتحوا حسابات جديدة أو أجروا عمليات تمويلية بعد توفر المنتجات الإسلامية، مما أدى إلى زيادة النشاط المالي للوكالة[4]. هذه النتائج تؤكد وجود أثر إيجابي لتطبيق هذه المنتجات على ربحية البنك، مما يدعم الفرضية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة

"يوجد أثر معنوي للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك *BNA* وكالة غرداية."

من خلال النتائج، تبين أن العملاء الذين يتعاملون مع البنك في إطار الصيرفة الإسلامية يساهمون بشكل مباشر في تحسين مؤشر الربحية، إذ أن هذه المعاملات غالباً ما تكون مرتبطة بعقود تمويلية مضمونة وذات عائد ثابت أو متفق عليه، مما يحد من المخاطر التشغيلية. كما أن الالتزام بالضوابط الشرعية عزز من ثقة العملاء، وبالتالي من ولائهم للبنك، وهو ما انعكس على تكرار تعاملاتهم[5]. وقد أكد اختبار الانحدار الخطي

البسيط وجود أثر معنوي لهذه المعاملات على الربحية، بدلالة إحصائية قوية (Sig < 0.05)، وهو ما يدعم الفرضية الثالثة.[6]

بناءً على التحليل الإحصائي والميداني، يمكن القول إن الفرضيات الثلاثة للدراسة قد تحققت، مما يعكس أهمية المعرفة الجيدة لدى الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية، وفعالية تطبيق هذه المنتجات والتعامل بها في رفع ربحية البنك الوطني الجزائري – وكالة غرداية. هذه النتائج تدعم التوجه الاستراتيجي للبنك نحو توسيع نطاق الصيرفة الإسلامية كخيار لتعزيز أدائه المالي.

المطلب الثاني: تفسير النتائج في ضوء الأدبيات السابقة

تفسير النتائج في ضوء الأدبيات السابقة يعد خطوة محورية في الدراسات الأكاديمية، حيث يسمح بربط ما تم التوصل إليه من نتائج ميدانية وإحصائية بما ورد في الأطر النظرية والدراسات السابقة، سواء تلك التي تتفق مع النتائج أو التي تختلف عنها، بما يسهم في تعميق الفهم وتوضيح أبعاد الظاهرة المدروسة.

توافق النتائج مع الأدبيات السابقة:

أولاً، أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية وبين ربحية البنك الوطني الجزائري – وكالة غرداية. هذا يتوافق مع ما أوردته بعض الدراسات السابقة التي تناولت أثر الكفاءات البشرية في نجاح تطبيق الصيرفة الإسلامية، حيث أكدت أن المعرفة الجيدة بالمنتجات المالية الإسلامية تمكن الموظف من تسويقها بفعالية أكبر، مما ينعكس إيجاباً على حجم المعاملات والأرباح.

ثانياً، بينت نتائج التحليل أن لتطبيق المنتجات المالية الإسلامية أثراً إيجابياً مباشراً على ربحية البنك، وهو ما يتقاطع مع ما ورد في الأدبيات حول دور الصيغ الإسلامية، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة، في تحقيق أرباح مستقرة وقليلة المخاطر مقارنة ببعض المنتجات التقليدية[2]. وقد أشارت الدراسات إلى أن التزام هذه

المنتجات بضوابط الشريعة الإسلامية يعزز ثقة العملاء، ويحفزهم على التعامل مع البنك بشكل متكرر، وهو ما ظهر جلياً في ارتفاع نسبة العملاء الجدد في الوكالة محل الدراسة.

ثالثاً، أظهرت النتائج أن التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية له أثر معنوي واضح على الربحية، الأمر الذي ينسجم مع ما جاء في بعض المراجع التي أكدت أن الصيرفة الإسلامية، في بيئات يغلب عليها الطابع المحافظ دينياً، لا تمثل فقط خياراً مالياً، بل أيضاً بديلاً اجتماعياً وأخلاقياً يلبي حاجات شريحة واسعة من المتعاملين.

أوجه الاختلاف عن الأدبيات السابقة:

رغم هذا التوافق، ظهرت بعض الاختلافات. فبينما تشير بعض الدراسات إلى أن أثر الصيرفة الإسلامية على الربحية قد يتأخر بسبب تكاليف الإطلاق والتسويق الأولية، أظهرت هذه الدراسة أن البنك الوطني الجزائري – وكالة غرداية، حقق نتائج إيجابية في فترة زمنية قصيرة بعد إدراج هذه المنتجات، وهو ما يمكن تفسيره بوجود طلب كامن وكبير في المنطقة على المنتجات المتوافقة مع الشريعة.[4]

كما أن بعض البحوث أوضحت أن نجاح المنتجات الإسلامية يتطلب بالضرورة حملات تسويق واسعة النطاق، إلا أن هذه الدراسة أظهرت أن المعرفة العميقة للموظفين بالمنتجات، والتواصل المباشر مع العملاء، كانا عاملين أكثر تأثيراً من الحملات الإعلانية التقليدية في استقطاب العملاء الجدد.

التفسير العام: تؤكد نتائج هذه الدراسة ما ورد في الأدبيات من أن الصيرفة الإسلامية يمكن أن تشكل أداة فعالة لتحسين الأداء المالي للبنوك، خاصة في بيئة كبيئة غرداية، حيث يشكل الوعي الديني والطلب على المعاملات الشرعية حافزاً قوياً للتعامل مع هذا النمط من التمويل. كما أن هذه النتائج تبرز أن نجاح الصيرفة الإسلامية ليس فقط نتيجة لوجود منتجات متوافقة مع الشريعة، وإنما يعتمد أيضاً على قدرة الموظفين على شرح هذه المنتجات وتكييفها مع حاجات العملاء، مما يساهم في استدامة الربحية وتحقيق نمو مستمر.

المطلب الثالث: تقديم توصيات للبنك

استناداً إلى النتائج الميدانية والإحصائية التي توصلت إليها الدراسة، يتضح أن تبني المنتجات المالية الإسلامية في البنك الوطني الجزائري – وكالة غرداية كان له أثر إيجابي وملموس على ربحية البنك وعلى توسيع قاعدة عملائه. ومع ذلك، فإن الاستفادة القصوى من هذه التجربة تتطلب تنفيذ مجموعة من الإجراءات العملية التي من شأنها تعزيز الأداء المالي وزيادة فاعلية المنتجات الإسلامية في السوق المحلية. وفيما يلي أبرز التوصيات المقترحة:

1-تعزيز تكوين الموظفين وتطوير مهاراتهم

أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية يرتبط بشكل مباشر بقدرتهم على تسويق هذه المنتجات وجذب العملاء[1]. لذلك، من الضروري أن يقوم البنك بتنظيم دورات تدريبية متخصصة في الصيرفة الإسلامية لجميع الموظفين، تشمل:

- فهم عميق لصيغ التمويل الإسلامي المعتمدة (المرابحة، الإجارة، المشاركة، المضاربة...).
- أساليب الإقناع والتواصل مع العملاء المهتمين بالمنتجات الشرعية.
- الجانب العملي لكيفية إعداد العقود الشرعية ومطابقتها للأنظمة القانونية.

كما يُوصى باعتماد برامج تدريب دورية تضمن مواكبة الموظفين لأحدث التطورات في القطاع، وإشراكهم في ورشات عمل مع خبراء في المالية الإسلامية.

2-تنويع وتطوير المنتجات المالية الإسلامية

رغم أن البنك يقدم حالياً مجموعة من الصيغ الإسلامية، إلا أن توسيع هذه القائمة ليشمل منتجات مبتكرة قد يفتح أمامه آفاقاً جديدة لجذب عملاء إضافيين[2]. ومن بين المنتجات المقترحة:

- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصيغ المشاركة والمضاربة.
- بطاقات دفع إسلامية مخصصة للشراء الإلكتروني.

- منتجات استثمارية للأفراد والمؤسسات متوافقة مع الشريعة.

كما يمكن للبنك تطوير برامج ادخار إسلامية بأرباح دورية، وهو ما قد يشجع العملاء على زيادة حجم ودائعهم، مما يعزز قدرة البنك على التوسع في التمويل.

3-تعزيز حملات التوعية والتسويق الموجه

أظهرت الدراسة أن قسماً كبيراً من العملاء الجدد تعرفوا على المنتجات الإسلامية من خلال الموظفين أو من خلال تعاملات سابقة، وليس عبر حملات تسويقية واسعة[3]. لذلك، يُنصح بتكثيف الحملات التوعوية والإعلامية التي تشرح مزايا هذه المنتجات، من خلال:

- تنظيم أيام إعلامية مفتوحة في فروع البنك.
- التعاون مع الجمعيات المحلية والمؤسسات التعليمية لنشر الثقافة المالية الإسلامية.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح الفروقات بين المنتجات الإسلامية والتقليدية بلغة مبسطة.

4-تحسين الإطار التنظيمي الداخلي لمعاملات الصيرفة الإسلامية

لضمان استدامة نجاح المنتجات المالية الإسلامية، ينبغي للبنك وضع دليل إجراءات داخلي واضح يحدد الخطوات العملية لإنجاز المعاملات، من لحظة طلب العميل إلى مرحلة التنفيذ والمتابعة[4]. كما يجب تعزيز دور هيئة الرقابة الشرعية الداخلية للتأكد من سلامة كل عملية وفق المعايير الشرعية المعتمدة.

5-متابعة الأداء وقياس الأثر بشكل دوري

توصي الدراسة بأن يعتمد البنك نظام متابعة دورية لقياس أثر المنتجات الإسلامية على الربحية والمؤشرات المالية الأخرى، عبر تقارير فصلية وسنوية. هذا يسمح بتحديد المنتجات الأكثر ربحية، والعمل على تطويرها أو تكييفها بما يتناسب مع السوق المحلية.

المطلب الرابع: اقتراحات البحوث المستقبلية

تمثل البحوث العلمية المتخصصة في الصيرفة الإسلامية أداة مهمة لتطوير هذا القطاع وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني، خاصة في بيئة مثل الجزائر التي تشهد نمواً متسارعاً في الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبالنظر إلى النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة حول أثر تبني المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنك الوطني الجزائري – وكالة غرداية، يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع والأفكار البحثية التي تمثل امتداداً طبيعياً لهذا العمل.

- دراسة أثر الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية على ولاء العملاء:

رغم أن هذه الدراسة ركزت على العلاقة بين تبني المنتجات الإسلامية والربحية، إلا أن جانب ولاء العملاء يحتاج إلى بحث معمق. إذ يمكن أن تركز الدراسات المستقبلية على قياس أثر إدخال منتجات جديدة أو تحسين الصيغ الحالية على درجة ولاء العملاء، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة من البنوك الأخرى التي تقدم نفس الخدمات.

- مقارنة أداء البنوك التي تقدم الصيرفة الإسلامية فقط مع البنوك ذات النوافذ الإسلامية:

من المفيد أن تجرى دراسات مقارنة بين البنوك الإسلامية الخالصة والبنوك التقليدية التي توفر نوافذ إسلامية، لقياس الفروقات في مؤشرات الربحية، الكفاءة التشغيلية، واستقطاب العملاء[2]. مثل هذه الدراسات يمكن أن توفر للحكومة والبنك المركزي أدلة عملية لتطوير السياسات التنظيمية المناسبة.

- تحليل أثر الصيرفة الإسلامية على الشمول المالي في الجزائر:

نظراً لأن أحد أهداف الصيرفة الإسلامية هو استقطاب العملاء غير المتعاملين سابقاً مع البنوك، يمكن للأبحاث المستقبلية أن تركز على دراسة مدى مساهمة هذه المنتجات في تعزيز الشمول المالي، خصوصاً في المناطق الريفية أو ذات الطابع المحافظ دينياً.

- دراسة العلاقة بين جودة خدمة الموظفين وأداء المنتجات المالية الإسلامية:

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن معرفة الموظفين وخبرتهم بالمنتجات الإسلامية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة الربحية. وعليه، يمكن للبحوث القادمة أن تتناول بالتفصيل أثر جودة الخدمة والتفاعل المباشر بين الموظف والعميل على نجاح المنتجات الإسلامية.

- تقييم المخاطر المرتبطة بالمنتجات المالية الإسلامية:

رغم الفوائد التي حققتها هذه المنتجات للبنك محل الدراسة، إلا أن المخاطر التشغيلية والشرعية تظل قائمة. ومن ثم، يمكن لبحوث أخرى أن تركز على تحليل وتقييم هذه المخاطر واقتراح آليات للحد منها، بما في ذلك وضع نماذج لتقييم المخاطر الشرعية والتشغيلية في البيئة الجزائرية.

إن التوسع في هذه المواضيع البحثية سيغني المعرفة العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية، ويساعد البنوك الجزائرية، ومنها البنك الوطني الجزائري – وكالة غرداية، على تبني استراتيجيات أكثر فاعلية لزيادة الربحية وتعزيز الثقة في هذا النمط من المعاملات المالية. كما أن الربط بين الجانب الأكاديمي والتطبيق العملي سيضمن تطوير حلول واقعية تتماشى مع خصوصيات السوق

خاتمة

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنوك التجارية، من خلال دراسة حالة بنك BNA وكالة غرداية. وقد تم اعتماد منهج وصفي تحليلي مدعم بدراسة ميدانية اعتمدت على أداة الاستبيان وتحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي قبول الفرضيات الثلاث، حيث تبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية وربحية البنك، كما أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي لتطبيق هذه المنتجات على الربحية، إضافة إلى وجود أثر معنوي مباشر للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على ربحية بنك BNA.

هذه النتائج تعكس أهمية تبني الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التجارية الجزائرية، سواء من حيث المعرفة والتكوين الداخلي للموظفين، أو من حيث تطبيق فعلي للمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما تؤكد أن هذا النوع من المنتجات يمكن أن يشكل آلية فعالة لتحسين الأداء المالي وزيادة الربحية إذا ما تم إدماجه ضمن استراتيجية واضحة ومدروسة. وعليه، فإن الدراسة تبرز أن التحول نحو الصيرفة الإسلامية لا يعد فقط خيارًا تماشياً مع خصوصية البيئة الاجتماعية والدينية، بل يمثل كذلك خيارًا اقتصاديًا يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك التجارية وتحقيق التنمية المالية المستدامة.

- **خلاصة أهم النتائج:**

– تحقق فرضيات الدراسة الثلاثة، حيث ثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معرفة الموظفين بالمنتجات المالية الإسلامية وربحية البنك[1]، وأثر إيجابي لتطبيق هذه المنتجات على الربحية[2]، وأثر معنوي للتعامل بها على الأداء المالي[3].

– زيادة الربحية وتحسين المؤشرات المالية بعد إدراج المنتجات الإسلامية، حيث سجل البنك ارتفاعاً في الأرباح الصافية وفي حجم الودائع الموجهة للتمويل الشرعي.

– توسيع قاعدة العملاء، خصوصاً من الفئات التي كانت مترددة في التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب شرعية، مما ساهم في رفع الحصة السوقية للبنك محل الدراسة.

– أهمية المعرفة والتدريب، إذ تبين أن الموظفين الذين يمتلكون فهماً عميقاً للصيرفة الإسلامية كانوا الأكثر نجاحاً في استقطاب العملاء الجدد وزيادة العمليات.

– فعالية الصيرفة الإسلامية في البيئة المحلية، حيث أظهرت النتائج أن المنتجات المتوافقة مع الشريعة تحظى بقبول واسع في ولاية غرداية، بما يعكس إمكانية تعميم التجربة على باقي ولايات الجزائر.

❖ **الجوانب التي يمكن تطويرها:**

رغم النتائج الإيجابية، كشفت الدراسة عن وجود بعض الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، منها:

– توسيع قائمة المنتجات لتشمل أدوات مالية مبتكرة تتناسب مع متطلبات السوق، مثل بطاقات الدفع الإسلامية ومنتجات الادخار والاستثمار الشرعية.

– تعزيز الحملات التسويقية الموجهة لزيادة وعي الجمهور بالمنتجات الإسلامية، حيث أظهرت النتائج أن أغلب العملاء تعرفوا عليها عن طريق الموظفين وليس عبر الإعلانات أو الحملات الإعلامية.

– تحسين الإطار التنظيمي الداخلي لتسهيل إجراءات الحصول على المنتجات الإسلامية وتقليص الوقت اللازم للموافقة على التمويلات.

– تطوير برامج التدريب المستمر للموظفين، بما يضمن مواكبة التغيرات في المعايير الشرعية والمالية.

❖ **التوصيات العامة:**

➢ تعزيز التكوين والتدريب المستمر لفائدة موظفي البنوك حول المنتجات المالية الإسلامية وآليات عملها، بما يعزز من كفاءتهم في تسويقها وتطبيقها بفعالية.

- توسيع نطاق المنتجات المالية الإسلامية المتاحة داخل بنك BNA، بما يتماشى مع متطلبات السوق واحتياجات الزبائن، مع مراعاة الابتكار في تصميم منتجات متجددة.
- إعداد حملات توعوية وتحسيسية موجهة للزبائن للتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية وشرح مزاياها الاقتصادية والشرعية، مما يساهم في رفع الطلب عليها.
- تطوير الإطار التنظيمي والرقابي بما يضمن بيئة قانونية ومؤسساتية مشجعة على تطبيق الصيرفة الإسلامية، ويدعم التوسع المستقبلي لهذا النموذج المالي.
- إجراء دراسات جدوى دورية لتقييم أداء المنتجات المالية الإسلامية، وقياس أثرها على الربحية ومقارنة فعاليتها مع المنتجات التقليدية.
- تشجيع التعاون بين البنوك والمؤسسات الأكاديمية بهدف دعم البحث العلمي في مجال المالية الإسلامية وربطه بالممارسات الميدانية.
- تبني استراتيجية تسويقية واضحة تركز على ترويج المنتجات الإسلامية في المناطق ذات الطلب المرتفع، مع إيلاء اهتمام خاص للفروع في الجنوب الجزائري.

❖ **الآفاق المستقبلية:**

- دراسة مقارنة بين أداء البنوك التي تعتمد المنتجات المالية الإسلامية والبنوك التقليدية في الجزائر.
- تحليل أثر جودة الخدمة المصرفية الإسلامية على رضا الزبائن وولائهم.
- دراسة اتجاهات الزبائن نحو التعامل مع المنتجات المالية الإسلامية في مناطق مختلفة من الوطن.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1-القران الكريم

ثانيا: الكتب والمجلات:

1-أحمد سفر قاض، العمل المصرفي الإسلامي "أصوله، صيغته وتحدياته"، اتحاد المصارف العربية، لبنان،19،2004

2-أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، ص: 301

3-ابي القاسم عمر بن الحسين الخرقي، مختصر الخرقي، دمشق، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1378هـ، ص: 104

4-أسامة بن حمود بن محمد، بيع الدين وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2012، ص: 644

5-أحمد جابر، مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، لبنان، عدد 156، 2015/09/28، ص: 137-206

6-أشرف عبد الحليم، مقاصد الشريعة في العقود المالية: عقد الاستصناع نموذجا، بحث في مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، المجلد 13، العدد الخامس، ديسمبر 2016، ص: 09

7-أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية "البيوع- القروض- الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، ط1، 2010، ص:52-53

8-أحمد السيد، إدارة الأعمال المالية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2018)، ص. 54.

9-أماني إبراهيم محمد حمد النتيفة، إبراهيم فضل المولى البشير، التمويل النقدي باستخدام صيغ التمويل ودوره في الأداء المالي للمصارف (دراسة حالة البنك الإسلامي السوداني ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية 2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 15، العدد02، 2014، ص: 138

10-البنك الوطني الجزائري، التقرير السنوي 2021، الجزائر، 2022، ص. 45.

11-البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي، المرحلة الأولى، الطبعة الأولى، جدة، يناير 2008، ص: .12

12-الامام القارضي أبي الوليد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، الجزء الثالث مكتبة ابن تيمية، القاهرة 1415هـ، ص:449

13-الامام علاء الدين ابي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: كتاب الاجارة، الجزء5، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2003، ص: 517

14-الفيروز أبادي،القاموس المحيط، الجزء الأول، دار الجليل،بيروت،سنة النشر مجهولة، ص:96

15-ابراهيم جاسم الياسري، عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن1432 هـ-2011م، ص146.

16-أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، الطبعة الاولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،1430هـ 2010م، ص168.

17-الامام علاء الدين ابي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: كتاب الاجارة، الجزء5، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2003، ص: 517

18-الامام القرطبي، جمع وتصنيف: فريد عبد العزيز الجندي، جامع الاحكام الفقهية، كتاب السلم والقرض، الجزء 02، دار الكتب العلمية، لبنان، 2005، ص: 38

19-حسام الدين موسى عفانة، بيع المرابحة للأمر بالشراء + دراسة تطبيقية في ضوء تجربة شركة بيت المال الفلسطيني، دون دار نشر، الطبعة الأولى، فلسطين،1996، ص:15-16

20-رفعت السيد العوضي، موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية، تقويم تجربة الصيرفة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة 2013، ص 173

21-سلام عبد الرزاق، إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، المجلة الجزائرية للعولمة، العدد03، 2012، ص: 103-113

22-سامي السويلم، ابتكار المنتجات المالية الإسلامية، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 2011)، ص. 42.

23-شبير محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان،2007، ص: 308-318

24-شحادة موسى عبد العزيز، فلسفة ومنهجية العمل المصرفي الإسلامي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1989، ص:12

25-صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 157

26- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى،2006، ص: 403

27-علي السالم، الاقتصاد الإداري، (جدة: دار النهضة العربية، 2011)، ص. 159.

28- عبدالله علي عبدالله الطوقي، أساليب تمويل الاستثمار في المصارف الإسلامية اليمنية (المخاطر والحلول المقترحة)، مجلة جامعة الناصر، اليمن، العدد04، 2014/12، ص: 129

29-عيسى، عبد الستار، المالية الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الفكر، دمشق،2012

30-عبد الحميد أبو سليمان، نظرية الاقتصاد الإسلامي: فلسفة التمويل الإسلامي، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010)، ص. 112.

31-عبد الله بن سليمان المنيع، المنتجات المالية الإسلامية، (الرياض: دار المؤيد، 2015)، ص. 101

32-عبد الحميد أبو سليمان، نظرية الاقتصاد الإسلامي: فلسفة التمويل الإسلامي، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010)، ص. 154.

33-فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2006، الأردن، ص: 371-372

34-موفق الدين أبو محمد عبد الله بن قدامى المقدسي الحنبلي، تحقيق: عبدالله بن محسن التركي، عبد الفاتح محمد الحلو،" المغني"، كتابة المزارعة، الجزء السابع، ص: 555-556

35-موفق الدين أبو محمد عبدالله بن قدامة المقدسي الحنبلي، تحقيق: عبدالله بن عبدالله المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، المغني كتاب المساقاة، الجزء السابع، دار عالم الكتب، ط1، الرياض، 1986، ص: 527-528

36-محمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي، تحقيق: دار الرضوان، لوامع الدرر في هتك اسرار المختصر، فصل المرابحة، المجلد التاسع، دار الرضوان، الطبعة الأولى، نواكشوط، موريتانيا، 1436هـ، ص:01

37-محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ص:223

38-مصطفى النابر المنزول، شرح أحكام العقود في التشريع السوداني مع التعليق عليها، العقود المسماة (عقد البيع- عقد الإجارة، عقد الوكالة- عقد المقاولة)، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، الخرطوم، ط1، مارس2009، ص:53

39-معن خالد القضاة، فقه السياسة المالية الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 167

40-محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص: 154-155

41-مجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (بيروت: دار المعرفة، 2005)، ص. 302.

42-محمد أشرف، مبادئ التحليل المالي، (عمان: دار صفاء للنشر، 2015)، ص. 102

43-ميمون علي العبيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الاسلامية،مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد 9، 2015، ص 132.

44-محمد عبد العزيز حسن زيد، الاجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص: 15

45-موفق الدين أبو محمد عبدالله بن قادمة المقدسي الحنبلي، تحقيق: عبدالله محسن التركي وعبد الفتاح الحلو، المغني، كتاب الاجارات- الوصايا، الجزء الثامن، دار عالم الكتب، ط3، الرياض، 1997، ص: 05

46-محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،1431- 2010هـ، ص280.

47-محمد تقي العثماني، مقدمة في فقه المعاملات المالية، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 2006)، ص. 87.

48-محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية وأحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص: 103

49-منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)، ماليزيا، 2011، ص: 20

50-نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة. القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، المجلد 12، العدد 02، ص ص: 133- 134

51-نعيم داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البلدية ناشرون وموزعون، الأردن،1433هـ -2012م، ص 224 -223.

52-وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفق الإسلامي والإقتصاد الوضعي، الناشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 2011، ص 78.

ثالثا: الاطروحات والمذكرات:

1-أحمد بلخير، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة، دراسة حالة البنك الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجيستر منشورة، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2007-2008، ص: 22

2-احمد حسين أحمد المهشراوي، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الاسلامية، مذكرة لنيل،درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 1428هـ -2007م، ص65.

3-توفيق عمر علي سيدي، بيع المرابحة للأمر بالشراء بين التطبيق الفقهي والتطبيق المصرفي، جامعة اليرموكن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2006، ص: 10

4-جمال لعمارة، المنتجات المالية كتطبيقات للعقود في الصناعة المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: "منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية 6 ماي 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص: 05-07

5-خديجة مصباح، توجهات النظام المصرفي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة مستغانم، 2021، ص.32

6-زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسالمية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية غزة،1433هـ2011م ، ص36

7-طلال أحمد إسماعيل النجار، المضاربة المشتركة ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية في فلسطين"معوقاتها وتطويرها"، رسالة استكمالا لنيل درجة ماجستير، كلية الشريعة، قسم الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2002، ص: 25-26

8-عبد القادر رشاشي، محاضرة بعنوان: العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة، ألقيت بمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البحري، 2012/05/08، ص: 13

9-عبد الرحمان عبد القادر، فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة خيضر بسكرة،2015 م-2016م، ص109.

10-لنصاري عبد القادر، عدنان محيريق، فودوا محمد، تأثير التمويل بصيغة السلم على ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية للبنوك الاسلامية

11-محمد هشام جبر، عمليات السلم والمعالجة المحاسبية لها، بحث ألقي خلال: ملتقى الخرطوم للصناعة المالية، السنة السادسة، الخرطوم، 10-2014/04/11، ص: 1-26 (ص8)

12-محمد أحمد حسين، المضاربة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس بعنوان: التمويل الإسلامي – ماهيته، صيغه، مستقبله،" وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، رام الله، فلسطين، 1435هـ-2014م، ص:07

13-موسى عمر مبارك أو محيمد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008، ص: 88

14_محمد شحدة أبو عمرة، مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، يونيو 2016، ص: 22

15-نزليوي خير الدين، ضوابط الحيل وتطبيقاتها على صيغ التمويل، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، 2010-2011، ص: 111

16-نداء خالد علي صبري، خصوصية التنظيم القانوني لعقد المرابحة للأمر بالشراء، أطروحة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2015، ص: 20

17-وفاء أحمد محمد، المالية في المصارف الإسلامية، بحث تطبيقي في المصرف العراقي الاسلامي، العدد201،1433 هـ -2012م ص840.

18-ياسر عبد طه الشرفا، أهمية ودور البنوك السلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع الموازي، دراسة تطبيقية على البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين، ورقة بحثية، الجامعة الاسلامية –غزة-فلسطين، يونيو2012م.

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

1-Monzer Khahf, Tariqullah Khan, Principles of Islamic financing, Islamic research and training institute,researche paper, jeddah,N°16 ?1992, P: 28

-2-Okba Abdellaoui and Other , The funding by participation ant its impact on immediate balace in monetary market good and services, the first Sharjah international on Islamic finance,Sharjah,5th-6th Nov 2014,P: 06

خامسا: مواقع إلكترونية

1-الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائرى http://www.bna.dz

2-(منتدى البركة، "بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية"، 2024) https://forum.albaraka.site/

2022/02/03 20 :11 http://www.arabnak.com

الملاحق

أثر التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنوك التجارية

السادة المستجوبين الكرام ..

يسرني أن أضع بين أيديكم هذه الإستبانة للإجابة عليها، والتي تعالج موضوع "**أثر التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنوك التجارية: دراسة حالة بنك BNA وكالة غرداية**"، كجزء من متطلبات الحصول على شهادة ماستر تخصص مالية. نعتبر مشاركتكم قيمة جدًا لضمان دقة النتائج، ونسلط الضوء على أن جميع البيانات ستُستخدم لأغراض بحثية بحتة مع الحفاظ على سرية المعلومات.

نشكركم مقدّرين وقتكم وتعاونكم، ونرجو الإجابة بكل صدق وموضوعية.

القسم الأول: المعلومات الشخصية

ضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة:

الجنس: ذكر ( ) الأنثى ( )

سنوات الخبرة في البنك: أقل من 5 سنوات ( ) من 5 إلى 10 سنوات ( ) أكثر من 10 سنوات ( )

التخصص: محاسبة ( ) مالية ( ) تدقيق ( ) اقتصاد ( ) أخرى ( )

المستوى التعليمي: تقني ( ) ليسانس ( ) ماستر ( ) دراسات عليا ( )

القسم/ المصلحة التي تعمل بها: .....

القسم الثاني: متغيرات وأبعاد الموضوع

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
أولاً: مدى معرفة الموظف بالمنتجات المالية الإسلامية (المتغير المستقل الأول)				
01	أمتلك معرفة كافية حول ماهية المنتجات المالية الإسلامية			
02	البنك يوفر دورات تدريبية حول الصيرفة الإسلامية			
03	توجد فروق واضحة بين المنتجات المالية الإسلامية والمنتجات التقليدية.			
04	أُساهم في تقديم المنتجات المالية الإسلامية لعملاء البنك.			
05	لدي إلمام بكيفية عمل كل منتج من المنتجات المالية الإسلامية.			
06	أتابع تطورات الصيرفة الإسلامية من خلال وسائل الإعلام أو التدريب.			

ثانيًا: مدى تطبيق المنتجات المالية الإسلامية في البنك (المتغير المستقل الثاني)				
07	يوفر البنك منتجات مالية إسلامية متنوعة (مرابحة، مضاربة، إجارة...).			
08	يلتزم البنك بالضوابط الشرعية في تقديم المنتجات الإسلامية.			
09	هناك طلب متزايد من الزبائن على المنتجات المالية الإسلامية.			
10	توجد لجان شرعية داخلية تراقب تطبيق الصيرفة الإسلامية.			
11	البنك يسوّق للمنتجات المالية الإسلامية بشكل فعّال.			
12	يتم تدريب الموظفين بانتظام على التعامل مع المنتجات الإسلامية.			
ثالثًا: أثر المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنك (المتغير التابع: الربحية)				
13	تساهم المنتجات الإسلامية في زيادة أرباح البنك.			
14	المنتجات المالية الإسلامية أقل مخاطرة من نظيرتها التقليدية.			
15	تساعد المنتجات الإسلامية على استقطاب عملاء جدد.			
16	تؤدي المنتجات الإسلامية إلى تعزيز سمعة البنك.			
17	تحقيق ربحية مستدامة يرتبط بمدى كفاءة تقديم المنتجات الإسلامية.			
18	هناك علاقة واضحة بين توسع المنتجات الإسلامية وتحسن مؤشرات الأداء المالي للبنك.			

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	28	82.4	82.4	82.4
	انثى	6	17.6	17.6	100.0
	Total	34	100.0	100.0	
Manquant	Système	0	0		
Total		34	100.0		

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تقني	6	17.6	17.6	17.6
	ليسانس	8	23.5	23.5	41.2

	ماستر	17	50	50.0	91.2
	دكتوراه	3	8.8	8.8	100.0
	Total	34	100.0	100.0	
Manquant	Système	0	0		
Total		34	100.0		

التخصص

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	10	29.4	29.4	52.9
	مالية	9	26.4	26.4	82.4
	تدقيق	8	23.5	23.5	91.2
	اقتصاد	4	11.7	11.7	100.0
	اخرى	3	8.8	8.8	
	Total	34	100.0	100.0	
Manquant	Système	0	0		
Total		34	100.0		

سنوات الخبرة في البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	14	41.2	41.2	41.2
	سنوات5-10	6	17.6	17.6	58.8
	أكثر من 10 سنوات	14	41.2	41.2	100.0
	Total	34	100.0	100.0	
Manquant	Système	0	0		
Total		34	100.0		

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.862	18

Corrélations

		عم1	عم2	عم3	عم4	عم5	عم6
عم1	Corrélation de Pearson	1	.071	.398*	.009	.400*	.069
	Sig. (bilatérale)		.689	.020	.961	.019	.699
	N	34	34	34	34	34	34
عم2	Corrélation de Pearson	.071	1	.244	.738**	.219	.129
	Sig. (bilatérale)	.689		.164	.000	.213	.467
	N	34	34	34	34	34	34
عم3	Corrélation de Pearson	.398*	.244	1	.503**	.305	.443**
	Sig. (bilatérale)	.020	.164		.002	.080	.009
	N	34	34	34	34	34	34
عم4	Corrélation de Pearson	.009	.738**	.503**	1	.372*	.242
	Sig. (bilatérale)	.961	.000	.002		.030	.168
	N	34	34	34	34	34	34
عم5	Corrélation de Pearson	.400*	.219	.305	.372*	1	-.121-
	Sig. (bilatérale)	.019	.213	.080	.030		.496

	N	34	34	34	34	34	34
عع6	Corrélation de Pearson	.069	.129	.443**	.242	-.121-	1
	Sig. (bilatérale)	.699	.467	.009	.168	.496	
	N	34	34	34	34	34	34
عع7	Corrélation de Pearson	.209	.532**	.014	.353*	.168	.540**
	Sig. (bilatérale)	.236	.001	.938	.041	.342	.001
	N	34	34	34	34	34	34
المتغير التابع	Corrélation de Pearson	.577**	.597**	.722**	.681**	.528**	.567**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000	.001	.000
	N	34	34	34	34	34	34

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
مدى معرفة الموظف بالمنتجات المالية الاسلامية	.150	34	.050	.931	34	.054

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
اثر المنتجات المالية الإسلامية على ربحية البنك	.172	34	.052	.932	34	.057

a. Correction de signification de Lilliefors

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المتغير التابع[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المتغير التابع
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.523[a]	.601	-.031-	.62655

a. Prédicteurs : (Constante),

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	.007	1	.007	.517	.006[b]
	de Student	12.562	32	.393		
	Total	12.569	33			

a. Variable dépendante
b. Prédicteurs : (Constante),

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.978	1.197		1.652	.108
	المتغير التابع	.794	.716	.023	.131	.006